جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم المالية والمحاسبة

الـعـنـوان:

أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على المردودية المالية في المؤسسة الإقتصادية

دراسة حالة: مؤسسة DIVNDUS للأثاث والبناء المعدني بخميس مليانة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في علوم المالية والمحاسبة

تخصص: محاسبة وتدقيق

إعداد الطالب (ة): مرزوق سمية

نوقشت أمام اللجنة المكونة من:

أ/ (الدرجة العلمية – جامعة الجيلالي بونعامة) رئيسا

أ/ الصغير موح مريم (الدرجة العلمية – جامعة الجيلالي بونعامة) مشرفا

أ/ (الدرجة العلمية – جامعة الجيلالي بونعامة) ممتحنا

السنة الجامعية: 2019/ 2020

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وَمَا أُوتِيتُم مِّن الْعِلْمِ إِلاَّ قَلِيلاً﴾

صدق الله العظيم

(سورة الإسراء، الآية رقم 85)

الإهداء

قبل كل إهداء أشكر الله عز وجل على كل نجاح حققته في حياتي وعلى توفيقي في هذا العمل.

إنه لا يسعني في هذا المقام إلا أن أهدي ثمرة جهدي إلى:

الذين قال فيهم الله عزو جل"...وبالوالدين إحسانا..."

قرة العين التي جعلت الجنة تحت قدميها والتي سهرت وتعبت من أجل وصولي إلى هذه المرحلة، ورافقتني خطوة بخطوة بدموعها ودعائها تلك المرأة العظيمة أمي الغالية أطال في عمرها.

إلى أبي اشتاقت إليه عيناي وتمنيت أن يكون معي في هذا اليوم إلى روح أبي الغالي رحمة الله عليه.

إلى أغلى ما أملك في هذه الحياة من أتقاسم معهم دفئ العائلة أخي وأخوتي كل واحد باسمه,

إلى كل من الأهل، الأقارب ورفقاء الدرب من أصدقاء وزملاء.

جزاهم الله كل خير.

سمية.

Designed by pngtree

الشكر

إذا شكرنا فالله أحق وأولى بالشكر من يشكر

فأشكر الله على توفيقه لي على إنجاز هذا العمل

كما تقدم بجزيل الشكر إلى الأستاذة المشرفة التي لم تبخل علي بنصائحها وتوجيهاتها القيمة الأستاذة صغير موح مريم.

الشكر موصول أيضا إلى جميع الأساتذة في كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من ساهم في هذا الانجاز هذا العمل من قريب أو بعيد إلى كل من أمدني بيد العون وأخص بالذكر صديقتي وأختي بوشة نور الهدى.

وأخيرا الشكر كل من أعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم بقبول هذه المذكرة وأما سوف يقدمونه من التوجيهات والآراء السديدة.

إلى كل هؤلاء شكرا لهم....

مرزوق سمية.

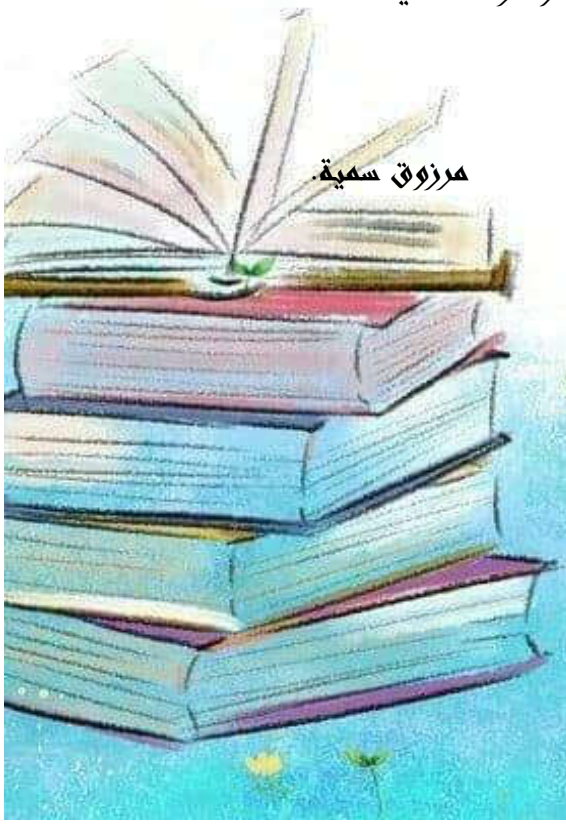

الملخص:

توضح هذه الدراسة مدى إمكانية تأثير النظام المحاسبي المالي على المردودية المالية في المؤسسات الإقتصادية، حيث أخذت الدراسة إلى التعرف على القوائم المالي التي تُعَدّ من الأمور المهمة في المحاسبة فهي تقدم معلومات مالية محاسبية بشيء من التفصيل والشفافية من دون لُبس أو تضليل، وأنها نظهر نتائج واضحة عن الوضعية المالية للمؤسسة الأمر الذي يؤدي بالضرورة إلى تحسين المردودية المالية باعتبارها من أهم الأدوات التي تقيم على أساسها المؤسسة، كما تم الاعتماد أيضاً على أنها على أهم النسب والمؤشرات التوازن المالية من أجل تحليل هذه القوائم وفقاً للنظام المحاسبي المالي.

ثم جاءت بعد ذلك الدراسة التطبيقية في محاولة لإعطاء صورة أكثر وضوحاً عن ما تمَّ تناوله نظريا ومدى إمكانية تحققه على أرض الواقع وذلك بالتطرق إلى حالة مؤسسة DIVNDUS للأثاث والبناء المعدني.

الكلمات المفتاحية: النظام المحاسبي المالي الجديد، المبادئ المحاسبية، المردودية المالية، النتيجة، الأصول الخاصة.

Summary:

This study shows the extent to which the financial accounting system may affect the financial return in economic institutions, as the study took to identify the financial statements that are important in accounting, as they provide accounting financial information in some detail and transparency without confusion or misleading, and that they show clear results On the financial position of the institution, which necessarily leads to improving financial yield as it is one of the most important tools on which the institution is evaluated. It has also been relied on as the most important ratios and indicators of financial balance in order to analyze these statements according to the financial accounting system.

Then came the applied study in an attempt to give a clearer picture of what was dealt with in theory and the extent to which it could be realized on the ground, by addressing the case of the DIVNDUS Foundation for Furniture and Metal Construction.

Key words: the new financial accounting system, accounting principles, financial return, result, private assets.

فهرس المحتويات

شكر.....**III**

إهداء.....**IV**

الملخص.....**V**

فهرس المحتويات.....**VI**

قائمة الجداول.....**VII**

قائمة الأشكال .....**VIII**

مقدمة عامة..... أ

الفصل الأول: الإطار العام لمحاور الدراسة والدراسات السابقة..... **4**

تمهيد: **5**

المبحث الأول: تقديم عام للنظام المحاسبي المالي **6**

المطلب الأول: مفهوم النظام المحاسبي المالي وخصائصه **6**

المطلب الثاني: أهمية النظام المحاسبي المالي، أهدافه ومبادئه المحاسبية **7**

المطلب الثالث: القوائم المالية للنظام المحاسبي المالي..... **10**

المطلب الرابع: تحليل القوائم المالية بواسطة المؤشرات والنسب المالية **22**

المبحث الثاني: ما هية المردودية ومعايير قياسها..... **33**

المطلب الأول: مفهوم المردودية، خصائصها وأنواعها..... **33**

المطلب الثاني: أهمية المردودية المالية، قياسها والعوامل المؤثرة فيها..... **36**

المطلب الثالث: آليات التحكم في المردودية المالية ومعايير قياسها..... **40**

المطلب الرابع: العوامل والآليات الدافعة لتحسين المردودية **42**

المبحث الثالث: الدراسات السابقة والقيمة المضافة..... **44**

المطلب الأول: دراسات حول النظام المحاسبي المالي **44**

المطلب الثاني: دراسات حول المردودية المالية..... **45**

المطلب الثالث: دراسة حول علاقة *s.c.f* بالمردودية المالية **46**

المطلب الرابع: الدراسات السابقة والقيمة المضافة..... **47**

خلاصة الفصل: **49**

الفصل الثاني:دراسة تطبيقية لمؤسسةDIVNDUS للأثاث والبناء المعدني 50
تمهيد: 50
المبحث الأول: تقديم مؤسسة الأثاث والبناء المعدني سوترمات سابقاً 51
المطلب الأول: لمحة تاريخية عن المؤسسة والتعريف بها..... 51
المطلب الثاني: الموقع الجغرافي للمؤسسة وأهدافها 52
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للمؤسسة. 52
المبحث الثاني: عرض القوائم المالية لمؤسسة DIVNDUS للأثاث والبناء المعدني..... 56
المطلب الأول: عرض الميزانية المالية للمؤسسة..... 56
المطلب الثاني: عرض جدول تدفقات الخزينة أو سيولة الخزينة لمؤسسة DIVNDUS..... 58
المطلب الثالث: عرض جدول حساب النتائج حسب الطبيعة للمؤسسة 59
المبحث الثالث: تحليل الكشوف المالية لمؤسسة DIVNDUS 61
المطلب الأول: تحليل الميزانية المالية باستخدام التحليل المالي الوظيفي..... 61
المطلب الثاني: تحليل جدول تدفقات الخزينة..... 66
المطلب الثالث: تحليل جدول حساب النتائج..... 68
خلاصة الفصل: 70
خاتمة:..... 72
قائمة المراجع: 77
الملاحق:.....80

قائمة الأشكال والجداول

1- قائمة الجداول

الجدول رقم 1: الميزانية حسب النظام المحاسبي المالي 12

الجدول رقم 2: جدولة سيولة الخزينة وفق الطريقة المباشرة 16

الجدول رقم 3: جدول تدفقات الخزينة وفق الطريقة غير المباشر من ....إلى..... 17

الجدول رقم 4: حساب النتائج حسب الطبيعة للفترة من ...إلى..... 19

الجدول رقم 5: حساب النتائج حسب الوظيفة للفترة من ...إلى..... 20

الجدول رقم 6: جدول التغير في الأموال الخاصة 21

الجدول رقم 7: الميزانية الوظيفية 22

الجدول رقم 8: الميزانية المالية المفصلة لأصول المؤسسة..... 50

الجدول رقم 9: الميزانية المالية المفصلة لخصوم المؤسسة..... 57

الجدول رقم 10: يوضح جدول تدفقات الخزينة خلال الفترة (2016- 2018) 58

الجدول رقم 11: جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة لثلاث سنوات (2016-2017-2018)..... 59

الجدول رقم 12: الميزانية الوظيفية السنة المالية المقفلة: 2018/12/31 61

الجدول رقم 13: حساب رأس المال العامل الدائم 62

الجدول رقم 14: حساب الاحتياج لرأس المال العامل..... 62

الجدول رقم 15: حساب الخزينة..... 62

الجدول رقم 16: عرض نسب التمويل للفترة 2016/ 2018 64

الجدول رقم 17: عرض نسب السيولة الفترة (2016/ 2018) 64

الجدول رقم 18: نسب النشاط..... 65

الجدول رقم 19: حساب نسب المردودية..... 66

الجدول رقم 20: يوضح نسبة كفاية التدفق النقدي 67

الجدول رقم 21: نسبة تغطية النقدية 67
الجدول رقم 22: يوضح مؤشر النقدية التشغيلية 68
الجدول رقم 23: يوضح مؤشر النقدية الضرورية.....68
الجدول رقم 24: يوضح الارصدة الوسيطية للتسيير 68

2 – قائمة الأشكال

الشكل رقم 1 : الشكل العام للميزانية.....11
الشكل رقم 2: ملخص لأهم أنشطة الأعمال لجدول تدفقات الخزينة 15
الشكل رقم 3: أنواع النسب المالية في التحليل المالي: 25
الشكل رقم 4: مفهوم المردودية 34
الشكل رقم 5: مخطط توضيحي لنسب المردودية المالية.....39
الشكل رقم 6: الهيكل التنظيمي لمؤسسة DIVNTUS للأثاث والبناء المعدني 53

مقدمة عامة

توطئة:

مع مطلع السبعينات من القرن الماضي برزت عدة جهود ومحاولات لوضع أسس وقواعد ومعايير متفق عليه من طرف المحاسبين تخص عملية القياس والإفصاح وكيفية عرض المعلومات في القوائم المالية، وذلك لإزالة العوائق من خلال تعليق الفجوة الموجودة بين الأنظمة المحاسبية المختلفة بغية لوصول إلى توحيدها محاسبي عالمي، وقد أثمرت هذه الجهود بصدور معايير محاسبية دولية والتي سارعت الاتحاد الأوروبي لاعتمادها، كما عمدت العديد من قول العالم تبنيها.

وفي ظل الانضمام المرتقب للجزائر للمنظم العالمية التجارية والشراكة مع الاتحاد الأوروبي، فإنها تبنت النظام المحاسبي المالي كمرجعية محاسبية توافق خصائصها معايير المحاسبة الدولية، ومن اجل تطبيق هذا النظام في أحسن الظروف، فقد حطت الجزائر دورا لا بأس به في سبيل تطويع النظام المحاسبي المالي بما يسر الواقع الاقتصادي ومتطلباته، ويعتبر الهدف الرئيسي الذي جاء به النظام المحاسبي المالي هو الإطار المفاهيمي، حيث يحدد الفرضيات الأساسية للمحاسبة، طبيعة وأهداف القوائم المالية وكذا الخصائص النوعية للمعلومات النوعية التي تحتويها هذه القوائم، وتخلصت البيانات المعدة وفقه بخمسة قوائم تتمثل في الميزانية جدول حسب النتائج ، جدول تدفقات الخزينة، جدول تغيرات رؤوس الأموال والملاحق، وعلى رأس الأساس فإن القوائم التي ينتجها النظام المحاسبي المالي موضع تساؤل أكثر من ذي قبل، خصوصا في مدى قدرة المعلومات التي توفرها على مسايرة البعد الدولي.

إن الانتقال إلى النظام المحاسبي المالي ليس بالأمر البسيط وغنما هو تحول جذري وحقيقي في إنتاج المعلومات المحاسبية والإفصاح عنها حيث يشترط الكثير من الصعوبات والمشاكل، تتبعه العديد من الآثار الواضحة والمتنبئ بها من خلال محتوى معايير المعايير المحاسبة الدولية.

مثل تغير شكل لقوائم المالية وحجم المعلومات الواجب الإفصاح عنها، وكذلك آثار أخرى غير متوقعة ولعل أهمها الأثر المالي، لذا تسعى المؤسسة بالدرجة الأولى إلى تحقيق للربح وتعظيم ثروة المساهمين وقد تجلى ذلك من خلال مراقبة أهم عنصرين في حسابات المؤسسة وهما النتيجة والأموال الخاصة، واللذان يشكلان نسبة مالية هامة ألا وهي المردودية المالية كونها محط أنظار الكثيرين من مساهمين حاليين ومستثمرين محتملين وحتى البنوك والمؤسسات المالية لأنها تؤثر بصفة مباشرة على قرارات وتزيد من قيمتها نتيجة قدرتها على خلق الثروة، وبالتالي فإنها مختلف الفاعلين السابق ذكرهم اتجاه المؤسسة حيث أن هذه القرارات هي التي قد تحدد مستقبلها وإمكانية استمرار نشاطها وبالتالي فإنها تقوم بتقديم معلومات محاسبية ومالية دقيقة وواضحة عن الوضعية المالية للمؤسسة.

مما سبق وبغرض الإلمام بحيثيات هذا الموضوع والخوض فيه بصفة مفصلة سنحاول طرح الإشكالية الرئيسية والتساؤلات المتولدة عنها كما يلي:

- **إشكالية البحث:**

إلى أي مدى يؤثر النظام المحاسبي المالي على المردودية المالية؟

وتشير هذه الإشكالية إلى العديد من التساؤلات الفرعية نجيزها فيما يلي:

1. ما المقصود بالنظام المحاسبي المالي؟ وما هي مبادئه المالية؟
2. ماذا نقصد بالمردودية المالية؟ وما مدى أهميتها في المؤسسة؟
3. ما هي الأدوات المستخدمة في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة؟

- **فرضيات البحث:**

وكإجابة مبدئية على التساؤلات المطروحة، نضع الفرضيات الجزئية التالية:

1. النظام المحاسبي المالي هو تقنية تسيير موحد تهدف إلى تنظيم المعلومات المالية يستمد أسسه من المعايير المحاسبة الدولية.
2. تتجلى أهمية المردودية المالية من خلال الهدف الأسمى للمؤسسات الاقتصادية إلا وهو تحقيق للربح وخلق الثروة.
3. الأدوات التي يمكن استخدامها في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة هي مختلف القوائم ومؤشرات التوازن المالي والنسب المالية.

- **أسباب اختيار الدراسة:**

1. الميول الذاتي إلى التعرف على النظام المحاسبي المالي وكيفية تأثيره على المردودية المالية.
2. موضوع يتناسب ويخدم مجال تخصص المحاسبة والتدقيق.
3. الرغبة في توسيع أفكارنا البسيطة حول النظام المحاسبي المالي والمردودية المالية وتجسيد هذه الأفكار على أرض الواقع.
4. كون الموضوع يحظى باهتمام متزايد في المجال المالي من قبل الباحثين.

- **أهمية الدراسة:**

تكمن هذه الدراسة في إبراز أهمية المردودية المالية ومدى تأثير النظام المحاسبي عليها، باعتباره من أهم المؤشرات التي يمكن استخدامها لتشخيص الوضعية الفعلية للمؤسسة وتباين كيفية تطبيق هذه المؤشرات على أرضية الواقع للوصول إلى نتائج تقييم الوضعية المالية ومن ثم تحديد القوة لتشجيعها ونقاط الضعف لمعالجتها.

كما تظهر أهمية هذه الدراسة أيضا من كون النظام المحاسبي المالي ليس خيارا وإنما ملزم بقوة القانون ويشمل جميع المؤسسات الاقتصادية مهما كان حجمها أو شكلها القانوني، وهذا ما يزيد من ضرورة معالجة هذا الموضوع من كل جوانبه.

- **أهداف الدراسة:**

تهدف هذه الدراسة إلى بلوغ مجموعة من الأهداف، من أهمها:

1. المساهمة في إثراء المفاهيم النظرية عن أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على المردودية المالية في المؤسسة الاقتصادية.
2. محاولة الوقوف على دور القوائم المالية فوق النظام المحاسبي المالي في تحليل الوضعية المالية للمحاسبة.
3. محاولة تحديد معايير تقييم الوضعية المالية والمؤشرات المستخدمة في ذلك وتفسيرها.

4. المساهمة في إخراج البحث العلمي من المحيط الداخلي للجامعة إلى المحيط العملي الميداني.

- **حدود الدراسة:**

للبحث حدود مكانية كماله خدود زمنية تتمثل في:

أ- **الحدود المكانية:** قمنا بالدراسة التطبيقية في مؤسسة DIVNDUS الأثاث والبناء المعدني –خميس مليانة.

ب- **الحدود الزمنية:** قمنا بالدراسة التطبيقية بمؤسسة DIVNDUS للأثاث والبناء المعدني وذلك بإسقاط الجانب عليها بحيث قمنا بعرض وتحليل القوائم المالية للثلاث سنوات الأخيرة 2016.2017.2018.

- **منهج الدراسة:**

نظرا لطبيعة الدراسة تمت الاستعانة بالمنهج الوصفي التحليل في الدراسة الميدانية للمؤسسة موضوع الدراسة من خلال استعمال بعض أدوات جمع المعلومات كالملاحظة، المقابلة والوثائق، كما إستعملنا منهج دراسة الحالة لنتعرف من خلاله على كيفية إعداد وقياس المردودية المالية من خلال النظام المحاسبي المالي لتقييم الوضع المالي مختارين بذلك مؤسسة DIVNDUS للأثاث والبناء المعدني بخميس مليانة.

- **هيكل الدراسة:**

من أجل الإلمام أكثر بالموضوع وتحليل إشكالية البحث المطروحة والإجابة على التساؤلات التي تضمنتها وأخذ الفرضيات بعين الاعتبار، ثم تقسيم موضوع الدراسة إلى فصلين، مقدمة وخاتمة.

الفصل الأول والمعنون ب" الإطار العام للنظام المحاسبي المالي، المردودية المالية والدراسات السابقة" ويضم ثلاث مباحث وكل مبحث بدوره يضم أربعة مطالب، المبحث الأول تقديم لنظام المحاسبة المالية، المبحث الثاني ماهية المردودية المالية ومعايير قياسها، أما المبحث الثالث فتطرق إلى الدراسات السابقة والقيمة المضافة.

الفصل الثاني المعنون بـ:

تضمن ثلاث مباحث كل مبحث ثلاث مطالب، المبحث الأول تناول لمحة تاريخية عن المؤسسة والتعريف بها، المبحث الثاني تطرقنا إلى عرض القوائم المالية لمؤسسة DIVNDUS للأثاث والبناء المعدني، وأخيرا المبحث الثالث تحليل الوضعية المالية للمؤسسة.

الخاتمة وتضمنت أهم النتائج التي تم التوصل إليها، وعلى إثرها تم وضع مجموعة من الاقتراحات والتوصيات.

الفصل الأول:

الإطار العام لمحاور الدراسة والدراسات السابقة

تمهيد:

نظراً للأهمية الكبيرة التي تكتسيها المحاسبة خاصة على المستوى الإقتصادي، والدور الذي تلعبه ضمن مختلف المجالات في تطوير المشاريع التي تقوم بها المؤسسة، فإن للمحاسبة هدف أساسي هو تقديم معلومة كاملة، قانونية، موضوعية، شفافة، وأكثر صدقاً تسمح بتشجيع المستثمرين، وتضمن لهم متابعة جيدة لأموالهم فهي المصدر الموثوق فيه بالنسبة للمعلومات الاقتصادية والمالية، وتقدم صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة وقياس كفاءتها، وعن التغيير في الوضعية المالية مقابل الالتزامات القانونية الواجب عليها إحترامها.

ومن بين الأهداف التي تصبو إليها المؤسسة الاقتصادية هي تحقيقها المردودية، حيث تعد المردودية المالية أداة لقياس فعالية واتخاذ القرارات المناسبة، بالاضافة إلى أنها طريقة للمراقبة ومتابعة نشاط المؤسسة، ومن أجل وصول هذه المؤسسات إلى المردودية المطلوبة يترتب عليها أن تسخر كل طاقاتها وإمكانياتها المتاحة باعتبار المردودية مقياس يسمح بمعرفة الوضعية المالية للمؤسسة، حيث يقيم من خلالها مختلف العمليات والأنشطة الاقتصادية، لإتخاذ القرار السليم وتصحيح الإنحرافات أو للقيام بأنشطة، عمليات أو استثمارات جديدة.

وعليه سيتم تقسيم هذا الفصل إلى:

- **المبحث الأول: تقديم عام للنظام المحاسبي المالي.**
- **المبحث الثاني: ماهية المردودية ومعايير قياسها.**
- **المبحث الثالث: الدراسات السابقة والقيمة المضافة.**

المبحث الأول: تقديم عام للنظام المحاسبي المالي

في ظل التطورات الإقتصادية التي شهدها العالم خلال الربع الأخير من القرن الحالي قام بوضع الدول أمام واقع جديد يفرض عليها زيادة الإهتمام بالتوحيد المحاسبي الذي يؤدي إلى لغة إيصال موحدة وتكييفها مع المتطلبات الدولية تسمح بتوفير قوائم مالية ملائمة ومقبولة دوليا من خلال تبني تطبيق معايير المحاسبة الدولية، حيث تفاعلت الجزائر بشكل إيجابي مع هذا التطبيق نتج عنه إصدار نظام محاسبي مالي مستمد من المعايير المحاسبة الدولية، الذي حدد تاريخ تطبيقه إبتداءا من جانفي 2010.

المطلب الأول: مفهوم النظام المحاسبي المالي وخصائصه

أولا: مفهوم النظام المحاسبي المالي SCF

عرف القانون 07- 11 المؤرخ ب 25 نوفمبر2007 النظام المحاسبي المالي في المادة رقم03 منه وسمي صلب هذا النص بالمحاسبة المالية.

"المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومات المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية عن طريق تصنيفها، تقييمها وتسجيلها كما تهدف أيضا إلى عرض قوائم مالية تعكس الصورة الصادقة عن الوضعية المالية وممتلكاتها المؤسسة ووضعية خزينتها في نهاية السنة المالية". هذا من الناحية الاقتصادية، أما الناحية القانونية فإن قانون المحاسبة الجديد عرف النظام المحاسبي المالي بأنه: "نظام المحاسبة المالية هو مجموعة من الإجراءات والنصوص التنظيمية التي تنظم الأعمال المالية والمحاسبية للمؤسسات المجبرة على تطبيقه وفقا لأحكام القانون ووفقا للمعايير المالية والمحاسبية الدولية المتفق عليها".[1]

من خلال التعريفين السابقين نستخلص أن النظام المحاسبي المالي هو عبارة عن:

1. نظام المعلومة المالية مبني على المقارنة المالية بدلا من المقارنة المحاسبية؛
2. القوائم المالية تعكس صورة صادقة حول الوضعية المالية؛
3. تحديد الوضعية المالية للمؤسسات من خلال جدول التدفقات النقدية، أي قدرة المؤسسة على توليد النقدية وما يعادلها.

ثانيا: خصائص النظام المحاسبي المالي

من خلال التحديد السابق لمفهوم المحاسبة المالية يمكن تحديد خصائص النظام المحاسبي المالي فيما يلي:

1. إحتوائه على نصوص صريحة وواضحة لمبادئ وقواعد التسجيل، وطرق التقييم وإعداد القوائم المالية للحد من التأويلات الخاطئة؛
2. وصف محتوى كل وحدة من القوائم المالية التي ينبغي أن تقدمها الكيانات (الحصيلة؛ جدول حسابات النتائج، جدول تغيرات رؤوس الأموال الخاصة، جدول تدفقات الخزينة للسنة المالية) وتقديمها طبقا لتلك المقترحة من قبل لجنة المعايير الدولية؛

[1] المادة 03 من القانون 07-10 المتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية، للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 74، 25 نوفمبر 2007، ص 3.

3. يتصف النظام المحاسبي المالي بقدرته على توفير المعلومات اللازمة وبالسرعة المطلوبة، حيث تمتاز هذه المعلومات بالدقة؛
4. المرونة حيث يطرأ على المؤسسة مجموعة من الظروف التي تستدعي إحداث بعض التغيرات فإذا كان النظام المحاسبي المالي مرنا فإنه يستوعب هذه التغيرات؛
5. توفير النظام المحاسبي المالي لمجموعة منتظمة من الدفاتر والسجلات المحاسبية وبأقل تكلفة ممكنة؛
6. يشمل النظام المحاسبي على مجموعة من تعليمات الضبط الداخلي والرقابة الداخلية؛
7. قدرة النظام المحاسبي على تحقيق الأهداف التي تم إيجاده من أجلها وبأقل وقت ممكن وأقل تكلفة؛
8. النظام المحاسبي المالي ملائم للمؤسسة من حيث طبيعة نشاطها، حجم عملياتها وشكلها القانوني.[1]

المطلب الثاني: أهمية النظام المحاسبي المالي، أهدافه ومبادئه المحاسبية

أولا: أهمية النظام المحاسبي المالي

يكتسي النظام المحاسبي المالي أهمية بالغة كونه يستجيب لمختلف إحتياجات المهنيين والمستثمرين، كما أنه يشكل خطوة هامة في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في إطار التوحيد المحاسبي العالمي، وتكمن هذه الأهمية فيما يلي:[2]

1. يسهل مراقبة الحسابات التي تعتمد في إطاره على مفاهيم وقواعد محددة بدقة ووضوح، ويزيد من الشفافية حول وضعية المؤسسة، مما يساهم في اتخاذ قرارات صحيحة من طرف المتعاملين معها وعلى رأسهم المستثمرين؛
2. ويشكل فرصة للمؤسسة، مما يساهم من أجل تحسين نوعية علاقتها وإتصالاتها مع الأطراف المتعاملة معها والتي تستفيد من قوائمها المالية؛
3. يجلب النظام المحاسبي المالي الشفافية للمعلومات المحاسبية والمالية المنشورة في القوائم المالية، ويزيد من مصداقيتها والوثوق بها أمام المستعملين على المستوى الوطني والدولي؛
4. يعتبر كضمان حيث يساهم في تعزيز الثقة بالمؤسسات على إعتبار أن القوائم المالية المنشورة تم إعدادها وفقا لمبادئ ومعايير محاسبة معترف بها عالميا؛
5. يقترح النظام المحاسبي المالي حلول تقنية للتسجيل المحاسبي للعمليات غير المعالجة في المخطط المحاسبي الوطني منها عملية القرض الايجاري؛
6. يسمح بالانتقال من محاسبة الذمة إلى المحاسبة المالية بتغليبه للحقيقة الاقتصادية على المظهر القانوني عند تسجيله للتعاملات التي تقوم بها المؤسسة؛

[1] مداني بلغيث، أهمية إصلاح النظام المحاسبي المالي للمؤسسات الجزائرية في ظل أعمال التوحيد الدولية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2004 ص85.

[2] عقبي حمزة، إنعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على الأداء المالي، رسالة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016، ص 18.

7. يأتي النظام المحاسبي المالي لسد الثغرات السابقة، بوضع أدوات ملائمة لجميع المعطيات وتحليلها بشكل يرسخ التسيير الشفاف للمؤسسات الخاضعة للنظام التجاري، وهي الأدوات المعتمدة دوليا والتي من شأنها كشف كل المخالفات والاختلاسات ومحاولات الفساد.

ثانيا: أهداف النظام المحاسبي المالي

يهدف النظام المحاسبي المالي لوضع أداة تتكيف مع البيئة المحاسبية الدولية، وتلبية لحاجيات المستخدمين الجدد للمعلومات المحاسبية والمالية حول الاقتصاد الجزائري وذلك من خلال:[1]

1. إعطاء صورة صادقة وحقيقية للوضعية المالية، وأداء وتغيرات الوضعية المالية للمؤسسات، بمراعاة الالتزامات القانونية التي يجب على الوحدات احترامها، دون اتشاد تنظيمها حجم وطبيعة نشاطها؛
2. جعل القوائم المالية للمؤسسات قابلة للمقارنة للمؤسسة نفسها عبر الزمن، أو بين عدة مؤسسات تمارس نفس النشاط أو في نفس القطاع داخل الوطن وخارجه. ؛
3. معلومات واضحة صحيحة وموثوق بها وتتمتع بشفافية أكبر، تؤدي إلى زيادة ثقة المستثمرين فيها وتسمح لهم بمتابعة أموالهم في المؤسسات، وتساعد في افهم أفضل للمعلومات التي تشكل أساس لإتخاذ القرار من طرف المستعملين؛
4. عرض القوائم المالية وفق مستلزمات المعايير الدولية، وتكييفها بما يتلاءم مع متطلبات المستثمرين والمقرضين، وذلك بالتحديد الدقيق لأهداف القوائم المالية.

كما يهدف النظام المحاسبي المالي بدرجة أكبر إلى ما يلي:

1. السماح للمؤسسات الجزائرية الاقتصادية بإنتاج معلومة مالية ذات نوعية، أكثر شفافية وأكثر سهولة للتحقق منها بفعل توضيح أفضل للقواعد المحاسبية. ؛
2. إيجاد حلول للعمليات غير المعالجة بواسطة المخطط المحاسبي الوطني؛
3. أخذ في الحسبان تطوير المعايير والتقنيات المحاسبية الدولية قصد تقريب ممارساتنا المحاسبية من الممارسات الدولية؛
4. ضمان قراءة أفضل للحسابات بالنسبة للمستثمرين الأجانب بخصوص عملية الشراكة وهذا فضلا عن الأهداف التالية:[2]

- تبسيط قراءة القوائم المالية بلغة محاسبية موحدة؛
- فرض رقابة على المؤسسات التابعة والفروع للمؤسسة الأم.

[1] عقبي حمزة، مرجع سبق ذكره، ص 16.

[2] بكطاش فتيحة، دوافع توحيد المعايير المحاسبية الدولية في ظل العولمة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير غير منشورة، جامعة الجزائر،2011 ص 158.

- توحيد الطرق المحاسبية المعتمدة في عملية التقييم الخاصة بالمخزونات، إعادة التقييم، عناصر الميزانية، حساب الاهتلاكات، كيفية معالجة المؤونات، توحيد الإجراءات المحاسبية بهدف الوصول إلى قوائم مالية موحدة.

ثالثا: المبادئ المحاسبية الأساسية للنظام المحاسبي المالي

تبني مشروع النظام المحاسبي المالي الجديد مختلف المبادئ المحاسبية المعروفة وهي:[1]

1- استمرارية النشاط: يجري إعداد القوائم المالية بالافتراض أن المؤسسة مستمرة وستبقى عاملة في المستقبل المنظور، وعليه يفترض أنه ليس لدى المؤسسة النية أو المؤسسة الحاجة للتصفية أو لتقليص حجم عملياتها بشكل هام، ولكن إن وجدت هذه النية أو الحاجة فإن القوائم المالية يجب أن تتعدد إلى أساس مختلف في مثل هذه الحالة المؤسسة معبرة بالإفصاح عن ذلك.

2- الدورة المحاسبية: عادة ما تكون الدورة المحاسبية سنة حيث تبدأ في 01/01 كما يمكن للمؤسسة أن تضع تاريخ لإدخال دورتها المحاسبية مخالفا تاريخ 12/31 إذا كان نشاطها مقيد بدورة إستغلال مختلفة للسنة المدنية وفي الحالات الاستثنائية يمكن أن تكون الدورة المحاسبية أقل أو أكثر من 12 شهرا.

3- استقلالية الدورات: إن تحديد نتيجة كل دورة محاسبية تكون عن الدورة السابقة واللاحقة لها، حيث يساعد هذا المبدأ على تحميل الأحداث والعمليات الخاصة بهذه الدورة فقط.

4- قاعدة كيان الوحدة الاقتصادية: تعتبر المؤسسة كوحدة اقتصادية مستقلة ومنفصلة عن ملاكها، أي لها شخصية معنوية مستقلة عن ملاكي المشروع.

5- قاعدة الوحدة النقدية: أي تسجيل العمليات المعبر عنها بالنقود كما تسجل العمليات التي لا يمكن التعبير عنها بالنقود في القوائم المالية وخاصة في الملحق، إذا ما كان لديها تأثير مالي على الصورة العامة.

6- مبدأ الأهمية النسبية: تكون المعلومة ذات معنى أي ذات أهمية إذ أثر غيابها عن القوائم المالية في القرارات المتخذة من طرف المستخدمين لهذه القوائم.

7- مبدأ استمرارية الطرق: أي أن نفس الطرق المطبقة في دورة سابقة تطبق في الدورة المالية وكل تغيير لا بد أن يبرر في الملحق.

8- مبدأ الحيطة والحذر: ويقصد بذلك الالتزام بدرجة من الحذر في إعداد التقديرات في ظل عدم التأكد بحيث لا تؤدي هذه التقديرات إلى تضخيم وإفراط في قيمة الأصول والإرادات أو التقليل من قيمة الخصوم والتكاليف.

9- مبدأ عدم المساس بالميزانية الافتتاحية: يجب أن تكون الميزانية الافتتاحية لدورة معينة هي الميزانية الختامية للدورة السابقة لها.[2]

---

[1] يحياوي ياسر، أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على مكونات القوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2015/2014، ص 18.

[2] لزعر محمد سامي، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، م<كرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011/ 2012، ص 29.

10- تغليب الوضعية الاقتصادية على الشكل القانوني: من الضروري حساب العمليات المالية والأحداث الأخرى حسب حقيقتها الاقتصادية وليس استنادا فقط على شكلها القانوني لأنه توجد في بعض الحالات تناقص بين الشكل القانوني والحقيقة الاقتصادية، فمثلا عملية القرض الايجاري تعتبر عملية الإيجار عدم انتقال الملكية من النظرة القانونية، وتعتبر عملية بيع وشراء من الناحية الاقتصادية.

11- الصورة الصادقة: يجب أن تعطي القوائم المالية صورة صادقة حول الوضعية المالية للمؤسسة، وحتى تتوفر هذه الصورة لابد من احترام قواعد ومبادئ المحاسبة وإذا كانت هناك قاعدة أو مبدأ يؤثر سلبا على هذه الصورة يجب حذفه والإشارة إلى ذلك في الملحق.

المطلب الثالث: القوائم المالية للنظام المحاسبي المالي

تعتبر القوائم المالية من أهم مصادر المعلومات المصممة لمقابلة احتياجات الأطراف المهتمة ولمقابلة كل هذه الاحتياجات فقد أقر النظام المحاسبي المالي مجموعة من القوائم المالية التي تلبي معظم ما تحتاجه الأطراف المهتمة، حيث تعد هذه الأخيرة أحد المؤشرات في تقييم أداء المؤسسات المتمثلة فيما بعد:

أولاً-الميزانية:

1- تعريف الميزانية SCF: حسب المادة 33 من المرسوم التنفيذي 08-156 المتضمن النظام المحاسبي المالي فإنه[1]: "تحدد الميزانية بصفة منفصلة عناصر الأصول وعناصر الخصوم، ويبرز عرض الأصول والخصوم داخل الميزانية الفصل بين العناصر الجارية المتداولة والعناصر غير الجارية، حيث أن الأصول ترتب حسب درجة سيولتها أما الخصوم حسب درجة استحقاقيتها بالإضافة إلى مبدأ السنوية في التفرقة بين العناصر المتداولة وغير المتداولة".

كما تعرف الميزانية أيضا على أنها ترجمة لوضعية ممتلكات المؤسسة من خلال عرض توضيحي مفصل لمختلف استخدامات المؤسسة والموارد التي سمحت بتمويلها خلال فترة زمنية معينة، ومن خلال ذلك في الميزانية:[2]

- تعتبر في نهاية الدورة عن الوضعية المالية للمؤسسة؛
- تشتمل الميزانية على حسابات السنة السابقة وتضيف تغيرات الدورة؛

[1] المادة 33 من المرسوم التنفيذي 08- 156 المتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية، العدد 27، بتاريخ 28 ماي 2008، ص 14.

[2] عقبي حمزة، مرجع سبق ذكره، ص 50.

الشكل رقم 1 : الشكل العام للميزانية

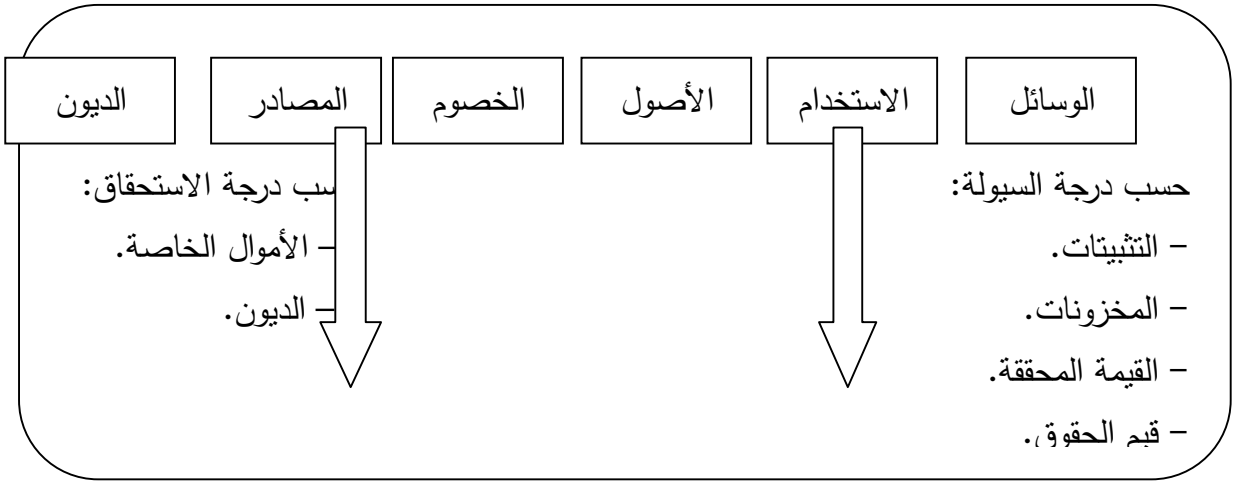

تمثل الميزانية إحدى الركائز المهمة التي تظهر صورة المؤسسة مع الأطراف المتعاملة معها وهي بذلك تترجم ما لديها بالأرقام سواء من أصول أو خصم وقد حدد الحاسبي المالي عرض عناصر محددة كحد أدنى للإفصاح، ويتم تبويب الأصول والخصوم إلى جارية وغير جارية فمعيار التمييز يتمثل في المدة أي ما كان أكثر من سنة فمواصل غير جاري أما الذي قل عنه السنة فهو أصل جاري .

2- مكونات الميزانية: وتتمثل في:

2-1: الأصول: تتكون من الموارد التي يسيرها أو يراقبها الكيان بفعل أحداث سابقة والموجهة لأن توفر له منافع اقتصادية مستقبلية[1]، والمقصود بمراقبة الأصل هنا هي قدرة المؤسسة على الحصول على منافع إقتصادية مستقبلية من الأصل دون الأخذ بملكية الأصل.

تشكل عناصر الأصول الموجهة لخدمة نشاط المؤسسة بصورة دائمة أصولا غير جارية، أما الأصول التي ليست لها هذه الصفة بسبب وجهتها أو طبيعتها، فإنها تشكل أصولا جارية.[2]

- تحتوي الأصول الجارية على ما يلي:

– الأصول التي تتوقع المؤسسة تحقيقها أو بيعها أو استهلاكها في إطار دورة الاستغلال العادية التي تمثل الفترة الممتدة بين اقتناء المواد الأولية أو البضائع التي تدخل في عملية الاستغلال وإنجازها في شكل سيولة الخزينة؛

– الأصول التي تتم حيازتها أساسا لأعراض المعاملات أو لمدة قصيرة والتي تتوقع المؤسسة تحقيقها خلال الإثني عشر شهرا؛

– السيولات أو شبه السيولات التي لا يخضع استعمالها لقيود.

- تحتوي الأصول غير الجارية على ما يأتي:

– الأصول الموجهة للاستعمال المستمر لتغطية احتياجات أنشطة المؤسسة مثل الأموال العينية الثابتة أو المعنوية؛

---

[1] المادة 20 من المرسوم التنفيذي 08-156المتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية للجمهورية الديمقراطية الشعبية، العدد2، بتاريخ 28 ماي 2008، ص13.

[2] المادة 21 من المرسوم التنفيذي 08-156 المتضمن النظام المحاسبي المالي، مرجع سابقا، ص13.

– الأصول التي تتم حيازتها لغرض توظيفها على المدى الطويل أو غير الموجهة لأن يتم تحقيقها خلال الإثني عشر شهرا ابتداء من تاريخ الإقفال.

2-2: الخصوم: تتشكل الخصوم من الالتزامات الراهنة أو الحالية **المؤسسة** والناتجة عن أحداث ماضية يتطلب انقضائها أو تسويتها خروج موارد ممثلة في منافع إقتصادية بالنسبة للمؤسسة[1]، وتصنف الخصوم كذلك إلى خصوم جارية وغير جارية.

تصنف الخصوم خصوما جارية عندما:

- يتوقع أن تتم تسويتها خلال دورة الإستغلال العادية؛
- أو يجب تسديدها خلال الإثني عشر شهرا الموالية لتاريخ الاقفال؛
- وتصنف باقي الخصوم كخصوم غير جارية.

3- نموذج الميزانية المالية حسب النظام المحاسبي المالي

يتحدد نموذج الميزانية المالية في شكلها الذي يشبه الحرف T(باللاتينية) بحيث تمثل ميزانا بين الأصول بالجانب الأيمن والخصوم بالجانب الأيسر وهي مرتبة حسب درجة سيولة الأصول وإستحقاقية الخصوم، مع الأخذ بعين الإعتبار التجانس بين عناصر كل مجموعة، فالمجاميع هي التي تستعمل كمعطيات في التحليل المالي ولهذا تظهر لنا الميزانية المالية على النحو التالي.

الجدول رقم 1: الميزانية حسب النظام المحاسبي المالي

رقم	الأصول	المبالغ	رقم	الخصوم	المبالغ
	الأصول غير المتداولة (الثابتة)			الأموال الدائمة	
20	*القيم الثابتة المعنوية			الأموال الخاصة	
203	– مصاريف التنمية القابلة للتثبيت.		101	– رأس المال الخاص.	
204	– برمجيات المعلومات وما شابهها.		105	– فرق إعادة التقدير.	
205	– الامتيازات والحقوق البراءات والرخص.		106	– الاحتياطات.	
208	– القيم الثابتة المعنوية الأخرى.		109	– رأس المال غير المطلوب.	
21	*القيم الثابتة المادية		11	– الترحيل من جديد.	
211	– الأراضي.		12	– نتيجة السنة المالية.	
212	– مباني.				
218	– القيم الثابتة المادية الأخرى.				
				مجموع الأموال الدائمة	

[1] المادة 22 من المرسوم التنفيذي08-156 المتضمن النظام المحاسبي المالي، نفس المرجع، ص13.

22	– القيم الثابتة في شكل امتياز.			الخصوم غير المتداولة	
23	– القيم الثابتة الجاري انجازها.		134	– الضرائب المؤجلة.	
	*القيم الثابتة المالية		15	– المؤونات للأعباء.	
207	– فارق الاقتناء.		16	– الافتراضات والديون المماثلة.	
26	– المساهمات والحسابات الدائنة.		17	– الديون المرتبطة بالمساهمات.	
261	– سندات الفروع المنتسبة.				
265	– الحسابات الدائنة الملحقة.				
27	– قيم ثابتة مالية أخرى.				
133	– الضرائب المؤجلة على الأصول.				
	مجموع الأصول غير المتداولة			مجموع الخصوم غير المتداولة	
	الأصول المتداولة				
3	قيم الاستغلال			الخصوم المتداولة	
30	– مخزونات بضائع.		40	– الموردون والحسابات الملحقة.	
31	– المواد الأولية واللوازم.		419	– الزبائن الدائنون.	
3	– منتجات تامة ونصف تامة.		44	– الضرائب.	
4	قيم قابلة للتحقيق		45	– ديون أخرى.	
409	– الموردون الدينون.		519	– ديون مالية أخرى.	
41	– الزبائن والحسابات الملحقة.				
	– أوراق القبض.				
5	القيم الجاهزة				
50	– القيم المنقولة.				
51	– البنك.				
52	– الأدوات المالية المشتقة.				
53	– الصندوق				
	مجموع الأصول المتداولة			مجموع الخصوم المتدولة	
	مجموع الأصول			مجموع الخصوم	

المصدر: القرار المؤرخ 26 جويلية 2008، يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، 25/ 03/ 2009، ص 28.

ثانيا– جدول التدفقات النقدية(الخزينة)

1– تعريف جدول التدفقات النقدية.

– **التعريف الأول:** جدول تدفقات الخزينة هي قائمة إجبارية ومكملة للقوائم المالية الأخرى تبين مدفوعات ومقبوضات المؤسسة، ويتم إعدادها وفقا للأساس النقدي، كما تحدد النتائج النقدية لكل الأنشطة التي مارستها

المؤسسة والتي يتم تصنيفها إلى الأنشطة التشغيلية، الاستثمارية والتمويلية خلال الفترة التي يجري تحليلها، مع تحديد صافي أثر هذه النتائج على الأنشطة ذات الطبيعة المتشابهة أو المشتركة.[1]

- **التعريف الثاني:** هي القائمة الثالثة بعد كل من قائمة المركز المالي وقائمة الدخل(بيان الأرباح والخسائر) والتي أصبح إلزاما على المؤسسات إعدادها على أنها جزء لا يتجزأ من بياناتها المالية لكل فترة والتي أصبح إلزاما على المؤسسات إعدادها على أنها القائمة التي تظهر التدفقات النقدية الداخلة(المقبوضات) والتدفقات النقدية الخارجية(المدفوعات) وحسب النشاطات التشغيلية(الاستثمار في الاصول المختلفة) خلال فترات مالية معينة. [2]

2- عرض وإعداد جدول تدفقات الخزينة:

2-1- عرض محتوى تدفقات جدول تدفقات الخزينة

يهدف كشف تدفقات أو سيولة الخزينة إلى إعطاء مستعملي الكشوف المالية أساسا لتقييم مدى قدرة المؤسسة على توليد السيولة النقدية وما يعادلها، وكذلك معلومات حول استخدام هذه السيولة، كما يقدم مدخلات ومخرجات السيولة الحاصلة أثناء السنة المالية حسب مصرها باستعمال إحدى الطريقتين المباشرة والغير مباشرة.

على عكس المعايير المحاسبية الدولية ونخص بذلك المعيار المحاسبي الدولي السابع "قائمة التدفقات النقدية" فإن النظام المحاسبي المالي حدد شكل كشف التدفقات النقدية كما هو موضح في الجريدة الرسمية، حيث تضم هذه القائمة كل المعطيات المتعلقة بالمقبوضات والمدفوعات النقدية ويتم تصنيفها ضمن ثلاثة أنشطة يمكن توضيحها من خلال مايلي[3]:

- ✓ الأنشطة التشغيلية(وظيفة الاستغلال: تتضمن التدفقات النقدية للأنشطة التشغيلية المتحصلات والمدفوعات المتعلقة بأنشطة المؤسسة الرئيسية، والمتمثلة في إنتاج وتقديم السلع والخدمات للزبائن؛
- ✓ النشطة الاستثمارية(وظيفة الاستثمار): تتضمن المبالغ المدفوعة من أجل اقتناء استثمارات طويلة الأجل وكذلك التحصيل الناتجة عن التنازل عن استثمارات وكذلك المقبوضة عن بيعها. ؛
- ✓ الأنشطة التمويلية(وظيفة التمويل): تشمل الأنشطة التي لها علاقة بحركة القروض ورأس المال سواء بالنقصان أو الزيادة ومكافآت رأس المال المدفوعة وحركة التسبيقات ذات الطبيعة المالية.

والهدف من هذا التصنيف هو تسهيل عملية القراءة والتحليل والاستنتاج، ولتوضيح التدفقات الناتجة عنه الأنشطة السابقة نستعين بالشكل التالي:

---

[1] عماري محمد، ميلودي العيد، أهمية تخليل القوائم المالية وفق SCF في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، 2016/2015 ص24.

[2] القرار المؤرخ في جويلية 2008، مرجع سبق ذكره، العدد 19، ص26 .

[3] عماري محمد، ميلودي العيد، مرجع سبق ذكره، ص29.

الشكل رقم 2: ملخص لأهم أنشطة الأعمال لجدول تدفقات الخزينة

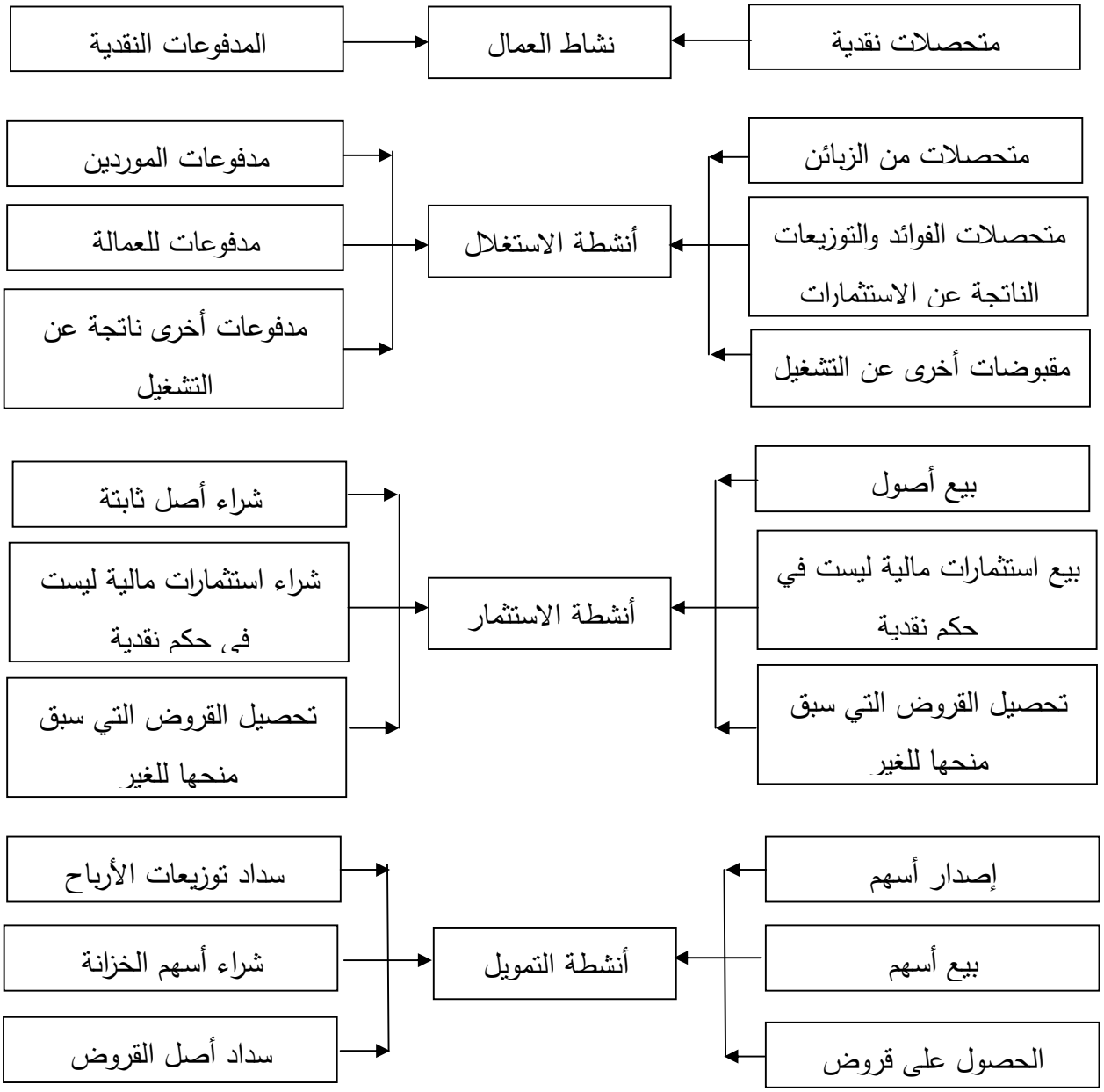

المصدر: قوادري محمد، قياس بنود القوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات الحصول على شهادة الماجستير، جامعة البليدة، 2010، ص .74

2-2- إعداد شكل جدول تدفقات الخزينة لقد حدد النظام المحاسبي المالي طريقتين لعرض كشف تدفقات الخزينة وهما:[1]- الطريقة المباشرة. - الطريقة غير المباشرة.

أ) الطريقة المباشرة: تستخدم هذه الطريقة لبيان المصادر المباشرة للحصول على النقدية من العمليات التشغيلية مثل المتحصلات من العملاء من بيع البضاعة وكذلك من النقدية المحصلة من التوزيعات والفوائد، وكذلك أوجه الصرف النقدي على الأنشطة التشغيلية للمؤسسة مثل السداد للموردين مقابل البضاعة المشتراة وسداد المصروفات التشغيلية المختلفة.

[1] القرار المؤرخ في 26/ 07/ 2008، مرجع سبق ذكره، العدد 19، ص 34.

الجدول رقم 2: جدولة سيولة الخزينة وفق الطريقة المباشرة

البيان	ملاحظة	N	N-1
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية التحصيلات المقبوصة من عند الزبائن المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين الفوائد والمصروفات المالية الأخرى المدفوعة الضرائب عن النواتج المدفوعة			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية أ			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار			
المسحوبات عن اقتناء التثبيتات عينية أو معنوية التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات عينية ومعنوية			
المسحوبات عن اقتناء تثبيتات مالية التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات مالية الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية الحصص والأقساط المقبوضة من النواتج المستلمة.			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار به			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة االتمويل. التحصيلات الناتجة عن إصدار الأسهم حصص الأرباح وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها. التحصيلات المتأتية من القروض تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة.			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل ج			
تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبة السيولات			
تغير أموال الخزينة في الفترة أ+ ب+ ج			
أموال الخزينة ومعادلاتها عند افتتاح السنة المالية أموال الخزينة ومعادلاتها عند اقفال السنة المالية تغير أموال الخزينة خلال الفترة.			
المقاربة مع النتيجة المحاسبية.			

المصدر: القرار المؤرخ26 جويلية 2008، مرجع سبق ذكره، ص 35

ب) الطريقة الغير مباشرة:

إن الطريقة غير المباشرة في تقديم جدول تدفقات الخزينة المحدد من قبل المشرع الجزائري ترتكز على تصحيح وتسوية النتيجة الصافية للسنة المالية مع الأخذ بالحسبان:[1]

- آثار المعاملات دون التأثير في الخزينة (الاهتلاكات، تغيرات للزبائن، المخزونات، تغيرات الموردين...)؛
- التسويات أو التفاوت من خلال إقصاء الايرادات والمصروفات التي لا تؤدي إلى تدفق نقدي؛
- التدفقات المالية المرتبطة بأنشطة الاستثمار أو التمويل (قيمة التنازل الزائدة أو الناقصة)؛

والجدول الآتي يوضح جدول تدفقات الخزينة حسب هذه الطريقة:[2]

الجدول رقم 3: جدول تدفقات الخزينة وفق الطريقة غير المباشر من ....إلى.....

البيان	ملاحظة	N	N-1
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية صافي نتيجة السنة المالية تصحيحات من أجل: الاهتلاكات والأرصدة. تغير الضرائب المؤجلة. تغير المخزونات. تغير الزبائن والحسابات الدائنة الأخرى. تغير الموردين والديون الأخرى. نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب.			
تدفقات أموال الخزينة الناجمة عن النشاط (أ)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار مسحوبات عن اقتناء التثبيتات. تحصيلات التنازل عن التثبيتات. تأثير تغيرات محيط الإدماج (1)			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار(ب)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة االتمويل الحصص المدفوعة للمساهمين.			
زيادة رأس المال النقدي (المنقودات) إصدار قروض. تسديد قروض.			
تغير أموال الخزينة للفترة أ+ ب+ ج			
أموال الخزينة عند الافتتاح			

[1] حمزة عقبي، مرجع سبق ذكره، ص 66.

[2] القرار المؤرخ في 26 يونيو 2008، مرجع سبق ذكره، العدد 19، ص 36.

أموال الخزينة ومعادلاتها عند الاقفال تأثير تغيرات سعر العملات الأجنبية.			
تغير أموال الخزينة خلال الفترة.			

(1) لا يستعمل إلا في تقديم الكشوف المالية المدمجة. **المصدر**: نفس المرجع السابق، ص 36.

ثالثا- جدول حساب النتائج:

1- تعريف جدول حساب النتائج:

يعرف حساب النتائج على أنه: "جدول تلخيصي للأعباء والمنتوجات التي حققها الكيان خلال السنة المالية ولا يأخذ بعين الاعتبار تاريخ التحصيل أو الدفع، ويبرز النتيجة الصافية للسنة المالية سواء كانت ربحاً أو خسارة، وذلك بالفرق بين قيمتي الأعباء والمنتوجات، كما يسمح كذلك بتحديد المجاميع الرئيسية للتسيير المتمثلة في الهامش الإجمالي القيمة المضافة والفائض الخام للاستغلال".[1]

2- مكونات حساب النتائج:

يعرف النظام المحاسبي المالي العناصر المكونة لحساب النتائج كما يلي:[2]

- تتمثل المنتوجات في تزايد المزايا الاقتصادية التي تحققت خلال السنة المالية في شكل مداخيل أو زيادة في الأصول أو انخفاض في الخصوم، كما تدخل ضمن المنتوجات استرجاع خسائر القيمة والاحتياطات المسجلة خلال السنوات السابقة؛

- أما الأعباء فتتمثل في تناقص المزايا الاقتصادية التي تحصلت عليها المؤسسة خلال السنة المالية في شكل خروج أو انخفاض أصول أو في شكل ظهور خصوم، كما تشمل الأعباء مخصصات الإهتلاك والاحتياطات وخسائر القيمة؛

- النتيجة الصافية للسنة المالية هي الفارق بين مجموع المنتوجات ومجموع الأعباء للسنة المالية وتكون مطابقة لتغيير الأموال الخاصة بين بداية السنة المالية ونهايتها ماعدا العمليات التي تؤثر مباشرة على الرؤوس الأموال الخاصة ولا تؤثر على الأعباء والمنتوجات.

3- شكل جدول حساب النتائج:

ترتب الأعباء حسب طبيعتها أو حسب الوظيفة وكذلك يحتوي على أرصدة السنة السابقة زمعطيات السنة المالية الجارية.

[1] المادة 34 من المرسوم التنفيذي 08-156 المتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 27، بتاريخ 28 ماي 2008، ص 24.

[2] يحياوي ياسر، مرجع سبق ذكره، ص 61.

الجدول رقم 4: حساب النتائج حسب الطبيعة للفترة من ...إلى...

البيان	N
- المبيعات والمنتوجات الملحقة. - تغيرات مخزونات المنتجات المصنعة والمنتجات قيد التصنيع. - الإنتاج المثبت. - إعانات الاستغلال.	70 72 73 74
1- انتاج السنة الماضية	
- المشتريات المستهلكة - الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى	60 61 و62
2- استهلاك السنة الماضية	
3- القيمة المضافة للاستغلال (1-2)	
- أعباء المستخدمين. - الضرائب، الرسوم والمدفوعات المماثلة.	63 64
4- إجمالي فائض الاستغلال	
- المنتجات العملياتية الأخرى. - الأعباء العملياتية الأخرى. - مخصصات الاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة. - استرجاع على خسائر القيمة والمؤونات.	75 65 68 78
5- النتيجة العملياتية	
- المنتوجات المالية. - الأعباء المالية	76 66
6- النتيجة المالية	
7- النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6)	
- الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية - مجموع الضرائب المؤجلة عن النتائج العادية. - مجموع منتجات الأنشطة العادية. - مجموع أعباء الأنشطة العادية.	695 و698 692 و693.
8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية.	
- عناصر غير عادية (منتجات). - عناصر غير عادية (أعباء).	
9- النتيجة غير العادية.	
10- صافي نتيجة السنة المالية.	
حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتيجة الصافية (1)	
11- صافي نتيجة المجموع المدمج (1)	
- منها حصة ذوي الأقلية (1)	
حصة المجمع (1)	

(1) لا يستعمل إلا في تقديم الكشوف المالية المدمجة.

المصدر: القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، لجريدة الرسمية، مرجع سبق ذكره، ص 34.

الجدول رقم 5: حساب النتائج حسب الوظيفة للفترة من ...إلى...

البيان	ملاحظة	N	N-1
– رقم الأعمال. – كلفة المبيعات			
هامش الربح الإجمالي			
– منتوجات أخرى. – التكاليف الخارجية. – الأعباء الإدارية. – أعباء أخرى عملياتية.			
النتيجة العملياتية			
– تقديم تفاصيل الاعباء حسب الطبيعة. – مصاريف المستخدمين، المخصصات للاهتلاكات. – منتجات مالية. – الأعباء المالية.			
النتيجة العادية قبل الضريبة.			
– الضرائب الواجبة على النتائج العادية. – الضرائب المؤجلة على النتائج العادية (التغييرات).			
النتيجة الصافية للأنشطة العادية			
– الأعباء غير العادية. – المنتوجات غير العادية.			
النتيجة الصافية للسنة الإجمالية			
– حصة الشركات الموضوعة. – موضوع المعادلة في النتيجة الصافية.			
النتيجة الصافية للمجموع المدمج			
– ومنها حصة ذوي الاقلية. – حصة المجمع.			

المصدر: القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المرجع السابق، ص 31.

رابعا– جدول تغيرات الأموال الخاصة:

يشكل جدول تغير الأموال الخاصة تحليلا للعمليات التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة بالمؤسسة خلال السنة المالية، ومن المعلومات المطلوب تقديمها في هذا الجدول تخص الحركات المرتبطة بما يلي:[1]

– النتيجة الصافية للسنة المالية؛

– أثر تغيرات الطرق المحاسبية وتصحيح الاخطاء والتي تم تسجيل آثارها في رؤوس الأموال الخاصة؛

[1] المرسوم التنفيذي 08– 156 مرجع ذكر سابق، ص 26.

- المنتوجات والأعباء الأخرى المسجلة مباشرة في رؤوس الاموال الخاص ضمن إطار تصحيح أخطاء هامة؛
- عمليات الرسملة (الإرتفاع، الإنخفاض، التسديد)؛
- توزيع النتيجة والتخصيصات المقررة خلال السنة المالية؛

1- عرض جدول تغيير رؤوس الأموال الخاصة:

الجدول رقم 6: جدول التغير في الأموال الخاصة

	ملاحظة	رأسمال الشركة	علاوة الإصدار	فارق التقييم	فارق إعادة التقييم	الاحتياطات والنتيجة
الرصيد في 31 ديسمبر N-2						
- تغيير الطريقة المحاسبية. - تصحيح الأخطاء المهمة. - إعادة تقييم التثبيتات. - الأرباح والخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج. - الحصص المدفوعة. - الزيادة في رأس المال. - صافي نتيجة السنة المالية.						
الرصيد في 31 ديسمبر N-1						
- تغيير الطريقة المحاسبية. - تصحيح الأخطاء المهمة. - إعادة تقييم التثبيتات. - الأرباح والخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج. - الحصص المدفوعة. - الزيادة في رأس المال. - صافي نتيجة السنة المالية:						
الرصيد في 31 ديسمبر N						

المصدر: القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، الجريدة الرسمية، العدد 19، ص37 .

خامسا- الملاحق:

ويشمل ملحق القوائم المالية على ما يلي:[1]

- الطرق والقواعد المحاسبية المعتمدة لمسك الحسابات وإعداد القوائم المالية؛
- مكملات الإعلام الضرورية لحسن فهم الميزانية، حساب النتائج، جدول تدفقات الخزينة، وتجدول تغيير رؤوس الأموال؛
- المعلومات التي تخص المؤسسات المشاركة والمؤسسات المشتركة وسياسة تحديد الأسعار التي تخص تلك المعلومات.

المطلب الرابع: تحليل القوائم المالية بواسطة المؤشرات والنسب المالية

أولا: التحليل المالي للميزانية:

يتم تحليل الميزانية المالية من خلال أداتان هما: التحليل المالي الوظيفي والنسب المالية.

1- التحليل المالي الوظيفي:

يتم التحليل المالي الوظيفي للميزانية من خلال الخطوات التالية:

أ- إعداد الميزانية الوظيفية: تعرف الميزانية الوظيفية على أنها: أداة إعلامية لطرق تمويل الاستخدامات المستقرة (الاستثمارات) ودورة الاستغلال، هدفها تحليل التوازن المالي للمؤسسة بناءاً على القاعدة الذهبية للتحليل المالي "التوازن الأدنى" القائمة على التوفيق بين مدة الاستخدام ومدة استحقاق الدّين (الاستمار طوويل الاجل بمورد مستقر)[2]. يتم تنظيم تدفقات الموارد والإستخدامات وفق ثلاث دورات:

- دورة الاستثمار= الاستخدامات المستقرة (الاصول غير المتداولة بالقيم الإجمالية)؛
- دورة التمويل= الموارد الدائمة (رؤوس الأموال الخاصة والقروض لأكثر من سنة بالإضافة إلى مخصصات الاهتلاكات والمؤونات)؛
- دورة الاستغلال = الأصول والديون الجارية.

ويوضح الجدول رقم (01) نموذج الميزانية الوظيفية:

الجدول رقم 7: الميزانية الوظيفية

السنة المالية المقفلة بتاريخ: ....

الأصول	المبلغ الإجمالي	الخصوم	المبلغ
الاستخدامات المستقرة:		الموارد الدائمة:	
- القيم الثابتة المعنوية.		- رؤوس الاموال الخاصة.	
- القيم الثابتة المادية.		- الاحتياطات.	
- القيم الثابتة في شكل امتياز.		- الترحيل من جديد.	

[1] المادة 03 من القانون 07- 11، مرجع سبق ذكره، ص 27.

[2] يحياوي ياسر، مرجع سبق ذكره، ص 51.

– القيم الثابتة الجاري انجازها. – القيم الثابتة المالية. – الضرائب المؤجلة على الأصول. الاستخدامات المتداولة: أ– استخدامات الاستغلال. – المخزونات والمنتوجات قيد التنفيذ. – حسابات الغير. ب– استخدامات خارج الاستغلال. – العناصر غير المرتبطة مباشرة بدورة الاستغلال. ج– استخدامات الخزينة – الأصول المالية المتداولة باستثناء القيم المنقولة للتوظيف.		– نتيجة الدورة الصافية. – الشركاء، الحصص الواجب دفعها. – مؤونة الأعباء وخسائر غير مبررة. – قروض بنكية. – اهتلاكات وخسائر القيمة. – ديون مترتبة على عقد ايجاري تمويلي. الموارد المتداولة: أ– موارد الاستغلال. – موردو المخزونات والخدمات. – الأجور المستحقة. – مؤونة الأعباء والخسائر المبررة . ب– موارد خارج الاستغلال – العناصر غير المرتبطة مباشرة بدورة الاستغلال. ج– موارد الخزينة – المساهمات البنكية الجارية	
مجموع الأصول		**مجموع الخصوم**	

المصدر: يحياوي ياسر، نفس المرجع، ص 52.

ب– حساب مؤشرات التوازن المالي: وذلك من خلال العلاقة التالية:

$$FRng = BFR + Tn$$

ومنه فإن مؤشرات التوازن المالي هي:

ب–1: رأس المال العامل الصافي (FRng):

"هو مؤشر من مؤشرات التوازن المالي ويسمى أيضاً هامش الأمان وهو جزء من الأموال الدائمة التي تفيض عن الأصول الثابتة أو جزء من الأصول المتداولة المغطى بالأموال الدائمة، فحين لا تلجأ المؤسسة لتغطية الاستثمارات بديون قصيرة الأجل تلجأ إلى الأموال طويلة الأجل".[1]

– هو عبارة "عن فائض الأموال الدائمة عن الخصوم المتداول".

من خلال التعريفين السابقين يتضح أن رأس المال العامل هو فائض الأموال الدائمة على الأصول الثابتة، ويمثل الجزء من الأموال الدائمة المحققة لتمويل دورة الاستغلال، بمعنى أنه يتم التمويل بالأموال التي تاريخ استحقاقها يتجاوز السنة، وتكون الأموال موجهة للأصول التي مدة تحويلها إلى سيولة أقل من سنة، يتم حسابه تبعاً لمنظورين:

[1] غازي أمين، بوخروبة، دور التحليل المالي في تقييم الوضعية المالي في تقييم الوضعية المالية للمؤسسة، مذكرة لنيل شهادة ماستر، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، 2018/ 2019، ص 36.

– منظور أعلى ميزانية: يمكن توضيح الحساب من أعلى الميزانية كما يلي:

رأس المال العامل الصافي = الأموال الدائمة – الأصول غير المتداولة	0<

– منظور أسفل الميزانية:

رأس المال العامل الصافي = الأصول الدائمة – بدون قصيرة الأجل	0<

ب– 2: احتياجات رأس المال العامل BFR:

هي الاموال التي تحتاجها المؤسسة لتغطية العجز الحاصل في دورة الاستغلال بسبب عدم قدرة الخصوم الجارية (ديون قصيرة الأجل) على تغطية الأصول الجارية ويحسب كما يلي:[1]

احتياجات رأس المال العامل= (الأصول الجارية – خزينة الاصول) – (الخصوم الجارية– خزينة الخصوم)

ب– 3: الخزينة Tn

تعتبر الخزينة المؤشر المكل للحكم على ما إذا كانت المؤسسة تحقق توازن مالي أمثل أم لا، أي قدرة المؤسسة الوفاء بالتزاماتها في الوقت المحدد، اعتمادا على مجموعة الاموال التي تعبر عنها الخزينة والتي هي بحوزة المؤسسة أي تحت تصرف المؤسسة خلال دورة استغلالية واحدة.

وعموما يمكن تعريف الخزينة على انها "الفرق بين الموارد المستعملة لتمويل نشاط المؤسسة والاحتياطات الناتجة من هذا النشاط خلال فترة زمنية".[2]

حيث تحسب الخزينة الصافية بطريقتين هما:

- **الطريقة الأولى:**

الخزينة = القيم الجاهزة –السلفات المصرفية

- **الطريقة الثانية:**

الخزينة = رأس المال العامل– احتياجات رأس المال

[1] علي عقاد، ياسين جيلاوي، دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية جامعة البويرة، 2017، ص 49.

[2] أوعمران وردة، التحليل المالي في ظل النظام المحاسبي المالي، مذكرة ماستر في علوم التسيير جامعة البويرة، 2014/ 2015، ص 50.

2- التحليل بواسطة النسب المالية

أ- تعريف النسب المالية: يمكن تعريف النسب المالية بعدة تعاريف منها:

تعتبر النسب المالية من أدوات التحليل المالي توفر مقياسا لعلاقة ما بين بندين من بنود القوائم المالية[1]

- كما تعرف أيضا: عبارة عن العلاقة، بين القيم المحاسبية الواردة في الكشوفات المالية مرتبة ومنظمة تكون دالة لتقييم أداء نشاط معين عند نقطة زمنية معينة "[2].

ب- أنواع النسب المالية:

هناك عدة تقسيمات للنسب المالية التي تساهم في تحديد النتائج المالية وتقييم الوضع المالي للمؤسسة، ويمكن اختصارها في الشكل التالي:

الشكل رقم 3: أنواع النسب المالية في التحليل المالي:

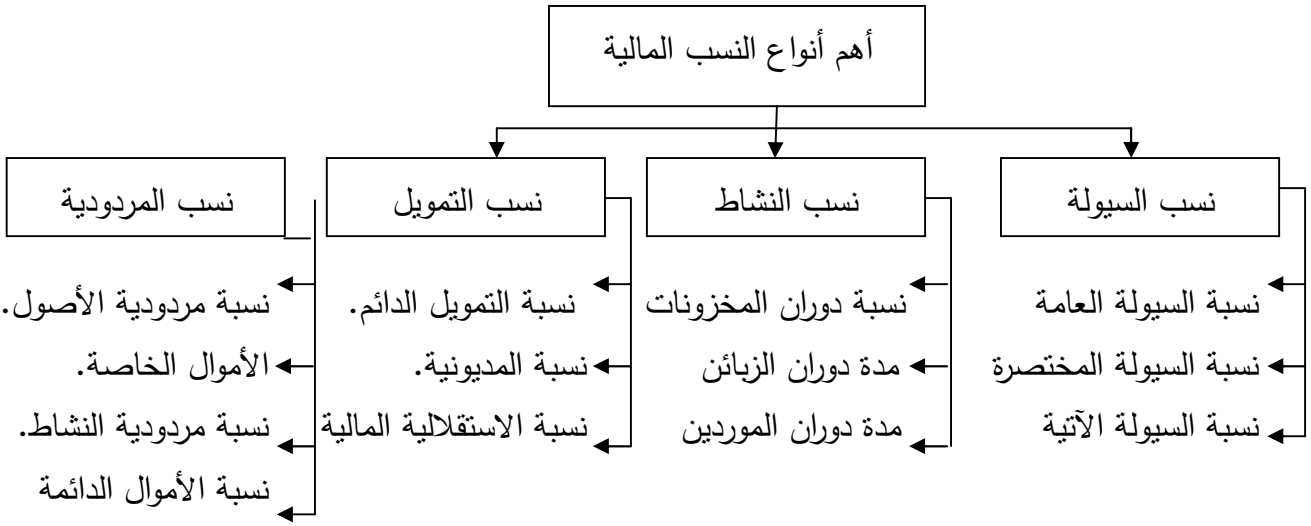

المصدر: غازي امين، بوخروبة مخطار، مرجع سبق ذكره، ص 48

ب- 1- نسب السيولة:[3]

- **نسبة السيولة العامة:** تبين لنا النسبة كيفية التحول التدريجي للأصول المتداولة إلى سيولة بهدف مواجهة الالتزامات المالية قصيرة الأجل، ويتم حسابها كما يلي:

نسبة السيولة العامة = الأصول المتداولة / الديون قصيرة الأجل	01<

[1] عماري محمد، ميلودي العيد، مرجع سابق ذكره ص 41.

[2] غازي أمين، بوخروبة مخطار، مرجع سابق ص46 .

[3] غازي أمين،بوخروبة مخطار، مرجع سابق الذكر،ص53-54.

– **نسبة السيولة المختصرة:** توضح لنا هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على تغطية الديون قصيرة الأجل بعد استبعاد المخزونات لكون هذه الأخيرة تستغرق فترة أطول للتحول إلى سيولة مقارنة ببقية العناصر الأخرى وتحسب من خلال العلاقة التالية:

نسبة السيولة المختصرة= (الأصول المتداولة– المخزونات)/الخصوم المتداولة <0.6

نسبة السيولة الآنية (الفورية): وهي التي تسمح بإجراء المقارنة بين السيولة الموجودة تحت تصرف المؤسسة في أي وقت وبين الديون قصيرة الأجل وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة السيولة الانية= القيم الجاهزة/الديون قصيرة الأجل<0.5

ب–2: نسب التمويل:

تمكننا هذه النسب من اكتشاف مدى مساهمة كل مصدر الأصول بصفة عامة والأصول الثابتة بصفة خاصة وهي من أهم النسب[1].

– **نسبة التمويل الدائم:** تشير هذه النسبة إلى مستوى تغطية الإستثمارات الصافية بالأموال الدائمة، ويستحسن أن تكون هذه النسية أكبر من الواجد حتى نقول أن المؤسسة لها هامش أمان، أي رأس مال عامل موجب وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة التمويل الدائم= الأمول الدائمة/ الأصول الثابتة الصافية الأموال الدائمة= الأموال الخاصة + ديون قصيرة الأجل

– **نسبة الاستقلالية المالية:**إن استقلالية المؤسسة تتعلق بمديونيتها ولهذا يجب مقارنة الأموال الخاصة بمجموع الديون، ففي هذه الحالة يجب أن تكون النسبة أكبر من 0.5 وهذا معناه أن الأموال الخاصة يجب أن تكون اكبر من الديون مما يعطي لها القدرة الكافية على الستدير والاقتراض وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة الاستقلالية المالية = الأموال الخاصة / مجموع الديون مجموع الديون= ديون طويلة الأجل + ديون قصيرة الأجل

وتعكس هذه النسبة درجة الاستقلالية المالية للمؤسسة واعتمادها على الأموال الخاصة بدل الديون.

– **نسبة المديونية (التمويل الخارجي):**

تقيم ههذه النسبة درجة تغطية أصول المؤسسة مع ديونها،فكلما كانت هذه النسبة منخفضة كان الضمان أكثر وبالتالي خط أكثر للحصول على قروض أخرى ويستحسن أن تكون قيمة هذه النسبة تساوي0.5 والحالة الطبيعية لها أن تكون أقل من الواحد وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة المديونية= مجموع الديون/ مجموع الأصول

[1] غازي أمين، بوخروبة مخطار، نفس المرجع السابق، ص49–50.

ب – 3: نسب النشاط:

تأتي هذه النسب لتكمل نسب التمويل والسيولة مع الأخذ بعين الاعتبار حجم نشاط المؤسسة لتسريع دوران باقي أصولها المتداولة وأهم النسب المتعلقة بالنشاط مايلي[1]:

- **نسبة دوران المخزونات:**

تتم هذه النسب بتقدير عدد المرات التي تتحدد فيها المخزونات ومعرفة المدة التي من أجل تحويلها من مخزونات إلى حقوق في حالة البيع على الحساب أو على سيولة جاهزة في حالة البيع النقدي وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة دوران المخزونات = تكلفة شراء البضاعة المباعة/ متوسط المخزون. متوسط المخزن = مخزون أول المدة + مخزون آخر المدة / 2.

– يمكن حساب مدة دوران جميع أنواع المخزونات سواء كانت مواد أولية أو منتجات تامة.

- **مدة دوران العملاء:**

هي تلك المدة الممنوحة للزبائن من طرف المؤسسة لتسديد ما عليهم من ديون تحسب من خلال العلاقة التالية:

مدة دوران العملاء = (العملاء+ أوراق القبض)/ المبيعات * 360

- **مدة دوران الموردين:**

يسمح حساب هذا المؤشر بتحديد المدة المتوسطة لتسديد ما على المؤسسة من ديون اتجاه الموردين وتحسب بالعلاقة التالية:

مدة دوران الموردين = (الموردين+ أوراق الدفع)/ المبيعات * 360

ب– 4– نسب المردودية المالية:

إن الهدف من هذه النسب هو تقدير مدى قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح والاستمرارية في تطوير المؤسسة كما تبين لنا العلاقة الموجودة بين النتيجة التي تحصلت عليها المؤسسة ومختلف الوسائل والموارد المستعملة من أجل الحصول على هذه النتيجة وأهم هذه النسب:[2]

- **نسبة المردودية الأصول:**

تعبر هذه النسبة عن نتيجة المقارنة بين ما تحصلت عليه المؤسسة وما استخدمته في عملية النشاط وتحسب كالتالي:

نسبة مردودية الأصول= النتيجة الاجمالية / مجموع الأصول

[1] نفس المرجع السابق، ص55.

[2]– عماري محمد، ميلودي العيد، مرجع سابق ذكره، ص 48.

- **نسبة مردودية النشاط:**

تمثل العائد الناتج عن عملية الاستغلال وتهتم بقياس مدى كفاءة الإدارة في التعامل مع العناصر التي تكون تكلفة مبيعاتها عالي وتحسب وفق العلاقة التالية:

نسبة مردودية النشاط = النتيجة الاجمالية / مجموع الأعمال

- **نسبة مردودية الأموال الخاصة:**

يتعلق الأمر بالأموال الخاصة بعد تحصيص النتيجة وبعد إدماج مؤمونات الأخطار غير المحددة أو المتحملة دون سندات المساهمة وتحسب كالتالي:

نسبة مردودية الأموال خاصة= النتيجة الاجمالية / مجموع الأعمال

- **نسبة مردودية الأموال الدائمة:**

تقيس مدى قدرة المؤسسة على الحكم والاستعداد الجيد لتوظيف الأموال لضمان تحديد وسائل الإنتاج وتطويرها قصد تنمية نشاطها تحسب كالتالي:

نسبة مردودية الأموال الدائمة = النتيجة الصافية+ فوائد الديون/ الأموال الخاصة+ الديون وسندات المساهمة

ثانيا: التحليل المالي لقائمة التدفقات النقدية.

يتم التحليل من خلال نسب التدفقات النقدية، حيث يشكل نسب التدفقات النقدية أسلوب مهم من أساليب تحليل التدفقات النقدية وتقييم الأداء في المؤسسات الاقتصادية، باعتبار أن جدول تدفقات الخزينة يضم معلومات عن تدفقات نقدية تساعد في الحكم على سيولة واستمرارية المؤسسة، ومن بين أهم هذه النسب نذكر:[1]

1- **نسبة كفاية التدفق النقدي:** تحسب بالعلاقة التالية:

نسبة كفاية التدفق النقدي = صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية/ الخصوم المتداولة

تقيس هذه النسبة قدرة المؤسسة على توليد التدفقات النقدية اللازمة لمقابلة وتغطية الالتزامات قصيرة الأجل، حيث المؤشر العالي لهذه النسبة يعبر عن السيولة الجيدة للمؤسسة.

2- نسبة تغطية النقدية: وتحسب:

نسبة تغطية النقدية = صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية / إجمالي تدفقات النقدية الخارجة لأنشطة الاستثمار والتمويل.

[1]- يحياوي ياسر، مرجع سابق ذكره، ص65 – 66 .

وأهم ما يمكن أن تقدمه هذه النسبة هو التعرف على مدى كفاية صافي التدفقات النقدية العملياتية في تغطية أنشطة الاستثمار والتمويل كشراء القيم الثابتة وسداد الديون والقروض المستحقة الدفع، والمؤشر العالي لهذه النسبة يعتبر دليلا جدا على سيولة المؤسسة وقدرتها على الاستمرار في أنشطتها الرئيسية دون أية مشاكل.

3- مؤشر النقدية التشغيلية:

تبين هذه النسبة إلى مدى نجاح المؤسسة في دعم أرباحها المتحققة عبر تدفقاتها النقدية العملياتية، بمعنى آخر قدرة الأرباح المحققة على توليد التدفق النقدي التشغيلي، والمؤشر العالي لهذه النسبة يشير إلى الأداء الجيد للمؤسسة وتحسب بالعلاقة التالية:

مؤشر النقدية التشغيلية = صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية/ صافي الربح

4- مؤشر التدفقات النقدية الضرورية:

كلما كان الارتفاع لمؤشر هذه النسبة كلما كان ذلك مؤشراً جيدا يبين قدوة المؤسسة على تغطية التزاماتها، لذا نرى أن أكثر ما يلجأ إلى هذه النسبة هم المقرضون والمؤسسات المصرفية، وتحسب بالعلاقة التالية:

مؤشر النقدية التشغيلية الضرورية = صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية/ اجمالي الديون

ثالثا: تحليل جدول حسابات النتائج

إن الهدف من دراسة جدول حسابات النتائج هو تحليل مختلف النواتج المحققة وهذا ما يساعد على تحليل ودراسة مردودية المؤسسة التي تعتبر مكملة لدراسة التوازن المالي.

وذلك من خلال تحليل الأرصدة الوسيطية للتسيير وتقسيم الأداء المالي والاقتصادي للمؤسسة:

1- هامش الربح الإجمالي:

وهو الفرق بين رقم أعمال الدورة والمتمثلة في مبيعاتها من البضائع وتكلفة شرائها ويمكن حسابه على النحو الآتي:

هامش الربح الإجمالي = مبيعات البضائع(رقم الاعمال)- تكلفة المبيعات

وتتعدد استخدامات هامش الربح الإجمالي في التحليل وأهم هذه الاستخدامات:

- يقيس الهامش التجاري قدرة المؤسسة على التفاوض من الجهتين (المورد والعملاء)، حيث كلما اتسع هامش الربح كلما عبر ذلك عن قوة المؤسسة التفاوضية، سواء مع المورد بتدني أسعار الشراء أو مع العميل بتعظيم أسعار البيع.
- استخدام معدل هامش التجاري في تحليل النتيجة في حالات التشخيص المقارن، مع باقي المؤسسات المنافسة.

2- القيمة المضافة للاستغلال:

تعرف على أنها بين المدخلات المالية المباشرة (انتاج السنة المالية) والمخرجات المالية المباشرة (استهلاك السنة المالية) ويمكن حسابها بالعلاقة التالية:

القيمة المضافة للاستغلال = انتاج السنة المالية – استهلاك السنة المالية

يساعد رصيد القيمة المضافة على تحليل مختلف الوضعيات المالية ومن بين استخداماته في قياس نمو المؤسسة.

3- إجمالي فائض الاستغلال:

يمثل الفائض الإجمالي للاستغلال الثروة المالية المحققة عن طريق النشاط الأساسي للمؤسسة وتحسب بالعلاقة التالية:

إجمالي فائض الاستغلال = القيمة المضافة للاستغلال – أعباء المستخدمين + الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة

من بين استخدامات الفائض الإجمالي للاستغلال في التحليل ما يلي:

- يقيس الفائض الإجمالي للاستغلال الكفاءة الصناعية والإنتاجية للمؤسسة؛
- يقيس دورة الاستغلال على توليد الفوائض؛
- يعتبر مؤشراً أستراتيجياً هاما، يعتمد عليه بشكل أساسي في اتخاذ قرارات تغيير النشاط أو الإستمرار فيه أو الإنسحاب منه.

4- النتيجة العملياتية:

تعتبر النتيجة العملياتية عن قدرة نشاط المؤسسة على توليد الفوائض وتكوين الثروة الإجمالية للمؤسسة، وتعطي قراءة واضحة حول كيفية تشكيل النتيجة إ< تتحول إلى نتيجة صافية بعد تغطية مصاريف العمليات المالية والاستثنائية والضرائب على الأرباح، كما تعبر عن مجموع الأرصدة الوسيطية لتسير الموضحة أعلاه، وتحسب وفق العلاقة التالية:

النتيجة العملياتية = الفائض الإجمالي للاستغلال + المنتجات العملياتية الأخرى – خسائر القيمة والمؤونات – (الأعباء العملياتية الأخرى + مخصصات الاهتلاكات والمؤونات)

5- النتيجة المالية:

هي النتيجة التي تحقيقها من خلال العمليات المالية التي تم القيام بها من حيث الفرق بين المنتوجات المالية والأعباء المالية.

النتيجة المالية = الإيرادات المالية – الأعباء المالية

6- النتيجة العادية قبل الضرائب:

وهي مجموع كل من النتيجة العملياتية والنتيجة المالية.

7- النتيجة الصافية للأنشطة العادية:

وتحسب وفقاً للعلاقة التالية:

والنتيجة الصافية للأنشطة العادية = النتيجة العادية قبل الضرائب – الضرائب

8- النتيجة غير العادية:

وهي عبارة عن الفرق بين العناصر غير العادية (النواتج) والعناصر غير العادية (الأعباء).

9- صافي النتيجة السنة المالية:

وهي عبارة عن جمع أو طرح (حسب الحالة) النتيجة الصافية للأنشطة العادية والنتيجة غير العادية.

النتيجة الصافية للسنة المالية = النتيجة الصافية للأنشطة العادية + – النتيجة غير العادية

رابعا: تحليل جدول تغيرات الأموال الخاصة والملاحق

1- جدول تغيرات الأموال الخاصة:[1]

يتم التحليل بواسطة النسب المالية وذلك من خلال:

- نسبة النتيجة الصافية / رأس المال.
- نسبة التوزيعات والتغيرات في حقوق المساهمين / الأموال الخاصة.
- نسبة الأسهم، توزيع الأرباح وقياس القيم السوقية، وتحسب من خلال:
  - الأرباح الموزعة / قيمة السهم السوقية أو .
  - الأرباح الموزعة / عدد الأسهم.
- نسبة توزيع الأرباح: وتحسب من خلال:
  - الأرباح الموزعة / الأرباح الصافية.
- معامل سعر السهم إلى عائده أو مضاعف السعر العائد:
  - متوسط قيمة السهم السوقية / ربح السهم.
- نسبة سعر السوق مقارنة بالقيمة المحاسبية:
  - قيمة السهم السوقية / القيمة الدفترية للسهم.
- معدل دوران الأسهم: وتحسب من خلال:
  - عدد الأسهم التي تم تداولها خلال الدورة المحاسبية / عدد الأسهم المكتتب ها في نهاية الدورة المحاسبية.

[1] يحياوي ياسر، مرجع سبق ذكره، ص 67.

2- ملحق القوائم المالية:[1]

يمثل ملحق القوائم المالية كل المعلومات ذات الأهمية والتي تفيد في فهم العمليات الواردة في القوائم المالية الأخرى وتكون مكملة لها، من بين المعلومات التي يمك عرضها ضمن الملحق على سبيل المثال ما يلي:

- القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة في المحاسبة وإعداد القوائم المالية، وإعطاء كل التوضيحات؛
- المعلومات الضرورية المكملة من أجل فهم أحسن للميزانية، حساب النتائج، جدول تدفقات الخزينة، جدول تغيرات رؤوس الأموال الخاصة؛
- المعلومات التي تخص المؤسسات الشريكة، الفروع والمؤسسة الأم، والعمليات التي تتم مع الأطراف أو مسيريها، بتوضيح طبيعة العلاقات، توعية التعاملات، سياسة تحديد الأسعار الخاصة بهذه العمليات.

[1] القرار المؤرخ 26 جويلية 2008، مرجع سابق، ص 27.

المبحث الثاني: ما هية المردودية ومعايير قياسها

إنّ الغرض الأساسي لأي مؤسسة هو المحافظة على مكانتها في السوق مما يجعلها تعمل باستمرار وبأكثر نشاط وأقل تكلفة من أجل تحقيق مردودية لمزاولة نشاطها الاقتصادي.

لهذا سنتطرق في هذا المبحث إلى دراسة المردودية، أهميتها وكيفية قياسها للتنبؤ بالوضعية المالية للمؤسسة، بالإضافة إلى أهم العوامل والمؤثرات وإبراز الآليات المستخدمة للتحكم في المردودية المالية.

المطلب الأول: مفهوم المردودية، خصائصها وأنواعها

أولا: مفهوم المردودية

للمردودية أهمية بالغة حيث أنها الوسيلة المثلى التي من خلالها تستطيع أن تحكم على ما تتميز به المؤسسة من إستقرار مالي، حيث وردت عدّة تعاريف حول المردودية نذكر منها:

1- المردودية: هي عبارة عن ذلك الإرتباط بين النتائج والوسائل التي ساهمت في تحقيقها حيث تحدد مدى مساهمة رأس المال المستثمر في تحقيق النتائج المالية[1]، ويعبر عنها بالعلاقة التالية:

المردودية = النتيجة / الوسائل

2- كما تعرف على أنها قدرة المؤسسة على توليد فائض نقدي، حيث يعتبر الإستثمار ذا مردودية في حالة ما إذا نتجت عنه تدفقات نقدية داخلية تزيد عن التكلفة التي انفقت لأجل الحصول على هذه التدفقات.[2]

3- وبصفة عامة فإن المردودية تعني قدرة الأموال الموظفة أو المستثمرة على تحقيق عوائد مالية، وتتمثل في قدرة المؤسسة على تحقيق أرباح من مجموع الموارد المالية الموضوعة تحت تصرفها أي أن المردودية تقاس بنسبة النتائج المحققة إلى الوسائل الموظفة أو المستعملة لتحقيق تلك النتائج.[3]

وبالتالي المعلومات التي سبق ذكرها يتم تلخيصها في الشكل.

[1] بوقلمونة ليندة، أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على قياس المردودية المالية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2018، 2019، ص 31.

[2] وفاء برجي، مدى مساهمة المراجعة الداخلية في تحسين مردودية المؤسسة الإقتصادية، مذكرة ماستر في علوم التسيير، جامعة ورقلة، 2015/ 2016، ص 09.

[3] طالبي نوال، بهلول صبيحة، تحليل ملاءة ومردودية شركات التأمين، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم الإقتصادية، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، 2016/ 2017، ص 16.

الشكل رقم 4: مفهوم المردودية

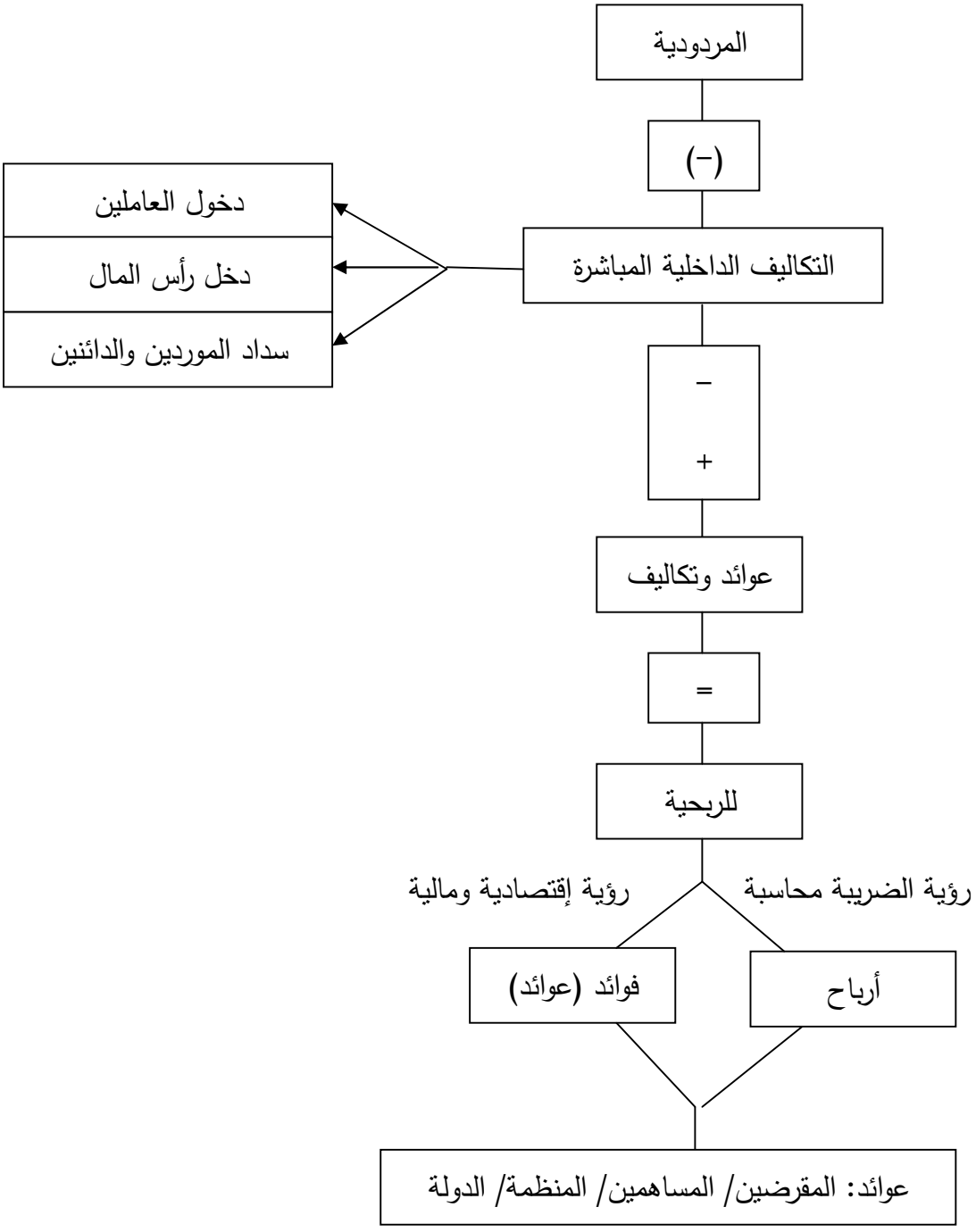

المصدر: بوطعنان حنان، تحليل المردودية المحاسبية للمؤسسة الإقتصادية... ص 69.

ثانيا: خصائص المردودية

للمردودية عدة خصائص نذكر منها:[1]

1- يمثل تحليلها محاولة رشيدة في مقابلة النتائج بالموارد المستخدمة مما يسمح بإصدار حكم على مستوى دخولها أي كفائتها حتى يمكن تعظيم مكافأة الأطراف المشاركة؛

2- تمثل ظاهريا هدفا متعارضا مع اليسر والسيولة المالية خاصة في الأجل القصير بينما في الواقع هما هدفان متكاملان لأن تأمين الحد الأدنى من السيولة لا يأتي إلا بمردودية مناسبة؛

3- يرتبط مفهومها بالمؤسسة فلا يمكن إسناد تحقيقها لشخص معين إلا أنه يمكن تكون نسبية جزئية وتقسيمية؛

4- تبعاً لشخصيتها تؤثر عليها السياسات المختلفة كثيرا أو قليلا مثل سياسة الإستثمار، السياسة المالية والساسة الضريبية.

ثالثا: أنواع المردودية

نظراً لتعدد وجهات حول المردودية توجد عدة أنواع أهمها: المردودية التجارية، الإقتصادية، المالية.

1- المردودية التجارية:

هي المردودية من وجهة نظر النشاط الإستغلالي العادي للمؤسسة والعبر عنها بالنسبة للمبيعات.

كما تعرف أيضاً معدل الربحية حيث يوضح مقدار الأرباح التي تحقق مقابل كل وحدة من إجمالي المبيعات مما تساعد إدارة المؤسسة على تحديد سعر البيع الواجب للوحدة الواحدة، كما يمكن مقارنة هذه النسبة بنسبة معدل الأرباح إلى صافي المبيعات (هامش الربح الإجمالي) للحكم على مدى كفاءة المؤسسة في الرقابة على المبيعات، وتحسب بالعلاقة التالية:[2]

المردودية التجارية (الاستغلال)= نتيجة الدورة الصافية/ رقم الأعمال خارج الرسم

2- المردودية الإقتصادية:

تهتم بالنشاط الرئيسي فقط، وتستبعد النشاطات الثانوية وذات الطابع الإستثنائي، حيث تعمل في مكوناتها عناصر دورة الإستغلال ممثلة بنتيجة الاستغلال من جدول حسابات النتائج، والأصول الاقتصادية من الميزانية، أي تقيس مساهمة الأصول في تكوين نتيجة الإستغلال، أو حساب مساهمة كل وحدة نقدية مستثمرة كأصول في تكيون نتيجة الاستغلال، وتنقسم إلى:[3]

[1] بوطعنان حنان، تحليل المردودية المحاسبية للمؤسسة الإقتصادية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في الإقتصاد وتسيير المؤسسات، جامعة 20 أوت سكيكدة، 2007، ص 75.

[2] أحلام بوطاروس، ياسمين ثابتي، دور الوظيفة المالية في تحسين مردودية المؤسسة الإقتصادية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2015/ 2016، ص 46.

[3] طالبي حنان، بهلول صبيحة، مرجع سابق، ص 17 و18.

2-1- المردودية الإقتصادية الإجمالية:

هي العلاقة بين الفائض الإجمالي للإستغلال وأصول المؤسسة.

المردودية الاقتصادية الإجمالية = الفائض الإجمالي للاستغلال/ الأصول

2-2- المردودية الإقتصادية الصافية:

هي العلاقة بين نتيجة الإستغلال وأصول المؤسسة، وتحسب بالعلاقة التالية:

المردودية الاقتصادية الصافية = نتيجة الاستغلال/ الأصول

3- المردودية المالية:

وهي موضوع دراستنا والتي نتعرض لها في العنصر الموالي:

للمردودية المالية هي قدرة المؤسسة على تحقيق أرباح مرتفعة، تمنح للمساهمين لتمكنهم من تعويض المخاطر المحتملة التي يمكن أن يتعرضوا لها نتيجة مساهمتهم في رأس مال المؤسسة وذلك في إطار اقتصاد السوق[1]، ويمكن حسابها بالعلاقة التالية.

المردودية المالية = النتيجة الصافية / الأموال الخاصة

تحدد هذه العلاقة مستوى مشاركة الأموال الخاصة في تحقيق نتائج صافية تمكن المؤسسة من استعادة ورفع حجم الأموال الخاصة، وتقيس مردودية الأموال الخاصة مدى قدرة المؤسسة على توليد أرباح ومكافأة المساهمين، ولهذا يهتم المساهم بالمردودية المالية كونها تحدد مصيره فيما يتعلق بالأرباح.

المطلب الثاني: أهمية المردودية المالية، قياسها والعوامل المؤثرة فيها

أولا: أهمية المردودية المالية

- إنّ المستثمرين يهتمون بالدرجة الأولى بما ينجم من عائد على الأموال المستثمرة في المؤسسات وما حققته أو يمكن أن تحققه من قيمة مضافة، في مقابل المخاطر التي يمكن أن تنجز عن ذلك، وبالتالي فالمساهم الحالي يبحث عن المفاضلة بين الإحتفاظ بالأسهم التي يمتلكها في المؤسسة أولا، وهذا ما يعكس أهمية المردودية المالية بالنسبة لهم، حيث أنّ قراراتهم بهذا الشأن تبنى بالدرجة الأولى على هذه النسبة ومدى رضائهم عنها، وهذه القرارات هي التي تحدد مستقبل المؤسسة سواء ايجابيا أو سلباً، إذن فالمردودية المالية هدف تبتغيه كل مؤسسة سواء كانت تجارية أو صناعية، فتحقيقها يعبّر عن سلامة مركزها المالي من جهة وصحة أسلوب التسيير الذي تنتهجه من جهة أخرى، وهي أيضاً من اهم المؤشرات التي تقيس الفعالية الكلية للمؤسسة؛

[1] د. سليم مجلخ، د. وليد بشيشي، الرقابة الداخلية وأثرها على المردودية المالية في المؤسسة الإقتصادية، المجلة الجزائرية للمالية والأسواق، جامعة قالمة، الجزائر، ص 10.

– إن المردودية المالية ليست مجرد هدف، بل هي وسيلة لتحقيق الإستراتيجية كتطوير وتوسيع المؤسسات مثلا ولها دور تكميلي للحفاظ على توازن المؤسسة وتقييمها ومعرفة نقاط القوة والضعف؛

– تحديد ومعرفة وضعيتها داخل القطاع الذي تنشط فيه وتساعدها في عملية إتخاذ القرارات وتتخذ كأساس لتصحيح الإنحرافات وذلك بمقارنتها بنتائج السنة السابقة؛

– وتجدر الإشارة إلى أن من بين الوسائل التي تعتمد عليها المؤسسة هي الموارد الداخلية ولا يمكن لهذه الأخيرة أن تتجمع إن تتجمع إن لم تحقق المؤسسة دورياً مردودية مالية، وتكمن أهميتها في هذا الإطار في القضاء على مشكلة التمويل، أو على الأقل التخفيض من حدّتها والقضاء تدريجياً على المخاطر المالية الخارجية.

ثانيا: قياس وتحليل المردودية المالية[1]

تقيّم المردودية المالية الكيفيات المالية للمؤسسة من خلال رؤوس الأموال.

إن قياس وإيجاد المردودية الماية يعتمد على كل من الأموال الخاصة وقيمة المبيعات ويتم حسابها بالإعتماد على مؤشرين هامين هما:

1- النتيجة الصافية (الربح):

تشمل النتيجة الصافية عند استخدام الاستثمارات أو مجموع النتائج مخصوم منها التكاليف. تعبر المردودية المالية من جهة النتيجة الصافية عن اجمالي ما تحصلت عليه المؤسسة من جرّاء استخدامها للموارد المتحة أثناء العملية الإنتاجية وتنقسم إلى:

1-1- مردودية المبيعات:

تعبّر عن مردودية المنتجات المتحصل عليها خلال دورة الإنتاج، ويمكن كتابتها بالعلاقة التالية:

مردودية المبيعات = النتيجة الصافية / المبيعات

1-2- مردودية الأموال الخاصة:

توضح هذه المردودية عائد صاحب المشروع خلال مساهمته في رأس مال المؤسسة وتكتب بالعلاقة التالية:

مردودية الأموال الخاصة = النتيجة الصافية / أموال الخاصة

إن ارتفاع هذه النسبة يعني إيجاد رؤوس أموال جديدة لتمويل المشاريع، أمّا إنخفاضها فمعناه أنّ المؤسسة تعاني من صعوبات في جذب وإيجاد الأموال الخاصة.

1-3- مردودية إجمالي الأصول:

توضع هذه السنة مردودية وسائل الإنتاج عند التشغيل وتكتب بالعلاقة التالية:

مردودية اجمالي الأصول= النتيجة الصافية / اجمالي الأصول

[1] أحلام بوطاروس، ياسمين نابتي، مرجع سبق ذكره، ص 52.

2- التدفق النقدي:[1]

يمكثل المؤشر الثاني الذي تقاس به المردودية المالية، وهو الفرق بين الإيرادات المحققة من المبيعات وما انفق من أجل تحقيق هذا الحجم من المبيعات وذلك بعد طرح الضريبة على الأرباح ويعرف بأنه: "يعبر عن قدرة المؤسسة على تمويل نشاطها الإنتاجي من خلال قدرتها الذاتية وذلك بعد الحصول على نتيجة الدورة مضافاً إليها عنصرين آخرين يعبران كذلك عن موارد المؤسسة الداخلية وهما الاهتلاكات والمؤونات".

وحسب هذا المؤشر، تنقسم المردودية المالية إلى:

2-1- مردودية المبيعات:

تقيس مدى مساهمة رقم الاعمال في خلق حركة التدفقات النقدية داخل المؤسسة التي تسمح لها بمباشرة نشاطها وتكتب بالعلاقة التالية:

مردودية المبيعات = التدفق النقدي/ المبيعات

2-2- مردودية الأموال الخاصة:

تعطي صورة واضحة عن مدى مساهمة الاموال الخاصة في خلق تدفقات المؤسسة خلال فترة الاستغلال وتكتب بالعلاقة:

مردودية الأموال الخاصة = التدفق النقدي/ الأموال الخاصة

2-3- مردودية إجمالي الأصول:

تقيس مدى مساهمة الأصول في خلق التدفقات النقدية وتكتب بالعلاقة:

مردودية اجمالي الأصول= التدفق النقدي/ إجمالي الاصول

التدفق النقدي من أهم المؤشرات التي تعتمد عليها في قياس المردودية فبفضله تتمكن المؤسسة من:

- التمويل الكامل أو الجزئي لاستثماراتها الجديدة؛
- الرفع من رقم الأعمال؛
- الإقتراض لتمويل مشاريعها الإستثمارية؛
- تسديد الديون البنكية الخاصة بتمويل الاستثمار.[2]

[1] المرجع نفسه، ص 53.

[2] احلام بوطاروس، ياسمين نابتي، المرجع السابق، ص 54.

الشكل رقم 5: مخطط توضيحي لنسب المردودية المالية

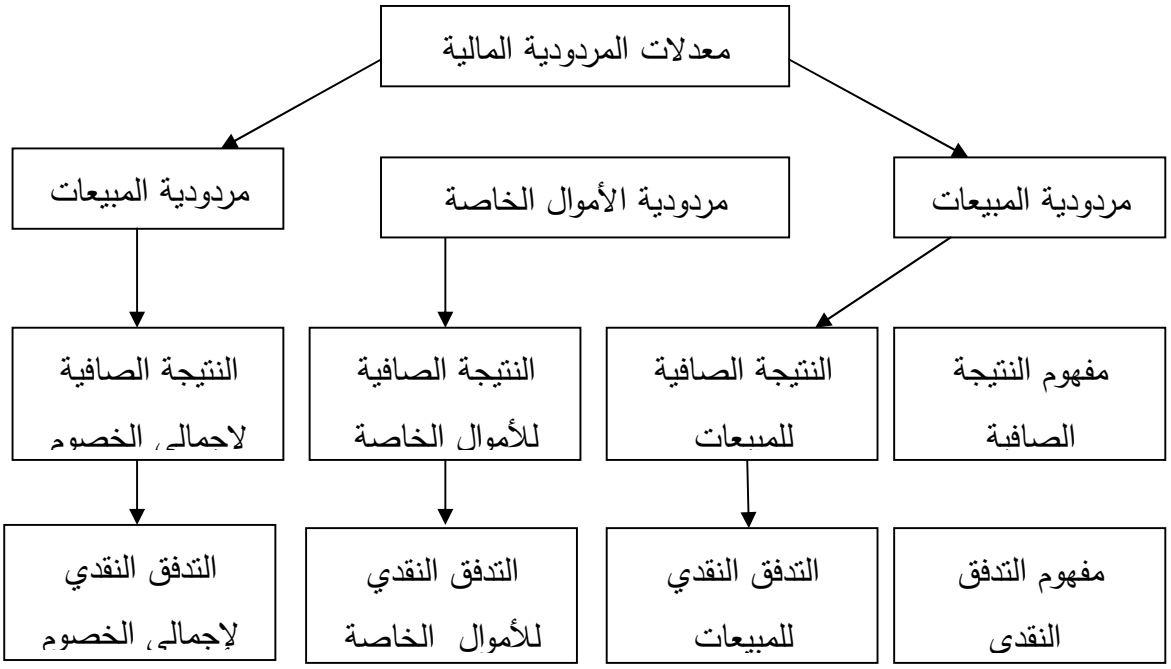

المصدر: بلهاين عبير، خلدون مفيدة، أثر التمويل وتوظيف الأموال على مردودية شركات التأمين، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2013/ 2013، ص 22.

ثالثا: المركبات الأساسية للمردودية المالية

يمكن استخراج المركبات الأساسية لمعدل المردودية المالية، نقوم بإعادة كتابة العلاقة الرياضية مع ادراج رقم الأعمال والأصول الإقتصادية وذلك على النحو التالي:[1]

- مردودية الأموال الخاصة = (النتيجة الصافية / رقم الأعمال)؛
- // = (رقم الأعمال/ الأصول الإقتصادية)؛
- // = (الأصول الاقتصادية/ الاموال الخاصة).

إذن فالمردودية المالية يمكن تحليلها إلى ثلاث مركبات أساسية والمتمثلة في معدل الربحية الإجمالية ومعدل دوران الأصول الإقتصادية والنسبة الهيكلية والتي نعرفها باختصار كالآتي:

معدل الربحية الإجمالية = النتيجة الصافية/ رقم الاعمال

1- معدل الربحية الإجمالية:

يقيس الربحية الإجمالية للمؤسسة انطلاقاً من اجمالي أنشطتها، حيث يقارن النتيجة الصافية المحققة خلال الدورة برقم الاعمال السنوي وخارج الرسم، ويعتبر هذا المعدل من مؤشرات قياس الأداء المالي ويظهر قدرة المؤسسة على تحويل إيرادها الإجمالي إلى ربح صافي وقدرتها على التحكم في التكاليف الإجمالية ويحسب انطلاقاً من جدول النتائج.

[1] دغوم عبد الرحمان، دراسة أثر الرفع المالي على المردودية المالية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2015/ 2016، ص 05-06.

2- معدل دوران الاصول الإقتصادية:

يقيس هذا المؤشر قدرة مساهمة الاصول الإقتصادية في تحقيق رقم الأعمال، وذلك بمعدل نقارن فيه بين مستوى الأصول الإقتصادية المستثمرة لتحقيق لرقم أعمال معين ويحسب إنطلاقاً من الميزانية وجدول حساب النتائج.

معدل دوران الأصول الإقتصادية = الرقم الأعمال/ رقم الاقتصادية

يمكن هذا المعدل من حساب عدد المرات التي يتكرر فيها رقم الاعمال بنفس الحجم ليغطي الاصول الإقتصادية، بشكل يمكن متخذ القرار المالي من مراقبة الجدوى الإقتصادية للاموال الاستثمارية في الدورة الاقتصادية وإمكانية تصحيحها لتحقيق الأهداف المسطرة.

3- النسبة الهيكلية:

تقيس التركيبة المالية للمؤسسة، وذلك بمقارنة مستوى الاموال الخاصة إلى إجمالي الأصول الاقتصادية، وتحسب انطلاقا من الميزانية الاقتصادية بالعلاقة التالية:

النسبة الهيكلية = الأصول الإقتصادية/الأموال الخاصة

يمكن هذا المعدل من حساب عدد المرات التي تتكرر فيها الأموال الخاصة بنفس مستوى الاصول الإقتصادية، أي تعطي للمحلل المالي فكرة حول مساهمة الأموال الخاصة في تمويل الاحتياجات المالية ممثلة في الاصول الإقتصادية.

بعد تحليل المردودية المالية نلخص إلى انها تتكون من جملة من النسب والتي من خلال قياسها يمكننا التعرف على القوة التنافسية للمؤسسة ومدى قدرتها على زيادة الإنتاجية، وكذلك إدراك تركيبة الهيكل المالي للمؤسسة ومستوى نجاعتها في إختيار السياسة المالية التي تتوافق مع امكانياتها وتلبي لها احتياجاتها الضرورية، إذا فالمردودية المالية تؤكد قوة المؤسسة من ناحية الأداء والذي ينعكس من خلال سياساتها وقراراتها سواء تلك المرتبطة بالغنتاج أو التسويق أو التسعير او غيرها.

المطلب الثالث: آليات التحكم في المردودية المالية ومعايير قياسها

أولا: آليات التحكم في المردودية المالية

إنّ لآليات التحكم تختلف من مؤسسة إلى اخرى نظراً للتفاوت الموجود في بعض مكونات المردودية المالي، ولكي تتمكن المؤسسة من ذلك عليها أن تركز اهتمامها على الأمد الطويل، امتوسط والقصير ومن هنا فإن الآليات المحددة في الردودية المالية تكمن في المردودية الغقتصادية ويكون لزاماً على المؤسسة أن تبذل قصارى جهدها في التحكم فيها باتباع سياسات واجراءات تؤدي على تحسين مردوديتها المالية[1]:

نذكرها:

- آليات التحكم في المردودية الإقتصادية.
- آليات التحكم في درجة الاستدانة.

[1] بوقلمونة ليندة، مرجع سبق ذكره، ص 43.

1- آليات التحكم في المردودية الإقتصادية: حيث تقاس النتيجة الإقتصادية بـ:

النتيجة الإقتصادية = النتيجة قبل الضرائب/ مجموع الأصول

تستخدم هذه المردودية لتقييم الأداء الإقتصادي للمشروع وتقيس كفاءة إدارة المؤسسة دون الأخذ في الإعتبار النتائج المترتبة على التمويل، وهي تعمل على تحسين المردودية الإقتصادية ونسبها وذلك من خلال التحكم في ارباحها ونتائجها وحسن الاستغلال لمجموع أصولها، حيث يتم تنفيذهخا على المدى القصير، المتوسط والطويل.

2- آليات التحكم في درجة الاستدانة:

إنّ المؤسسة لكي تحقق التوازن المالي ويجعل هناك أثر إيجابياً على المردودية المالية لابد منها اللجوء إلى الإستدانة، وهذا يجعل أثر الاستدانة إيجابياً وبالتالي تكون المردودية الإقتصادية قد غطت قروضها وفوائدها على المؤسسة، ويكون المركز المالي للمؤسسة جيد وليست واقعة في القروض، وذلك للحفاظ على استقلاليتها.[1]

ثانيا: معايير قياس المردودية المالية

ينواجد الكثير من اقتصاديات السوق المنتشرة بتسارع كبير مؤخراً، والمؤسسات تسعى لتحقيق الربح وبالتالي تنامي الاسهم والذي يتحقق من خلال تعظيم المردودية المالية وهي تحسب وفقاً للعلاقة التي تم ذكرها سابقاً:[2]

المردودية المالية = النتيجة الصافية/ الأموال الخاصة

هي العلاقة الابسط والأسهل حسابياً للمردودية المالية، إذ تسعى المؤسسة إلى أن تكون نسبة النتيجة الصافية إلى الاموال الخاصة أكبر ما يمكن وبالتالي تحقيق نتيجة موجبة بأقل حجم من الأموال الخاصة ممكن، ومنه يتعاظم الربح على الأسهم، كما تزيد قدرة التمويل الذاتي.

إلا أنّ المردودية المالية يمكن حسابها بدلالة كل من نسبة الهيكل الملي والمردودية الإقتصادية وتكلفة الاستدانة والضريبة على الربح وهو ما يعرف على بعلاقة أثر الرفع المالي والتي يمكن من خلالها إعادة كتابة علاقة المردوية المالية كالآتي:

المردودية المالية = المردودية الإقتصادية + أثر الرفع المالي

هذا الشكل الجديد للمردودية الماليى والذي يحتوي على العناصر المتحكمة في مصادر التمويل يمكن استخدامها كآلية لإتخاذ القرار التمويلي، وذلك بالإعتماد على حالات الرفعة المالية في المردودية المالية، حيث يمكن إعادة صياغة العلاقة أعلاه كالتالي:

مردودية الأموال الخاصة = (المردودية الإقتصادية + (المردودية الإقتصادية- المصاريف المالية x الاستدانة الصافي/ الأموال الخاصة) (1- معدل الضريبة على ارباح الشركات)

[1] المرجع نفسه، ص 44.

[2] بوقلمونة ليندة، نفس المرجع السابق، ص 14- 15.

المطلب الرابع: العوامل والآليات الدافعة لتحسين المردودية

أولا: العوامل الدافعة لتحسين المردودية[1]

تعتبر المردودية وسيلة في يد المؤسسة تستخدمها لتحقيق الأمن وكسب الثقة وتعاون كل المتعاملين معها، كما أنها تعتبر ضرورية مالية لأجل ضمان النمو والبقاء والاستمرار، وتحقيق الاستقلال المالي وذلك على النحو التالي:

1- تأمين البقاء والاستمرار والنمو للمؤسسة:

إنّ ضمان البقاء والاستمرار والنمو للمؤسسة يتطلب إستثمارات ورؤوس أموال عاملة، ولتمويل ذلك فغن الوسيلة الأكثر سهولة وأمناً هي التمويل الذاتي والذي يتكون أساساً من الاهتلاك والنتيجة المحققة لذلك فإن المردودية تؤثر وبطريقة غير مباشرة على نمو المؤسسة من خلال تسهيلها لعمليةالحصول على وسائل التمويل الخارجية وبشروط جيدة.

2- تحقيق الاستقلال المالي للمؤسسة:

إنّ النتائج التي تحققها المؤسسة لها دور مزدوج فهي تساهم في زيادة رؤوس الأموال الخاصة ومن جانب الموارد أنها تعمل على زيادة الاحتياطات ومن ثم زيادة رأس المال الخاص، الأمر الذي يؤدي إلى تحسين الاستقلالية المالية للمؤسسة.

ثانيا: آليات تحسين المردودية

ينطوي تحسين المردودية على إنتاج مجموعة من الأدوات والتقنيات من أهمها تحليل التعادل وتحليل الرفع المالي والتشغيلي.[2]

1- تحليل التعادل:

تعتبر عملية تحليل التعادل في المؤسسات أداة من ادوات الرقابة والتخطيط المالي ويتعلق بتحديد الأرباح والمخاطر في المستقبل وتساعد على زيادة الأرباح والمحافظة عليها وعلى ثباتها، ومن الضروري قبل عملية قبل عملية التوسع في المؤسسات سواءاً كان توسع في الإنتاج أو إضافة خطوط إنتاج يجب تحليل العلاقة بين كل من التكلفة وحجم الإنتاج والربح، وهو ما يعرف بتحليل التعادل، وهو طريقة الفحص المنظمة للعلاقة بين التكلفة والربح، وهو يعتبر من أهم التحاليل الهامة لحصول الإدارة على معلومات حول سلوكات التكاليف والأرباح.

2- الرفع التشغيلي:

الرافعة التشغيلي تعرف بأنها التغير النسبي في الدخل التشغيلي (الربح قبل الفوائد والضرائب) الذي يحدثه التغير النسبي في المبيعات وبمعنى آخر فإن:

$$\text{درجة الرافعة التشغيلية} = \frac{\text{التغير النسبي في الربح التشغيلي}}{\text{التغير النسبي في المبيعات}}$$

[1] أحلام بوطاروس، ياسمين نابتي، مرجع سبق ذكره، ص 57.

[2] نفس المرجع السابق، ص 58- 61.

كما يمكن حساب أثر الرفع التشغيلي في المعادلة الآتية:

$$\text{أثر الرفع التشغيلي} = \frac{\text{نسبة الربح الحدي}}{\text{عائد المبيعات}}$$

ويمكن أن يستخدم هذا المعدل لتقدير نسبة التغير في الربح ومعدل العائد على الأصول من نسبة التغير في حجم المبيعات كما يلي:

$$\text{التغير في الربح} = \text{أثر الرفع التشغيلي} x \text{التغير في المبيعات}$$

وترتبط درجة الرفع التشغيلي بهيكل تكاليف المؤسسة، فكلما ارتفعت نسبة التكاليف الثابتة في هذا الهيكل يزداد الرفع التشغيلي والعكس بالعكس وتحدد درجة الرفع التشغيلي (DoL) بالمعادلة التالية:

$$DoL = \text{عائد المساهمة} \left(\text{المساهمة الحدية}\right) \text{الربح التشغيلي قبل والفوائد الضرائب}$$

3- الرفع المالي:

تعرف الرافعة المالية بأنها زيادة الاستدانة في الاموال المستثمرة، فهي تمثل درجة الاعتماد على الاقتراض الثابت لتمويل نشاط المؤسسة، ويكون استخدام الرفع المالي مرغوب فيه في حالة إزدها السوق لتحقيق فوائد كبيرة فهو بالتالي يؤثر على المردودية المالية وذلك من خلال إجراء مقارنة نسبة المردودية الاقتصادية ودرجة الاستدانة.[1]

[1] بوقلمونة ليندة، مرجع ذكر سابقا، ص 42.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة والقيمة المضافة

بعد التطرق لمفهوم المحاسبي المالي والمردودية المالية ومركاتها، سنحاول النطرق في هذا المبحث إلى إختيار أهم الدراسات والأبحاث ذات الصلة بموضوع الدراسة، وذلك بعرض الأهداف ومن ثم مناقشة النتائج المتوصل إليها، بالإضافة إلى ما يميّز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة.

المطلب الأول: دراسات حول النظام المحاسبي المالي

هناك العديد من الدراسات التي تناولت النظام المحاسبي المالي نذكر منها:

الدراسة الأولى:

عقبي حمزة، انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على الأداء المالي للشركات المدرجة في السوق المالي، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر بسكرة 2017/2016، حاول الباحث من خلال هذه الدراسة تسليط الضوء على مدى أهمية تطبيق النظام المحاسبي المالي (*S.C.F*) وتبيان مدى انعكاس تطبيق مبادئه وقواعده على جودة المعلومات المحاسبية والمالية وأثر ذلك على قياس وتقييم الأداء المالي للمؤسسات الجزائرية وكشف إلى أي مدى يمكن للنظام المحاسبي المالي أن يساهم في ذلك .

وقد خلصت الدراسة إلى اعتبار النظام المحاسبي المالي خطوة هامة في تطبيق معايير المحاسبة الدولية، والذي يعمل على تلبية مختلف احتياجات المستثمرين سواء المحليين أو الأجانب، وذلك في مجال الإفصاح والقياس، قصد توفير معلومات مالية وافية، وتدعيم شفافية الحسابات، وتكريس الثقة في الوضعية المالية للمؤسسة.

الدراسة الثانية:

مدني بلغيث، "أهمية إصلاح النظام المحاسبي المالي للمؤسسات الجزائرية في ظل أعمال التوحيد الدولية"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية بجامعة الجزائر سنة 2004، هدفت هذه الدراسة إلى مدى اهمية إصلاح النظام المحاسبي المالي وأنّ المخطط المحاسبي الوطني لم يعد ملائماً الواقع الاقتصادي في الجزائر، وأن عملية إصلاحه بات أمراً بالغ الأهمية وذلك بالأخذ بعين الاعتبار أعمال الهيئات الدولية مع مراعاة خصوصيات الاقتصاد الجزائري، ويرى الباحث كذلك أن فكرة إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في الجزائر ما هو في الواقع إلاّ أداة جديدة لبسط الدولة سيطرتها على مسار التوحيد المحاسبي.

الدراسة الثالثة:

يحياوي ياسر، "أثر تطبيق النظام المالي على مكونات القوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة المسية 2015/2014، تطرق الباحث إلى محاولة الوقوف على دور القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي ومعرفة المستجدات التي جاء بها وأهم التغيرات التي طرأت على المكونات القوائم المالية للمؤسسات الجزائرية.

حيث خلصت الدراسة ؟إلى عدة نتائج أهمها فعالية إعداد وعرض القوائم المالية في مدى ملائمة ومصداقية البيانات والمعلومات المالية بحيث تستطيع المؤسسة تقديم صورة صادقة عن وضعها المالي، وقياس كفاءتها ومعرفة التغير في وضعيتها.

الدراسة الرابعة:

فؤاد عبد العزيز، "الانتقال من المخطط المحاسبي إلى النظام المحاسبي المالي على ضوء معايير المحاسبة الدولية"، مذكرة ماجستير مقدمة بكلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير بجامعة دحلب بالبليدة، حيث تطرق الطالب فيها إلى التطور التاريخي للإطار الفكري للمحاسبة ومعاييرها الدولية بالإضافة إلى واقع التنظيم المحاسبي في الجزائر، وتضمن البحث أيضاً دراسة نقدية للمخطط المحاسبي الوطني بما في ذلك مقارنة بين هذا الأخير والمعايير الدولية، وتم التطرق أيضاً إلى النظام المحاسبي المالي وكيفية الإنتقال إليه والصعوبات المتعلقة بهذا المشروع، وقد خلصت الدراسة ؟إلى أن أهداف المحاسبة تتحدد من حاجات مستعملي القوائم المالية، وأن المخطط الوطني المحاسبي يؤثر سلباً على مستعملي القوائم المالية عكس النظام المحاسبي المالي الذي كان منطلقه ضمان خلق بنك معلومات للمستثمرين بالدرجة الأولى ويفتح المجال لجلب الاستثمار الأجنبي.

المطلب الثاني: دراسات حول المردودية المالية

الدراسة الأولى:

د.سليم مجلخ، د. وليد بشيشي، "الرقابة الداخلية وأثرها على المردودية المالية في المؤسسة الإقتصادية، مقال مقدم إلى المجلة الجزائرية للمالية والأسواق بجامعة 8 ماي 1945 قالمة– الجزائر.

هدفت الدراسة إلى إبراز أهمية الرقابة الداخلية في تحسين المردودية المالية، من خلال محدداتها وكذا إبراز الآثار السلبية الناجمة عن عدم تطبيق وتقبل الرقابة داخل المؤسسات الذي يؤدي إلى كثرة التلاعبات كالغش والاختلاس بالإضافة إلى عدم التصريح بالوضعية المالية للمؤسسة تهرباً من الضرائب وخوفاً من المنافسة بالرغم من أهميتها في بلوغ أهداف المؤسسة وخلصت الدراسة إلى ضرورة تبني نظام الرقابة الداخلية من أجل التقليل من تلك التلاعبات من خلال تحليل وصف وقياس أثر المتغيرات (رقم الأعمال، التكاليف، مستوى الإستدانة ومعدل دوران الأصول) على المردودية المالية للمؤسسة ومن ثم تحديد وتقدير يمكن من تحديد المتغيرات التي تؤثر على المردودية المالية للمؤسسة والتنبؤ بمستقبلها.

الدراسة الثانية:

مسعودي سمية، "أثر الرفع المالي على مردودية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، جامعة أم البواقي، 2016/ 2017.

هدفت الدراسة إلى توضيح دور الرفع المالي في زيادة المردودية المالية للمؤسسة وأهميتها في عملية اتخاذ القرار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأم البواقي حيث يعالج هذا الموضوع الفئة التي تشغل بالوظيفة المالية للمؤسسة، فهو يبين إحدى مؤشرات الرفع المالي التي يمكن استخدامها لتقييم الأنشطة المالية التي تمارسها المؤسسة والأهداف المنجزة خلال فترة من الزمن، كما يبين أيضاً كيفية تطبيق هذا المؤشر على أرضية الواقع للوصول إلى نتائج تشخيص الوضعية الفعلية للمؤسسة، وثم تحديد نقاط نقاط القوة لتشجيعهاتقاط الضعف لمعالجتها.

خلصت لدراسة إلى أنه يعكس الرفع المالي مدى اعتماد المؤسسة على أدوات الإنتاج ومصادر التمويل ذات التكاليف الثابتة، أما بالنسبة للمردودية فرغم اختلاف أنواعها إلاّ أنها تصب في مفهوم واحد ألا وهو قياس فعالية المؤسسة وكفاءتها، وهذا بتوفير متطلبات ملائمة كما تعتبر وسيلة للوصول إلى الأهداف المرجوة.

الدراسة الثالثة:

دغوم عبد الرحمان، "دراسة أثر الرفع المالي على المردودية المالية"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر جامعة ورقلة، 2015/ 2016.

هدفت الدراسة إلى تحديد العلاقة بين الرافعة المالية والمردودية المالية في المؤسسات البترولية الوطنية الجزائرية، لكونها تتناول موضوعاً يرتبط ببقاء واستمرارية المؤسسة وتعظيم ثروة الملاك وحماية المقرضين مما يساهم نسبياً في تطوير الأداء المالي لهذه المؤسسات.

خلصت الدراسة إلى أن المردودية المالية تتأثر بالرفع المالي بشكل موجب بزيادة اللجوء إلى الاستدانة ولكن هذا لا ينفي تعرضها إلى المخاطر المالية خاصة إذا كانت المردودية الاقتصادية أقل من معدلات الفائدة المفروضة.

الدراسة الرابعة:

أحلام بوطاروس، ياسمين نابتي، "دور الوظيفة المالية في تحسين مردودية المؤسسة الاقتصادية"، مذكرة مقدمة لنسل شهادة ماستر في علوم التسيير جامعة قالمة، 2015/ 2016.

حيث تطرق الباحثتان إلى اعتبار الوظيفة المالية من أهم الوظائف داخل المؤسسة الاقتصادية بحيث تعد هذه الأخيرة المصدر الممّول للمؤسسة وجميع وظائفها وجوهر كل العمليات الاقتصادية الأخرى وكذا توضيح العلاقة بين الوظيفة المالية والمردودية وإعطاء نماذج لقياسها وآليات تحسينها.

خلصت الدراسة إلى أنّ المردودية ما هي إلاّ سياسة للوصول إلى الأهداف المرجوّة لتحقيق معدلات نمو مرتفعة ولكي لا تواجه المؤسسة صعوبات ومخاطر تجارية ومالية فإنها تتخلى عن مبدأ الاستقلالية المالية وتقوم بتوسيع الاستدانة لتحسين المردودية.

المطلب الثالث: دراسة حول علاقة *s.c.f* بالمردودية المالية

دراسة بوقلمونة ليندة:

"أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على قياس المردودية المالية، مذكرة ركزت الباحثة في مذكرتها على إبراز أهمية المردودية المالية ومدى تأثير النظام المحاسبي المالي عليها كأداة للرقابة الداخلية باعتباره من أهم المؤشرات التي يمكن استخدامها لتقييم الأنشطة المالية التي تمارسها المؤسسة الذي يؤدي إلى تحسين المردودية المالية في المؤسسة والأهداف المنجزة خلال فترة زمنية محددة، كما يبين أيضاً كيفية تطبيق هذه المؤشرات على أرض الواقع للوصول إلى نتائج تشخيص الوضعية الفعلية للمؤسسة ومن ثم تحديد نقاط القوة لتشجيعها ونقاط الضعف لمعالجتها.

دراسة لزعر محمد سامي:

"التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011/ 2012.

هدفت الدراسة إلى التعرف على كيفية إجراء التحليل المالي للقوائم المالية باعتبارها تشكل مجال اهتمام كل مستعملي القوائم المالية، وتحديد عيوب المخطط المحاسبي الوطني وفهم النظام المحاسبي المالي الجديد المستمد من معايير المحاسبة الدوليةالذي يسمح بتقديم قوائم مالية معبرة عن الواقع الحقيقي للمؤسسة، عاكساً بذلك للوضعية المالية لها، حيث تعتبر المردودية الماليةأداة من أدوات التحليل المالي من أهم المؤشرات، التي تقيس فعالية المؤسسة حيث تبنى على أساسها كثير من القرارات الهامة والاستراتيجية، كما تعتبر عنصر جذب لرؤوس الأموال والمستثمرين، وبالتالي وجب مراقبتها باستمرار وهذا لضمان استمرار نشاط المؤسسة وحماية مستقبلها.

دراسة عكوش محمد أمين:

"أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على المردودية المالية" مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، جامعة الجزائر 3، 2010/ 2011.

ركز الباحث في مذكرته على أن اختيار تبني معايير المحاسبة الدولية ناتج عن رغبة مختلف الاقتصاديين لتسهيل قراءة القوائم والتقارير المالية التي تعدها المؤسسات الاقتصادية وكانت من بينها الجزائر حيث تم التخلي عن المخطط المحاسبي الوطني وحلّ محله النظام المحاسبي المالي ذو النهج الاقتصادي الي تنادي به معايير المحاسبة الدولية، حيث أصبحت هذه الأخيرة أداة لا غنى عنها تهدف إلى توفير معلومات مالية وموثوق فيها لقياس الأداء الاقتصادي والمالي للمؤسسة التي تعتبر من أولى اهتمامات المستثمرين حول إمكانية زيادة مردودية أموالهم الموضوعة تحت تصرف المؤسسة.

حيث خلصت الدراسة أن اعتماد معايير المحاسبة الدولية في ظروف معينة يؤدي إلى تقلبات في النتيجة والأموال الخاصة وبالتالي تغير في المردودية المالية الأمر الذي يؤدي إلى خلق حالة من الشك لدى المستثمرين.

المطلب الرابع: الدراسات السابقة والقيمة المضافة

بعد استعراضنا للدراسات السابقة التي تم إجراؤها في مجال الدراسة نجد أن هناك أوجه تشابه وأوجه اختلاف في عدة جوانب أهمها ما يلي:

1- دراسة عقبي حمزة:

- أوجه الشبه: التعرف على أهمية تطبيق النظام المحاسبي المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة.
- أوجه الإختلاف: استخدام طريقة التحليل العاملي التمييزي (*AFD*) وبيان دوره في تقييم الأداء المالي فيما يخص سوق الأوراق المالية.

2- دراسة مدني بن بلغيث:

- أوجه الشبه: دور المحاسبي المالي الديد في إعطاء صورة حقيقية عن القوائم المالية.
- أوجه الإختلاف: المقارنة بين قبل عملية الإصلاح وبعد عملية الإصلاح المحاسبي.

3- دراسة يحياوي ياسر:

- أوجه الشبه: التعرف على القوائم المالية للنظام المحاسبي وتحليلها.
- أوجه الإختلاف: تقييم بنود القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي.

4- دراسة فؤاد عبد العزيز:

- أوجه الشبه: فعالية النظام المحاسبي المالي في معرفة الوضعية المالية الحقيقية.
- أوجه الإختلاف: التطور التاريخي للإطار الفكري للمحاسبة ومعاييرها الدولية.

5- دراسة د. سليم مجلخ، د. وليد بشيشي:

- أوجه الشبه: التعرف على أنّ المردودية المالية الجيدة تزيد من نمو المؤسسة وتعزز من استقلاليتها المالية.
- أوجه الإختلاف: - دور الرقابة الداخلية في تحسن المردودية المالية.
  - استخدام نموذج تحليلي إحصائي (VAR) المحددات المردودية المالية.

6- دراسة مسعودي سمية:

- أوجه الشبه: أهمية الرفع المالي والمردودية المالية في قياس فعالية المؤسسة وكفاءتها.
- أوجه الإختلاف: أثر الرفع المالي في زيادة المخاطر المالية.

7- دراسة دغوم عبد الرحمان:

- أوجه الشبه: تأثير الرفع المالي على المردودية المالية.
- أوجه الاختلاف: استخدام أسلوب البيانات الطويلة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (EVIEWS 7).

8- دراسة أحلام بوطاروس، ياسمين نابتي:

- أوجه الشبه: التعرف على أهمية المردودية بأنواعها متطلباتها وآليات تحسينها.
- أوجه الإختلاف: دور الوظيفة المالية وانعكاسها على المردودية بالاعتماد على التحليل المالي.

من خلال الدراسات السابقة التي تم عرضها أعلاه والتطرق إلى أوجه الشبه والاختلاف في مختلف الدراسات التي تشير إلى أنه هناك اختلاف في آراء الباحثين حول علاقة النظام المحاسبي المالي بالمردودية المالية، أما الدراسة الحالية فهدفت إلى:

- إبراز أهمية المردودية المالية ومدى تأثير النظام المحاسبي المالي عليها، وذلك باستخدام أهم المؤشرات والنسب المالية التي تساعد في تقييم الأنشطة المالية التي تمارسها المؤسسة، لضمان استمرار نشاط المؤسسة وحماية مستقبلها، وركزت على الأسس النظرية والتطبيقية من خلال تحليل للقوائم المالية ودراسة التغيرات في الوضعية المالية للفترة (2016- 2017، 2018).

خلاصة الفصل:

من خلال عرضنا لهذا الفصل والذي تمحور حول محاولة الإلمام بعناصر النظام المحاسبي المالي وكذا المردودية المالية تبين لنا ما يلي:

إنّ الشيء الجديد والمميز في النظام المحاسبي المالي هو التسمية (المحاسبة المالية) فبدلاً من تسمية المخطط المحاسبي المحدود، فالتسمية ذات دلالة مهمة حيث أن الاتجاه المحاسبي الدولي الحديث مرتبط بالجانب المالي للمؤسسات أكثر من الجانب المحاسبي، حيث أن كل عنصر يطلب تسجيله بالقيمة الحقيقية ويتم استبعاد القيمة المحاسبية المعمول بها سابقاً واهتمامه بالمردودية المالية بصفة خاصة والتحليل المالي عامة.

كذلك تضمن النظام المحاسبي المالي نماذج لقائمة الميزانية في شكلها الحديث الذي يتفق مع متطلبات الإفصاح الواردة بمعايير المحاسبة الدولية، حيث يعتبر تحديد وتصنيف الأصول والخصوم إلى عناصر متداولة وغير متداولة من العناصر الهامة للمعلومات التي تساعد مستخدمي القوائم المالية عند تحليلهم للمرللمركز المالي للمؤسسة.

أما بالنسبة للمردودية رغم اختلاف أنواعها إلا أنها تصب في مفهوم واحد ألا وهو قياس فعالية المؤسسة وكفائتها، وهذا بتوفير متطلبات ملائمة، ونسب المردودية لا تخص المؤسسة فقط بل كم من لهم علاقة بالمؤسسة، كما أن المردودية هي سياسة للوصول إلى الأهداف، إذ تسعى المؤسسة إلى تحقيق معدلات نمو مرتفعة، ففي بعض الأحيان تتخلى المؤسسة عن مبدأ الاستقلالية المالية وتوسع نطاق الاستدانة لتحسين المردودية.

كما تناولنا لأهم الدراسات التي تناولت لنفس موضوع دراستنا من خلال استعراض لأهم الجوانب الأساسية لهذه الدراسات المتمثلة في الهدف من الدراسة المتمثلة في الهدف من الدراسة وأهم النتائج المتوصل إليها، وفي الأخير قمنا بمقارنة هذه الدراسات بدراستنا الحالية.

الفصل الثاني:

دراسة تطبيقية

لمؤسسةDIVNDUS للأثاث

والبناء المعدني

تمهيد:

في هذا الفصل سنحاول إسقاط الجانب النظري على الجانب العملي متخذين في ذلك مؤسسة تحويل المعادنSOTRAMET سابقا كمحل للدراسة من أجل إعطاء الموضوع أكثر واقعية من خلال عرض وتحليل مختلف القوائم المالية للمؤسسة من أجل ذلك قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث (03) مباحث وهم كالتالي:

- المبحث الأول: تقييم مؤسسة الأثاث، والبناء المعدني سوبرمان سابقا.
- المبحث الثاني: عرض القوائم المالية للمؤسسة.
- المبحث الثالث: تحليل الوضعية للمؤسسة.

المبحث الأول: تقديم مؤسسة الأثاث والبناء المعدني سوترمات سابقاً

يتناول هذا المبحث تقديم مؤسسة الأثاث والبناء المعدني سوترمات سابقا التي تعتبر مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري خاص بالصناعات التقليدية، ومن خلال هذا المبحث سنتطرق إلى تقديم لمحة تاريخية عن المؤسسة والتعريف بها، أهدافها وهيكلها التنظيمي.

المطلب الأول: لمحة تاريخية عن المؤسسة والتعريف بها.

أولا: لمحة تاريخية عن المؤسسة.

بدأت المؤسسة كوحدة واحدة متمثلة في ورشة تقوم بأعمال السباكة التي يعود تاريخها إلى المخطط الرباعي الأول بأمر 3869 المؤرخ في 1975/01/25 وبقرار LABG 6700 ثم تطورت الفكرة إلى إنشاء مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري بناءا على المرسوم الوزاري رقم 4946 المؤرخ 1979/05/26 والمنفذ للمداولة المؤرخة في تاريخ 1975/04/29 للمجلس الولائي بولاية السلف المتضمن إنشاء مؤسسة لتحويل المعادن بخميس مليانة، ثم القرار الوزاري DEL 41/91 المؤرخ في 1976/09/28 والمحدد للشروط، وقد تم إنشاء وتنظيم عمل المؤسسة وتحديد نشاطها بفرع الصناعات الثقيلة والمختصرة في اسمSOTRAMET.[1]

ملاحظة: في سنة 2016 تحولت مؤسسة تحويل المعادن إلى وحدة وهذا من طرف وزارة المالية وهذا تحت رقم 414 من سجل العقود الإدارية لسنة 2016 من طرف مديرية أملاك الدولة لولاية الجزائر يتضمن العقد الإدماج والامتصاص لسبعة (07) مؤسسات عمومية اقتصادية ضمن المؤسسة العمومية الاقتصادية – شركات ذات أسهم – المسماة " ديفاندوس الأثاث والبناء المعدني" -EPE/ DIVNDUS MCM – EX SOTRAMET
- EPE/ DIVNDUS MOBICIER ET CONSTRUCTION

ثانيا: التعريف بمؤسسة DIVNDUS الأثاث والبناء المعدني.

هي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي تجاري خاصة بالصناعات الثقيلة وتعتبر أهم المؤسسات المنشأة من طرف ولاية عين الدفلى، مقرها خميس مليانة مؤسسة ذات أسهم رأسمالها يقدر بـ 423640000.00 دج.
وبما أن نشاط المؤسسة يقتصر على الصناعات الثقيلة، تقوم مؤسسة DIVNDUS للأثاث والبناء والمعدني بتزويد المنطقة والمناطق المجاورة للولاية بكل الوسائل الخاصة بالقطاعات التالية:

- القطاع الفلاحي: بحيث معظم منتجات هذه المؤسسات تنصب في هذا القطاع نظرا للدور الحيوي الذي يلعبه في الاقتصاد.
- قطاع السكن: نسبة استفادة هذا القطاع من المنتجات أقل مقارنة بالقطاع الأول.

[1] بالاعتماد على الوثائق المسلمة من قبل مصلحة المالية والمحاسبة.

- القطاع العمومي الخاص بقطاعات الطرقات: والذي يبقي اهتماما كبيرا في السنوات الأخيرة مما زاد إلى طلب المنتجات الخاصة في هذا القطاع.

حيث يتم توزيع العمال حسب نوع العقد كما يلي:

- مجموع عقود العمل غير محددة المدة CDI: 53
- مجموع عقود العمل محددة المدة CDD: 15
- مجموع عقود العمل المدعمة CTA: 01

المطلب الثاني: الموقع الجغرافي للمؤسسة وأهدافها

أولا: الموقع الجغرافي للمؤسسة

تقع مؤسسة DIVNTUS الأثاث والبناء المعدني بخميس مليانة لولاية عين الدفلى، يحدها شمالا خط السكة الحديدية شرق غرب الرابط بين ولاية عين الدفلى وبلدية خميس مليانة، البليدة والجزائر، ومن الجنوب الطريق الوطني رقم (04) الرابط بين الولايات: عين الدفلى، البليدة، الجزائر مما يساهم في نقل المنتجات وتزويد معظم ولايات الوطن بها، كما يحدها من الغرب مصنع الزجاج ومن الشرق مؤسسة صناعة المواد الحمراء.

تتربع المؤسسة على مساحة تقدر بـ27800 م^2 منها 8554 مغطاة والباقي شاغرة.

ثانيا: أهداف المؤسسة

لكل مؤسسة أهداف تسعى للوصول إليها وتحقيقها وذلك من أجل تطوير نشاطاتها ومؤسسة DIVNTUS للأثاث والبناء المعدني كغيرها من المؤسسات لديها مجموعة من الأهداف والمتمثلة:

- أول هدف تسعى لتحقيق المؤسسة هو تحقيق أقصى الأرباح أي مضاعفة رقم الأعمال؛
- التعامل مع الهياكل والمؤسسات التي لها علاقة بتحويل المعادن من أجل تحقيق جودة أكبر للإنتاج؛
- تسيير وتنمية نشاطاتها الإنتاجية؛
- ضمان بيع منتجاتها والعمل على الالتزام بتعهداتها؛
- توسيع شبكة المنتجات الموزعة وبالتالي التعامل مع المردين والزبائن الجدد؛
- ضمان التموين للتمكن من توفير الموارد الضرورية للإنتاج؛
- المساهمة في تموين المؤسسات لإنجاز مباني تحتية على مستوى الوطن.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للمؤسسة.

أولا: الهيكل التنظيمي للمؤسسة: يشمل الهيكل التنظيمي للمؤسسة مختلف المصالح والوظائف المعتمدة من قبل المؤسسة ويرتبط تصميم هذا الهيكل بتحقيق أهدافها الإستراتيجية كما يحدد العلاقة بين مختلف المصالح والأقسام ومراكز اتخاذ القرار ومركز تنفيذها ويتميز هذا الهيكل بالتغيير المستمر بسبب التحولات الاقتصادية التي تعرفها المؤسسة منذ بداية نشاطها وسنوضح مختلف المصالح في مخطط شامل:

الشكل رقم 6: الهيكل التنظيمي لمؤسسة DIVNTUS للأثاث والبناء المعدني

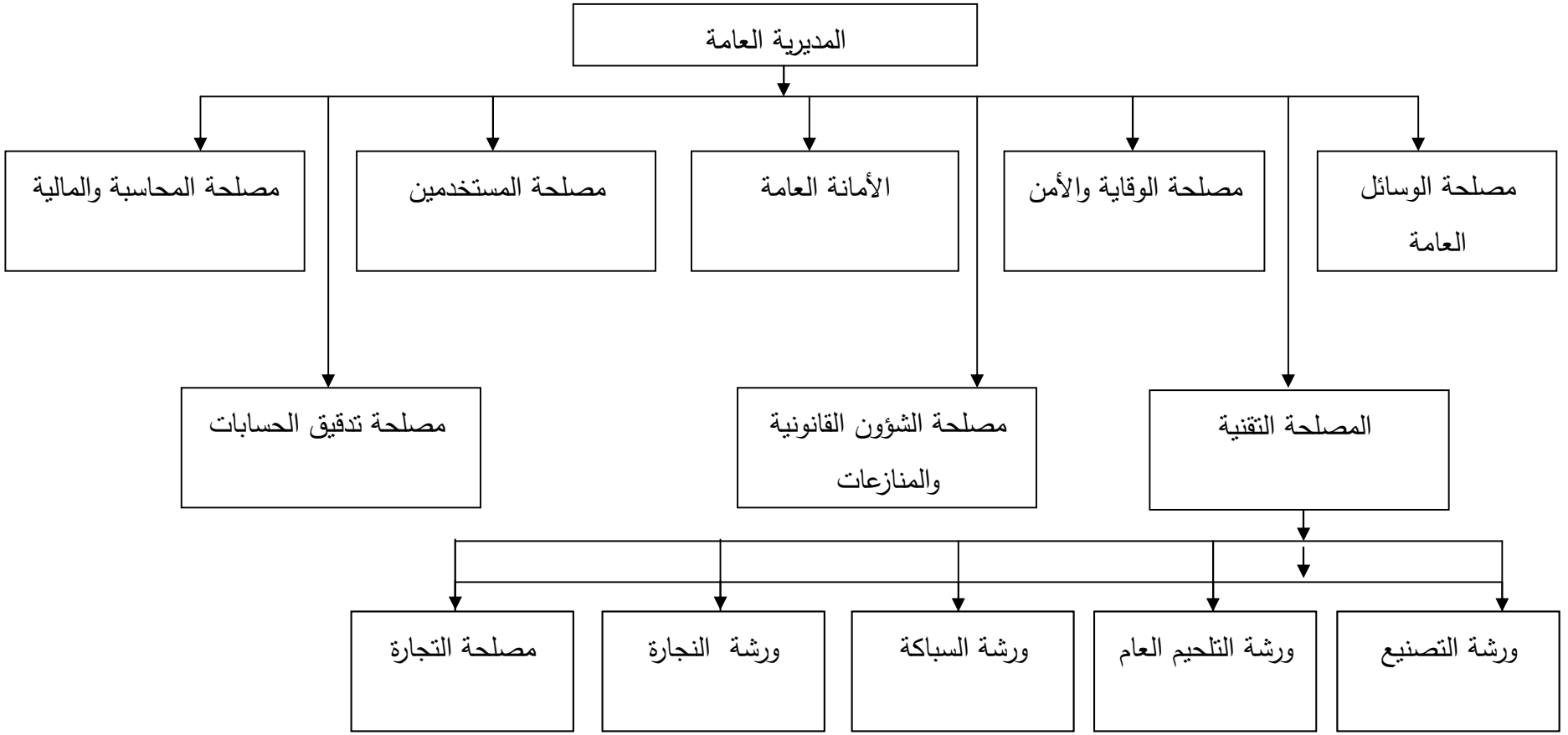

المصدر: مصلحة المحاسبة والمالية لمؤسسة الأثاث والبناء المعدني.

ثانيا: دراسة الهيكل التنظيمي للمؤسسة

يتعلق الهيكل التنظيمي بالجانب الوظيفي المعتمد من قبل المؤسسة.[1]

- **المديرية العامة:**

وهي من أهم الأقسام المكونة لإدارة المؤسسة والمحرك الرئيسي لها، فهي مصدر القرارات التي تسير عليها المؤسسة تتمثل في التنسيق بين المصالح المكونة للمؤسسة.

- **الأمانة العامة:**

تقوم بالأعمال الإدارية المتعلقة بالمدير، كضبط المواعيد، إستقبال وإرسال الوثائق، البريد الوارد...إلخ.

- **مصلحة المحاسبة والمالية:**

تقوم هذه المصلحة بتقديم الميزانية الختامية الإجمالية وتحرير التقرير المتعلقة بإخراج الادخالات وكذا مراقبة الميزانية.

- **مصلحة المستخدمين:**

تحتوي على قسمين مندمجين هما:

القسم الأول: مصلحة المستخدمين التي تقوم بتسيير ومراقبة الموارد البشرية وكذلك إعداد المخططات التكوينية وتضم هذه المصلحة:

- **دائرة المستخدمين:** تضم كل ما يتعلق بحقوق وواجبات العمال من أجور عطل وإحترام القوانين؛
- **دائرة الشؤون الاجتماعية:** تقوم بجميع الاجراءات الاجتماعية كالتقاعد والضمان الاجتماعي؛
- **دائرة التكوين:** تقوم بتكوين العمال الاطارات وهذا من أجل التطور التكنولوجي؛

القسم الثاني: مصلحة السلطة النازعات وتمثل السلطة القانونية للمؤسسة وتقوم بالمهام التالية:

- تمثيل المؤسسة أمام الهيئات الرسمية: (مفتشية العمل، أعمال إدارية مع المحاكم) والهيئات القضائية؛
- تقييم المعلومات والوثائق للمحامي من قبل المؤسسة ليتكفل بملف النزاعات القانونية أمام المحاكم؛
- إعلام مدير المؤسسة بمستجدات مسيرة الملفات في المحاكم ليتمكن من أخذ القرار المناسب.

- **المصلحة التقنية:** تتدرج تحت إدارتها عدة فروع تتمثل في:
  - مصلحة التجارة: تهتم بالبحث عن الزبائن، تنسيق وتوجيه العمليات التجارية كالبيع والشراء.
  - ورشة التلحيم العام: تقوم بإنتاج نقل العربات ونقل النفايات بمختلف أصنافها.
  - ورشة السباكة: من ضمن منتجاتها مايلي:
    - سداد ثقيل للطرقات نوع 850/850.
    - سداد خفيف للطرقات نوع 800/800.
    - قضبان مسطحة من نوع 600/600.

[1] بالاعتماد على معلومات مقدمة من طرف المؤسسة.

- ورشة النجارة: ومن ضمن منتجاتها الأثاث المنزلي بكل أنواعه وتعتبر هذه الورشة كممون لورشة السباكة إذ تقوم بوضع نماذج خشبية على اساسها يتم استخراج الشكل النهائي للنموذج في ورشة السباكة كما انها تزود الشركة بما تحتاج إليه من طاولات، كراسي... إلخ.

- **مصلحة الوسائل العامة:**

بعد تغير الهيكل التنظيمي ثم دمج مصلحة الحضيرة، الصيانة والخراطة حيث كانت مصنفة ضمن مصلحة الوقاية والأمن في مصلحة واحدة، هذه المصلحة هي المسؤولة عن عملية الشراء، أي تعمل على تموين الورشات والمصالح بمختلف المواد الأولية الضرورية للإنتاج، أما مصلحة الحضيرة، الصيانة والتصنيع فهي مكلفة بتجاوز كل الأخطاء والعمال التي تتعرض لها تجهيزات وآلات الغنتاج ومن حمايتها من التلف وهي عبارة عن ورشتين.

- ورشة الميكانيك العام: تقوم بصيانة الالبلات والمعدات الميكانيكية
- ورشة التصنيع والخراطة: تقوم بصيانة القطعة الميكانيكية

مصلحة الأمن والصيانة: يتمثل دورها أساسا في:

- حماية المؤسسة من تعرض التجهيزات إلى الاتلاف أو السرقة
- التحقق في القضايا التي تخص المستخدمين والتجهيزات من الأخطاء
- تطبيق القوانين الخاصة بالنظافة والأمن ومتابعتها.

المبحث الثاني: عرض القوائم المالية لمؤسسة DIVNDUS للأثاث والبناء المعدني

تعتبر القوائم المالية الصورة المعبرة لأداء أي مؤسسة إقتصادية خاصة إذا كانت هذه القوائم تتميز بالشفافية والمصداقية وتعطي الصورة الحقيقية عن المركز المالي لها، وفيما يلي سنعرض للأهم القوائم المالية الموجودة في مؤسسة DIVDUS للأثاث والبناء المعدني التي تمثلت في الميزانية المالية، جدول حساب النتائج وجدول تدفقات الخزينة خلال الفترة 2016، 2017- 2018.

المطلب الأول: عرض الميزانية المالية للمؤسسة

- **عرض الميزانية الأصول وميزانية الخصوم لمؤسسة DIVNDUS**

1-1- عرض ميزانية الأصول

الجدول رقم **8: الميزانية المالية المفصلة لأصول المؤسسة**

الأصول	إجمالي	إهتلاك	صافي 2018	صافي 2017	صافي 2016
أصول غير جارية					
تثبيتات معنوية	390300.00	292753.38	97546.62	154606.62	211666.62
تثبيتات عينية					
- أراضي	167362672.00	0.00	307362672.00	307362672.00	307362672.0
- مباني...	199997604.54	159319643.03	39777961.81	43515740.70	470262624.99
- تثبيتات عينية أخرى.	395022384.04	346761583.49	48253100.55	56025723.18	56788199.56
- تثبيتات جاري انجازها.	2409422.46	0.00	2409422.46	2409422.46	1837183.86
تثبيتات مالية					
-قروض وأصول مالية غير جارية	1963193.66	0.00	1963193.66	1734176.13	2516295.77
- ضرائب مؤجلة	1918407.67	0.00	1918407.67	1731815.47	1283244.52
مع الأصول غير الجارية	908161988.07	506380979.9	401783008.77	412934156.56	417035487.42

أصول جارية					
– مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ	119638843.28	0.00	119638843.28	99961011.76	73698200.80
– الزبائن	138783890.65	6125057.93	132657832.72	112359382.75	98155725.54
– المدينون الآخرون	890264.95	0.00	890264.95	1698774.88	990378.68
– الضرائب وماشابهها	3191750.18	0.00	3191750.18	3677038.28	3745183.41
– حسابات دائنة أخرى واستخدامات مماثلة	0.00	0.00	0.00	00	0.00
– الخزينة	3818856.49	0.00	3818856.49	28656133.06	79895309.09
مجموع الأصول الجارية	266323605.55	6125057.93	260197547.62	246352340.73	256485778.12
مجموع الأصول	1174485593.6	512506037.83	661980556.39	659286497.29	673521265.44

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة

1-2- عرض ميزانية الخصوم

الجدول رقم 9: الميزانية المالية المفصلة لخصوم المؤسسة

الخصوم	ملاحظة	2018	2017	2016
– رؤوس الأموال الخاصة				
– رأس المال تم إصداره		0.00	0.00	0.00
– رأس مال غير مستعان به		0.00	0.00	0.00
– إحتياطات		0.00	0.00	0.00
– النتيجة الصافية		2183016.31	3695479.81	0.00
– الترحيل من جديد		227358615.97	232264588.78	241481705.38
– حصة الشركة المدمج		0.00	0.00	0.00
المجموع		225175599.66	228569108.97	241481705.38
الخصوم غير الجارية				
– قروض ديون مالية		317362591.04	312328151.08	312328151.08
– ضرائب مؤجلة ومرصدة لها.		0.00	0.00	0.00
– مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقاً		21213085.96	21135494.70	20338397.68
مجموع الخصوم غير الجارية		338575683.00	333463645.78	33266654.76
الخصوم الجارية				

– موردون وحسابات ملحقة	21826868.50	0600674.93	25404588.48
– ضرائب	846880.00	771200.00	419381.00
– ديون أخرى	75552194.75	75881867.61	73549041.82
– خزينة أخرى	3330.48	0.00	0.00
مجموع الخصوم الجارية	98229273.73	97253742.54	9937311.30
مجموع الخصوم	661980556.39	659286497.29	673521265.44

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة

المطلب الثاني: عرض جدول تدفقات الخزينة أو سيولة الخزينة لمؤسسة DIVNDUS

خلافاً لجدول حسابات النتائج والميزانية المالية اللذان يتم إعدادهما إستناداً إلى أساس الاستحقاق، فإن جدول تدفقات الخزينة يمكن أن يتم إعداده من ثلاثة مصادر هي:

– ميزانية مقارنة لسنتين متتاليتين، وذلك لتحديد مقدار التغيرات في الأصول والالتزامات وحقوق الملكية بين أول المدة وآخرها؛

– جدول حسابات النتائج للسنة الجارية، وذلك لتحديد مقدار صافي الربح وزيادة النقدية الناتجة عن الأنشطة التشغيلية أو مقدار نقصان النقدية المستخدمة في الأنشطة التشغيلية خلال الفترة؛

– معلومات تفصيلية إضافية أخرى، وذلك بهدف تحديد كيفية استخدام النقدية خلال الفترة.

إن إعداد جدول تدفقات الخزينة من المصادر الثلاثة السابقة يتم وفقاً لثلاث خطوات متتالية هي:

– تحيد التغير في النقدية عن طريق إيجاد الفرق بين رصيد النقدية أول الفترة وآخرها.

– تحديد التدفق النقدي الصافي من الأنشطة التشغيلية عن طريق تحليل حسابات النتائج الحالية وتحويل الدخل من أساس الاستحقاق إلى الأساس النقدي، كما يتطلب أيضاً مقارنة الميزانيتين.

– تحديد التدفق النقدي الصافي من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية عن طريق تحليل بقية العناصر الموجودة في الميزانية المقارنة والبيانات الإضافية.

الجدول رقم 10: يوضح جدول تدفقات الخزينة خلال الفترة (2016– 2018)

البيانات	السنة المالية		
	2016	2017	2018
* تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية			
– التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن	246459638.59	142434149.50	131902752.91
– المبالغ المدفوعة للموردين والعاملين	115632308.97	124598003.54	102205782.14
– المبالغ والرسوم المالية الأخرى	668998.73	354771.18	941037083
– الضرائب عن النتائج المدفوعة	0.00	0.00	0.00
– المبالغ المدفوعة للموظفين	34845080.19	32827079.52	36715195.96
– المبالغ المدفوعة للضرائب	14113952.84	(14745521.00)	(90066828.00)

– المبالغ المدفوعة للمنظمات الاجتماعية والتأمين	12203253.44	(12804220.82)	(10677308.21)
– الإيجار على الحساب المتعلق بالأنشطة الاجتماعية	0.00	(1105804.36)	(819200.00)
– تحويل الأموال	0.00	0.00	0.00
– المجموعات الداخلة من الوحدات	0.00	140940.00	4978629.00
تدفقات أموال الخزينة الصافية المتأتية من الأنشطة التشغيلية (أ)	68796044.42	42542210.92	23403960.23
* تدفقات الخزينة المتأتية من الأنشطة الاستثمارية			
– المسحوبات على عملية الاستحواذ على الأصول الثابتة	(2579412.51)	(8696965.71)	(1445035.83)
– المبالغ المستلمة على الممتلكات العقارية	0.00	0.00	0.00
صافي التدفق النقدي من الأنشطة الاستثمارية (ب)	−2579412.51	−8696965.71	−1445035.83
صافي التدفق النقدي من الأنشطة التمويلية (ت)	0.00	0.00	8389.01
تغير أموال الخزينة في الفترة (أ+ب+ت)	65916631.91	−51239176.63	−1445035.83
الخزينة والنقد المعادل في الافتتاح	13978677.78	79895309.69	28656133.06
الخزينة والنقد المعادل عند الإغلاق	79895309.69	28656133.06	3815526.01
تغير أموال الخزينة خلال الفترة	65916631.91	−51239176.63	−24840607.05

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم 01.

المطلب الثالث: عرض جدول حساب النتائج حسب الطبيعة للمؤسسة

الجدول رقم 11: جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة لثلاث سنوات (2016−2017−2018)

رقم	البيان	2018	2017	2016
70	المبيعات والمنتجات الملحقة	130117425.55	136723152.57	151521721.24
72	الانتاج المخزن أو المنقص من المخزون	15233644.89	25470976.27	12927816.71
73	الإنتاج المثبت	5856728.00	788709.66	1043398.57
74	إعانات الاستغلال	5933658.00	403550.00	4711136.8
1	انتاج السنة المالية	14542800.44	163386388.00	170204073.32
60	المشتريات المستهلكة	67589256.63	80043743.89	75804351.53
62−61	الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى	11907135.27	12783420.62	22578156.96
2	استهلاك السنة المالية	79496391.9	92827224.71	98382508.49

63	أعباء المستخدمين	47846598.38	52044923.84	53840850.9
64	الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة.	1712852.00	1753534.00	1595581.0
4	إجمالي فائض الاستغلال	16372158.86	16720705.45	16385132.33
75	المنتوجات العملياتية الأخرى	200938.07	635812.09	1802218070
65	الأعباء العملياتية الأخرى	6369.05	2013446.60	337948.40
68	المخصصات للاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة	14458588.59	19634112.68	14638175.92
78	استرجاعات خسائر القيمة	1077568.09	145466.72	1526248.87
5	النتيجة العملياتية	3175706.68	-4145575.02	4737476.18
76	المنتوجات المالية	0.00	0.00	0.00
66	الأعباء المالية	5545315.19	14387.89	416235.12
6	النتيجة المالية	-5545315.19	-14387.89	4321241.06
7	النتيجة العادية قبل الضرائب	-2369608.51	-4159962.91	4321241.06
698+695	الضرائب الواجبة الدفع عن النتائج العادية	0.00	0.00	0.00
693+692	الضرائب المؤجلة (تغيرات) عن النتائج العادية	186592.20	464483.10	165338.82
	مجموع منتجات الأنشطة العادية	152563234.60	164167666.81	173532540.9
	مجموع الأعباء الأنشطة العادية	154746250.91	167863146.62	169376638.6
8	النتيجة الصافية للأنشطة العادية	-2183016.31	-3695479.81	4155902.24
77	عناصر غير عادية- منتوجات	0.00	0.00	0.00
67	عناصر غير عادية-أعباء	0.00	0.00	0.00
9	النتيجة غير العادية	0.00	0.00	0.00
10	صافي النتيجة للسنة المالية	-2183016.31	-36695479	4155902.25

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة

المبحث الثالث: تحليل الكشوف المالية لمؤسسة DIVNDUS

سنقوم فيما يلي بتحليل القوائم المالية لمؤسسة DIVNDUS وذلك لمعرفة الوضعية المالية للمؤسسة.

المطلب الأول: تحليل الميزانية المالية باستخدام التحليل المالي الوظيفي

أولا: إعداد الميزانية الوظيفية للمؤسسة

الجدول رقم 12: الميزانية الوظيفية السنة المالية المقفلة: 2018/12/31

الاستخدامات	المبلغ الإجمالي 2016	المبلغ الإجمالي 2017	المبلغ الإجمالي 2018
• الاستخدامات المتداولة	417035487.82	412934156.56	401783008.77
الأصول غير المتدولة	417035487.82	412934156.56	401783008.77
• استخدامات الاستغلال	176589488.4	2176396207.7	256378691
– المخزونات والمنتوجات قيد التنفيذ.	73698200.08	99961011.76	119638843.28
– حسابات الغير.	102891287.6	117735195.9	136739847.8
• استخدامات خارج الإستغلال	0.00	0.00	0.00
• إستخدامات الخزينة	79895309.69	28656133.06	3818856.49
• مجموع الإستخدامات	673521265.44	659286497.29	661980556.39

الموارد	المبلغ الإجمالي 2016	المبلغ الإجمالي 2017	المبلغ الإجمالي 2018
• الموارد الدائمة	574148254.14	562032754.75	563751282.66
– رؤوس الأموال الخاصة	241481705.38	228569108.97	225178899.66
– الخصوم غير المتداولة	33273011.30	333463645.78	33857683.00
–مخصصات اهتلاكات ومؤونات	0.00	0.00	0.00
• موارد الاستغلال	99373011.30	97253742.54	9829273.73
– الخصوم المتداولة	99373011.30	97253742.54	9829273.73
موارد خارج الاستغلال	0.00	0.00	0.00
موارد الخزينة	0.00	0.00	3330.48
مجموع الموارد	67352126.44	659286497.29	661980556.39

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الوثائق المؤسسة.

ثانيا: التحليل باستخدام مؤشرات التوازن المالي

1- رأس المال العامل الدائم (FRng):

✓ رأس المال العامل الدائم = الأموال الدائمة – الأصول الثابتة

الجدول رقم 13: حساب رأس المال العامل الدائم

البيان / السنة	2016	2017	21018
الأموال الدائمة	574148254.14	562032754.75	563751282.66
الأصول الثابتة	414035487.32	412934156.56	401783008.77
رأس المال العامل الدائم	157112766.82	149098598.19	161968273.89

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على الميزانية المالية

2- رأس المال العامل (BFR):

✓ احتياجات رأس المال العامل = الإحتياج لرأس المال العامل للإستغلال + الإحتياج لرأس المال العامل خارج الاستغلال

الجدول رقم 14: حساب الاحتياج لرأس المال العامل

البيان / السنة	2016	2017	21018
أصول جارية	256485778.12	246352340.73	260197547.62
خزينة الأصول	79895309.69	28656133.06	3818856.46
خصوم جارية	99373011.30	97253742.54	98229273.73
خزينة الخصوم	0.00	0.00	0.00
احتياجات رأس المال العامل الدائم	77217457.11	120442465.1	158146086.9

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الميزانية المالية للمؤسسة

3- الخزينة (Tn):

✓ رأس المال العامل الدائم – احتياجات رأس المال العامل [B]

الجدول رقم 15: حساب الخزينة

البيان / السنة	2016	2017	21018
رأس المال الدائم	157112763.82	143098598.19	161968273.89
احتياجات رأس المال العامل	77217457.4	120442465.1	158146086.9
الخزينة	79895309.71	28656133.09	3822186.99

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على الميزانية المالية للمؤسسة

- **التعليق:** من خلال مؤشرات التوازن المالي نلاحظ ما يلي:

1- رأس المال العامل الدائم (FRng):

قيمته موجبة خلال الثلاث سنوات الأخيرة وذلك لإرتفاع الموارد الدائمة على حساب الإستخدامات المستقرة، وهو ما يعني أنّ المؤسسة تملك هامش أمان من التمويل تستطيع من خلاله تغطية احتياجات دورة الاستغلال، إلاّ أن ما يمكن ملاحظته في سنة 2017 أنّ هناك انخفاض في رأس المال العامل الدائم وهذا راجع لنمو الموارد الدائمة بمعدل أقل من نمو الاستخدامات المستقرة وهو ما ؟أدى إلى تناقص رأس المال العامل الدائم.

2- احتياجات رأس المال العامل (BFR):

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنّ قيم احتياجات رأس المال العامل موجبة خلال كل سنوات الدراسة، حيث يقدر الاحتياج سنة 2016 إلى 77217457.11 دج لترتفع 55 % سنة 2017، ثم يزداد ارتفاعا بنسبة 103% في 2018.

ويعود سبب هذا الارتفاع إلى ارتفاع قيمة احتياجات التمويل والإنخفاض في قيمة موارد التمويل مما يعني وجود عجز (خلل) في تمويل دورة الاستغلال الامر الذي يستدعي إلى وجود رأس مال عامل دائم موجب يساوي على الاقل قيمة العجز حتى تكون المؤسسة قادرة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الاجل.

3- الخزينة:

قيمتها موجبة خلال سنوات الدراسة، وهي في تناقص مستمر وملحوظ حيث بلغت 7989309.69 دج سنة 2016، ثم انخفضت بنسبة 64 % خلال سنة 2017 لتستمر في الإنخفاض سنة 2018 فبلغت 3815526.26.01 دج، وهذا بسبب الزيادة المحسوسة في موارد الخزينة، الأمر الذي يجعل المؤسسة في حالة فائض مالي والسيولة المالية موجودة وكافية لتسديد مستحقاتها وعليه يجب على المؤسسة حسن استغلال هذا الفائض في مشاريعها التنموية المستقبلية لأن تجميد بالمال يضيع عدة فرص لها.

خلاصة:

وعليه بما أن: رأس المال العامل موجب وأكبر من الاحتياج لرأس المال العامل والخزينة الصافية موجبة، يمكن القول أنّ شروط التوازن المالي محققة وبأن الوضعية المالية للمؤسسة جيدة.

ثالثا: تحليل الميزانية باستخدام النسب المالية

1- حساب نسب التمويل:

الجدول رقم 16: عرض نسب التمويل للفترة 2016/ 2018

النسب	قانون لحساب	2016	2017	2018
نسبة المديونية	مج الديون/ مج الأصول	1.68	1.74	1.67
نسبة الاستقلالية المالية	الأموال الخاصة/ مج الديون	0.56	0.53	0.51
نسبة رأس المال العامل الدائم (التمويل الدائم)	الأموال الدائمة/ أصول غير جارية	1.38	1.36	1.40

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على القوائم المالية

1- من المستحسن أن أن تكون نسبة المديونية أقل من 0.5 لكن في مؤسسة DIVNDUS فإنها تفوق 0.5 وهذا يحول دون أن تتحصل المؤسسة على قروض جديدة لأنّ الدائنين يخشون أن لا تكون المؤسسة قادرة على الوفاء بالتزاماتها.

2- أما بالنسبة لنسبة الاستقلالية المالية فمن الافضل أن تكون أكبر من الواحد (1) لكن المؤسسة بعيدة نوعاً ما على النسبة المعيارية وإن كنا نلاحظ أنّ النسبة في تدهور حيث كانت 0.56 سنة 2016 لتنخفض إلى 0.51 سنة 2018 مما يعني هذا أنّ المؤسسة تعاني من تسديد ديونها.

وهذا ما يجعلها تحتاج إلى اللجوء للتمويل الخارجي.

3- فيما يخص نسبة رأس المال العامل الدائم نلاحظ أنها تفوق الواحد (1) خلال السنوات الثلاث (2016-2017 و2018)رغم تسجيل بعض الانخفاض سنة 2017 إلاّ أنّ النسبة تبقى جيدة أي انّ المؤسسة تعتمد على أموالها الذاتية في تسديد إلتزاماتها، كما انّ لها هامش أمان يمكنها من تغطية جزء من أصولها المتداولة.

2- حساب نسب السيولة:

الجدول رقم 17: عرض نسب السيولة الفترة (2016/ 2018)

النسبة	قانون لحساب	2016	2017	2018
نسبة السيولة العامة	أصول جارية/ خصوم جارية	2.58	2.53	2.64
نسبة السيولة المختصرة	(أصول متداولة- مخزونات)/ خصوم جارية	1.83	1.50	1.43
نسبة السيولة الفورية	خزينة الأصول/ خصوم جارية	0.8	0.29	0.03

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على القوائم المالية للمؤسسة.

التعليق على النتائج:

1- من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة السيولة العامة تفوق الواحد (1) مما يعني أن المؤسسة استطاعت تغطية التزاماتها القصيرة بالأصول المتداولة وتشكل رأس مال عامل موجب، حيث تناقضت هذه النسبة خلال سنة 2017 بـ 0.05 % ثم تعود للارتفاع سنة 2018 مما يعني أن المؤسسة لها القدرة على تسديد التزاماتها قصيرة الأجل.

2- فيما يخص السيولة المختصرة فنلاحظ أنّ النسب خلال الثلاث السنوات تفوق الواحد وتفوق النسبة المثلى التي يجب أن تتراوح بين 0.3 و 0.6 فبالرغم من أنّ المؤسسة قادرة على تسديد الديون قصيرة الأجل بالقيم القابلة للتحقق والقيم الجاهزة إلاّ أنّ خبراء التحليل المالي يؤكدون أن مثل هذه الوضعية تكون غير ملائمة للمؤسسة لأن المخزونات تستغرق فترة أطول للتحول إلى سيولة نقدية مقارنة ببقية العناصر الأخرى،

3- أما بالنسبة للسيولة الفورية عرفت انخفاضاً مستمراً حيث سجلت 0.8 سنة 2016 ثم انخفضت بنسبة 0.3 سنة 2017 والتي تعتبر نسبة مريحة للمؤسسة.

لكن نلاحظ أن المؤسسة لم تتمكن من الحفاظ على نسبة 0.3 المحققة خلال 2017 لتنخفض إلى 0.04 سنة 2018، وهذا بسبب تسديد الديون مما تشكل عبأ على الخزينة.

3- حساب نسب النشاط:

الجدول رقم 18: نسب النشاط

النسب	قانون لحساب	2016	2017	2018
معدل دوران الأصول	رقم الأعمال/ مجموع الأصول	0.22	0.20	0.19
معدل دوران الأصول الثابتة	رقم الأعمال/ الأصول الثابتة	0.36	0.33	0.32
معدل دوران الأصول المتداولة	رقم الأعمال/ الأصول المتداولة	0.59	0.55	0.5
معدل دوران تسديد الموردين	(الموردون+ أوراق الدفع/المشتريات)x360	120	92	116
مدة دوران تحصيل الزبائن	(العملاء + أوراق القبض/المبيعات)x360	196	248	308

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على القوائم المالية.

التعليق على النتائج:

1- معدل دوران الأصول:

- نلاحظ من الجدول تغيرات نسب النشاط خلال فترة الدراسة وأنّ معدل دوران الأصول في انخفاض مستمر حيث بلغت نسبة دوران الأصول خلال 2016 نسبة 0.22 يعني أنّ كل دينار تستثمره المؤسسة تجني عليه إيراد 0.22 من المبيعات ليستمر الإنخفاض إلى غاية 2018 بـ 0.19 وهذا راجع إلى انخفاض كفاءة الإدارة خلال تلك السنوات.

2- معدل دوران الأصول الثابتة:

يقيس هذا المعدل قدرة الأصول الثابتة على خلق المبيعات نلاحظ من خلال الجدول تغير طفيف في النسب، حيث تحققت خلال سنة 2016 معدل دوران قدره 0.360 ليستمر الإنخفاض خلال سنتي 2017 و2018 إلى 0.33 و 0.32، وهذا يعني أنّ الأداء التشغيلي للمؤسسة في انخفاض مستمر، وهذه الوضعية تستلزم على إدارة المؤسسة إما القيام باستغلال كل أصولها الثابتة أو بيع جزء منها إن كانت غير مستغلة.

3- معدل دوران الأصول المتداولة:

يتراوح معدل دوران الأصول المتداولة بين 0.5 و0.6 وهو معدل منخفض ويرجع هذا إلى سور تسيير المخزون.

4- معدل دوران تسديد الموردين وتحصيل الزبائن:

بالنسبة لفترة التحصيل فتتراوح لبن 6 أشهر إلى 10 أشهر، وتعد هذه المدة مرتفعة جداً مقارنة بفترة الدفع التي تتراوح بين 3 أشهر إلى 4 أشهر وهذا يعني أن جزء من حقوق المؤسسة يبقى خاملا خلال دورة الاستغلال مما يطرح مشاكل صعبة في سيرورة خزينة المؤسسة، ومن أجل تفادي ذلك لا بد على المؤسسة مراجعة سياسة البيع للأجل.

4- نسب المردودية:

الجدول رقم 19: حساب نسب المردودية

النسب	قانون لحساب	2017	2018
نسبة مردودية الأصول	النتيجة الإجمالية/ مجموع الأصول	0.005	0.003
المردودية المالية	النتيجة الصافية/ الأموال الخاصة	0.016	0.009
مردودية النشاط	النتيجة الإجمالية/ رقم الأعمال	0.027	0.016

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على القوائم المالية الخاصة بالمؤسسة

التعليق على النتائج:

1- نسبة مردودية الأصول:

من خلال النتائج المتحصل عليها خلال 2017 و2018 نلاحظ ان نسبة مردودية الأصول في انخفاض مستمر وهذا راجع إلى كون النتيجة الصافية في انخفاض مستمر.

2- نسبة المردودية المالية:

من خلال النتائج المتحصل عليها نلاحظ أن كل دينار واحد مستعمل من الأموال الخاصة يغطي نتيجة صافية قدرها 0.016 و0.009 على التوال.

3- مردودية النشاط:

تمثل هذه النسبة العائد من عملية الاستغلال فكل 1 دينار من رقم الأعمال يحقق نتيجة إجمالية تقدر بـ 0.027 و 0.016 على التوالي بالنسبة لسنتي 2017 و2018، يعني تدهور في مستوى الأداء العام للمؤسسة.

المطلب الثاني: تحليل جدول تدفقات الخزينة

يتم تحليل جدول تدفقات الخزينة وفق الطريقة المباشرة باستخدام النسب الآتية:

1- نسبة كفاية التدفق النقدي:

نسبة كفاية التدفق النقدي = صافي التدفقات المتأتية من الأنشطة العملياتية / الخصوم المتداولة.

الجدول رقم 20: يوضح نسبة كفاية التدفق النقدي

البيان	2016	2017	2018
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية	68796044.42	42542210.92	23403960.23
الخصوم المتداولة	99373011.30	972537742.54	98229279.73
نسبة كفاية التدفق النقدي	0.69	0.43	0.23

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على جدول تدفقات الخزينة

التعليق:

من خلال نسبة كفاية التدفق النقدي نلاحظ عدم قدرة صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية على تغطية الخصوم المتداولة، وهذا راجع لإرتفاع التدفقات النقدية الخارجية للأنشطة التشغيلية، وعلية فالمؤسسة لم تحقق ربح خلال سنة 2018.

2- نسبة تغطية النقدية:

نسبة تغطية النقدية = صافي التدفقات من الأنشطة التشغيلية/ إجمالي التدفقات الخارجة لأنشطة الاستثمار والتمويل.

الجدول رقم 21: نسبة تغطية النقدية

البيان	2016	2017	2018
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية	68796044.42	42542210.92	23403960.23
إجمالي التدفقات الخارجة للأنشطة الاستثمارية والتمويلية	(2579412.51)	(8696965.71)	(1445035.83)
نسبة تغطية النقدية	(%26.67)	(%4.89)	(%16.19)

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على جدول تدفقات الخزينة

التعليق:

من خلال الجدول سنة التغطية النقدية في تراجع ملحوظ، حيث سجلت سنة 2016 (26.67%)، أما سنة 2017 فشهدت تحسن بمعدل (4.8%)، ثم تعود إلى الانخفاض سنة 2018 بمعدل (16.19%)، والسبب في هذا التذبذب راجع إلى أنّ المؤسسة بحاجة إلى عملية التمويل عن طريق الاقتراض أو بواسطة الاموال المملوكة.

3- مؤشر النقدية التشغيلية:

مؤشر النقدية التشغيلية = صافي التدفقات من الانشطة التشغيلية / صافي الربح

الجدول رقم 22: يوضح مؤشر النقدية التشغيلية

البيان	2016	2017	2018
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية	68796044.42	42542210.92	23403960.23
إجمالي الديون	432039560	430717388.32	436804956.7
مؤشر النقدية	%16.55	(%11.51)	(%10.72)

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على جدول تدفقات الخزينة وحساب النتائج

التعليق:

من خلال الجدول نلاحظ أنّ مؤشر النقدية التشغيلية لسنة 2016 كانت مرتفعة 16.55% وهذا يعبر على مدى نجاح المؤسسة في دعم أرباحها المتحققة عبر تدفقاتها النقدية العملياتية بمعنى آخر قدرة الأرباح المحققة على توليد التدفق النقدي التشغيلي، على عكس سنتي 2017 و2018 الذي انخفض فيها مؤشر النقدية التشغيلية بـ (11.51%) و (10.72%) على التوال هذا يعني عدم قدرة ال؟أرباح المحققة على توليد التدفق النقدي التشغيلي.

4- مؤشر النقدية الضرورية

مؤشر النقدية الضرورية = صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الانشطة العملياتية/ إجمالي الديون.

الجدول رقم 23: يوضح مؤشر النقدية الضرورية

البيان	2016	2017	2018
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية	68796044.42	42542210.92	23403960.23
إجمالي الديون	432039560	430717388.32	436804956.7
مؤشر النقدية	%0.50	%0.09	%0.05

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على جدول تدفقات الخزينة وميزانية خصوم المؤسسة

التعليق:

من خلال حساب مؤشرات النقدية الضرورية نلاحظ عدم كفاية أموال الخزينة المتأتية من الانشطة التشغيلية في تغطية إجمالي ديون المؤسسة، وبالتالي السيولة المتأتية من الانشطة التشغيلية غير كافية.

المطلب الثالث: تحليل جدول حساب النتائج

ويتم ذلك من خلال تحليل نختلف الأرصدة الوسيطية:

الجدول رقم 24: يوضح الارصدة الوسيطية للتسيير

السنة	2016	2017	2018
رقم الأعمال	151521721.24	136723152.57	130117425.55
نسبة التغير		%3.76	%4.83
القيمة المضافة للاستغلال	71821564.83	70559163.29	65931608.54

نسبة التغير		(%1.75)	(% 6.55)
الفائض الإجمالي للاستغلال	16385132.93	16720705.45	16372158.86
نسبة التغير		%2.04	(%2.08)
النتيجة العملياتية	4737476.18	(4145575.02)	3175706.68
نسبة التغير		(%187)	(%176)
النتيجة العادية قبل الضرائب	4321241.06	(4159962.91)	(2369608.51)
نسبة التغير		(%196)	(%43.3)
النتيجة الصافية للسنة المالية	4155902.24	(3695479.81)	(2183016.31)
نسبة التغير		(%188)	(%40.9)

المصدر: من إعداد الطالبة استناداً إلى جدول النتائج الخاص بالمؤسسة

1- رقم الاعمال:

بالنسبة لرقم الأعمال الذي يمثل إيرادات المؤسسة من مبيعات لمنتجاتها، نلاحظ أنّ هناك انخفاض تدريجي من سنة 2016 إلى غاية سنة 2018 وهذا ما يدل على تدهور في نمو المبيعات حيث سجلت المؤسسة إنخفاض بمقدار (9.76%) في 2017 ليرتفع بعد ذلك سنة 2018 بمعدل (4.83%) بسبب ارتفاع طفيف في المبيعات.

2- القيمة المضافة للاستغلال:

تمثل القيمة المضافة للاستغلال ثروة المؤسسة الاقتصادية فتساهم في تسديد أغلب تكاليف الاستغلال للمؤسسة، وبالنسبة لمؤسسة DIVNDUS نلاحظ بأنّ هناك انخفاض في قيمة الثروة سنة 2017 بمعدل (1.75%)، أما سنة 2018 شهدت تدهوراً بمعدل (6.55%) وهذا راجع إلى الانخفاض في انتاج السنة المالية.

3- إجمالي فائض للاستغلال:

نلاحظ انّ النسبة مرتفعة بمقدار 2.04 % سنة 2017، أما سنة 2018 فشهدت تدهوراً حيث سجلت معدل (2.08%) وهذا بسبب إرتفاع مصاريف المستخدمين والضرائب والرسوم.

4- النتيجة العملياتية:

نلاحظ انخفاض وتراجع كبير سنة 2017 بنسبة (187%) وهذا راجع سببه إلى الإنخفاض الكبير في النواتج العملياتية والإرتفاع في المخصصات للإهتلاكات والمؤونات، ليستمر الإنخفاض سنة 2018 بنسبة (176%).

5- النتيجة العادية قبل الضرائب:

سجلت إنخفاض سنة 2017 بنسبة (196%) مقارنة بالسنة 2018 التي شهدت ارتفاعاً بنسبة (40.9%)، وهذا راجع إلى الزيادة في الأعباء والمخصصات.

6- النتيجة الصافية للسنة المالية:

شهدت إنخفاض كبير سنة 2017 بنسبة (188%) بسبب تسجيل خسارة في النتيجة والزيادة في الأعباء المالية وإنخفاض في المنتوجات المالية.

أما بالنسبة لسنة 2018 شهدت ارتفاعاً بنسبة (40.9%) بسبب تسجيل ارتفاعاً في النتيجة الصافية للأنشطة العادية.

خلاصة الفصل:

بعد إجراء الدراسة التطبيقية لمؤسسة DIVNDOUS للأثاث والبناء المعدني خلال الفترة (2016-2018) وذلك بالاعتماد على القوائم المالية المقدمة من طرف المؤسسة والمتمثلة في الميزانية المالية، جدول تدفقات الخزينة وجدول حسابات النتائج خلال فترة الدراسة، حيث تم إنجاز الدراسة التحليلية إنطلاقا من الميزانية المالية المفصلة والميزانية الوظيفية ثم حساب وتحليل أهم النسب والمؤشرات المالية، حيث استخلصنا من خلال دراستنا إلى النتائج التالية:

- تحقيق المؤسسة لرصيد خزينة موجبة خلال فترة الدراسة أي أنّ رأس المال العامل أكبر من الإحتياج في رأس المال العامل وهذا ما يفسر بأن المؤسسة تتمتع بسيولة ويسر مالي.
- وجود رأس المال العامل موجب، وهذا ما يوضح حالة التوازن المالي للمؤسسة بمعنى تحقيق هامش أمان يضمن تغطية الأموال الدائمة أصولها الثابتة.
- أنّ مؤسسة DIVNDOUS لم تحقق مردودية خلال السنوات الثلاث (2016-2018).
- تبين لنا في جدول تدفقات الخزينة أنّ المؤسسة خلال 2016 توليد ندفق نقدي تشغيلي من خلال تحقيقها للأرباح، على عكس سنتي 2017، 2018.
- لم تستطيع المؤسسة تحقيق أرقام موجبة تتعلق بالنتيجة الصافية التي حققت فيها خسارة سنتي 2017 و2018 كونها تحملت مجهودات استثمارية ضخمة لم تمكنها من تحمل تكاليفها خلال دورتي إستغلال.

خاتمة

خاتمة:

يعتبر النظام المحاسبي المالي ضرورة حتمية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية بصفة عامة من أجل الاندماج في السوق العالمي والتي تهدف إلى توحيد الطرق المحاسبية، وعليه فإن تطبيق النظام المحاسبي المالي أدى إلى التغير في العادات والممارسات المحاسبية السابقة وأثر على المردودية المتتالية في المؤسسات.

حيث تعد المؤسسة المصدر الأساسي لخلق وتوزيع الثورة، ونجد أن المردودية المالية غرض كل مؤسسة باعتبارها مقياس نقدي لفعالية التوظيف المالي في الاستثمارات، وتعكس قدرة المؤسسة في التحكم والاستعداد الجيد لتوظيف الأموال اللازمة لضمان استمرارية نشاطاتها، ولا يتحقق هذا إلا بوجود قوائم مالية تعكس الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة، مما ينتج عنه المحافظة على أموال المساهمين من الاختلاس وتفادي الخسائر المحتملة وارتفاع الأرباح، وبالتالي تحقيق مردودية مالية فعالة.

ومن خلال تناولنا لموضوع "أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على المردودية المالية" حاولنا معالجة الاشكالية المطروحة التي كان فيها السؤال الرئيسي كما يلي:

إلى أي مدى يؤثر النظام المحاسبي المالي على المردودية المالية؟

ومن خلال فصلي الدراسة وانطلاقا من الفروض الأساسية، يمكن عرض نتائج الفرضيات، النتائج النهائية، الاقتراحات المقدمة وآفاق البحث كما يلي:

1- نتائج اختبار الفرضيات:

بعد استعراضنا لمختلف جوانب الموضوع ومن خلال الدراسة النظرية من جهة والدراسة التطبيقية من جهة أخرى، توصلنا إثناء اختبار الفروض إلى النتائج التالية:

- ✓ بخصوص الفرضية الأولى التي تقول بان النظام المحاسبي المالي هو تقنية تسيير موحد تهدف إلى تنظيم المعلومات المالية، يستمد أسس من معايير المحاسبة الدولية محققة وصحيحة، لأن إعداد وعرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي يتطابق إلى حد كبير مع معايير المحاسبة الدولية من أجل تحقيق التوافق المحاسبي.
- ✓ بخصوص الفرضية الثاني، تتجلى أهمية المردودرية المالية من خلال الهدف الأسمى للمؤسسة الاقتصادية ألا وهو تحقيق للربح وخلق الثروة، صحيحة لأن المردودية المالية الجيدة تزيد من نمو المؤسسة وتعزز استقلاليتها المالية.
- ✓ الفرضية الثالثة، الأدوات التي يمكن الاعتماد عليها في تحليل وتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة هي مختلف القوائم المالية باستخدام مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية صحيحة، حيث تعتبر القوائم المالية من أهم مخرجات النظام المحاسبي المالي التي تبين وضعية المؤسسة الحقيقية، ولا يمكن تشخيص هذه الوضعية من غير الاعتماد على النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي بحيث توضح مدى مصداقية الوضعية المالية.

2- نتائج البحث:

من خلال الدراسة وصلنا إلى الإجابة على الأسئلة المطروحة إضافة إلى الخروج بالنتائج التالية:

*** نتائج البحث النظري:**

- ✓ يكمن دور النظام المحاسبي المالي في تحسين جودة المعلومات المحاسبية وإيصالها بدرجة من الموثوقية إلى متخذي القرار.
- ✓ القوائم المالية هي أهم مخرجات النظام المحاسبي المالي التي تبين وضعية المؤسسة الحقيقية لأن الميزانية تبين المركز المالي للمؤسسة وحساب النتائج يعطي نتيجة المؤسسة إضافة إلى القائمين الجديدتين وخاصة قائمة التدفقات النقدية التي جاءت لتعزيز وتوضيح المعلومات أكثر والتي تؤدي إلى الفهم الدقيق لكل حركات الخزينة.
- ✓ مؤشرات التوازن المالي والسيولة المالية والمردودية، تعتبر من أهم الأدوات المعتمدة لتحليل الوضعية المالية في المؤسسة.
- ✓ يتحقق التوزان المالي إذا استطاعت المؤسسة توفير موارد دائمة لتغطية الأصول الثابتة التي لا يمكن تحويلها إلى سيولة خلال السنة.
- ✓ تسمح المردودية بقياس كفاءة المؤسسة في استغلال مواردها أي مدى قدرتها على تحقيق مردود مالي من خلال الأصول أو الأموال المستثمرة والمتاحة لديها.
- ✓ عند حساب نسب كل من المردودية المالية والمردودية الاقتصادية نستطيع بكل سهولة أن نحكم مباشرة على مدى فعالية أي مؤسسة كانت.
- ✓ تعتبر المردودية المالية أهم أدوات تقييم الأداء المالي فهي تساعد على تشخيص الوضعية المالية لمؤسسة DIVNDUS والظروف التي تمر بها.

*** نتائج البحث التطبيقي:**

من خلال عرض وتحليل القوائم المالية لمؤسسة DIVNDUS للأثاث والبناء المعدني توصلنا إلى نتائج الدراسة الميداني.

- ✓ يستعمل النظام المحاسبي لغة محاسبية موحدة تتجاوز الاختلافات في تطبيق قواعد وأسس المعالجة المحاسبية وتسهيل قراءة ومقارنة القوائم المالية وزيادة الثقة في المعلومات التي تحتويها.
- ✓ هناك تذبذب في أصول المؤسسة خلال فترة الدراسة، وانخفاض في الأموال الدائمة.
- ✓ المؤسسة في وضعية مالية جيدة وهذا من خلال النتائج المالية التي تظهر في الميزانية خلال السنوات: 2016-2017-2018.
- ✓ حققت المؤسسة خلال الثلاث سنوات رأس مال عامل موجب، فالمؤسسة تمول جزء من أصولها المتداولة بأموالها الدائمة فهي بذلك تحقق هامش أمان.

- ✓ احتياجات رأس المال العامل موجب خلال السنوات (2016-2017-2018) وهذا ما يشير على أن المؤسسة بحاجة إلى مصادر تزيد مدتها عن سنة.
- ✓ الخزينة موجبة وهذا يدل على وجود سيولة مجمدة ليست مجمدة في صالح المؤسسة.
- ✓ المؤسسة قادرة على تغطية الديون قصيرة الأجل انطلاقا من حقوقها دون اللجوء إلى بيع مخزوناتها.
- ✓ من خلال حساب نسب التمويل تبين أنّ المؤسسة مثقلة بالديون وهي في وضعية لا تسمح لها بسداد التزاماتها اتجاه الغير، وبالتالي عدم قدرتها على تمويل استثماراتها من خلال ما تمتلكه من أموال.
- ✓ نلاحظ أن فترة دوران العملاء كبيرة إذا ما قورنت مع فترة الدفع خاصة خلال سنة 2018 وهذا يعني أن جزء من حقوق المؤسسة بقي خاملا خلال دورة الاستغلال وهذا ما أدى إلى انخفاض في قيمة الخزينة خلال تلك السنة، ومن أجل تفادي ذلك مستقبلا لا بد على المؤسسة من إعادة النظر في سياسة البيع لأجل، وكذلك التفاوض مع الموردين من أجل تمديد أجال الدفع.
- ✓ تبين من خلال حساب نسب المردودية أن هذه الأخيرة في تراجع، ويعود ذلك إلى انخفاض الكبير في كل من نسبة هامش صافي الربح والانخفاض الطفيف في معدل دوران الأصول.
- ✓ لم تتمكن المؤسسة من تحقيق يسر مالي جيد، لذلك من الأفضل للمؤسسة أن تعتمد أكثر في تمويل نشاطها على القروض لأن هذا سيزيد من مردوديتها المالية.
- ✓ بالنسبة لتحليل جدول تدفقات الخزينة تم التوصل إلى عدم كفاية تدفقات الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية على تغطية إجمالي ديون المؤسسة.
- ✓ من خلال تحليل جدول حساب النتائج تم التوصل إلى أن المؤسسة حققت نتيجة موجبة في نشاطها الاستغلالي ونتيجة سالبة في نشاطها المالي، وان هذا الأخير لم يغطي العجز المسجل في النشاط الأول وهو ما تم التأكد منه عند حساب نتيجة الاستغلال والنتيجة العادية قبل الضرائب.

3- التوصيات والإقتراحات:

من خلال دراستنا للجوانب المتعددة لهذا الموضوع، يمكننا الخروج بجملة من التوصيات الضرورية:

- ✓ ضرورة متابعة الوضعية المالية للمؤسسة.
- ✓ الاعتماد على الملاحق والإيضاحات المتممة للقوائم المالية والتي يمكننها توضيح العديد من الأمور الغامضة في الميزانية المالية، وجدول حساب النتائج.
- ✓ استغلال الأموال المجمدة في الخزينة لشراء مخزونات جديدة أو توظيفها في مؤسسة أخرى.
- ✓ محاولة الاستفادة من النتائج الإيجابية خلال الفترة المدروسة.
- ✓ الزيادة من مدة دوران الموردين والتقليل من مدة دوران الزبائن.
- ✓ تحسين المردودية المالية للمؤسسة.
- ✓ محاولة الاستفادة من النتائج السلبية التي حققتها المؤسسة في التخطيط لتفاديها مستقبلا.

- ✓ إعطاء أهمية أكثر للمعلومات التي يتم الاعتماد عليها في إعداد مختلف القوائم المالية التي أقرها النظام المحاسبي المالي، فتلك المعلومات المتحصل عليها لها أهمية كبير في تشخيص الوضعية الحقيقية للمؤسسة.

4- أفاق الدراسة:

بعد دراستنا لهذا الموضوع" أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على المردودية المالية" تبين أنه يمكن فتح الباب لعدة إشكاليات وبحوث مستقبلية منها:

- دور النظام المحاسبي المالي في شفافية ومصداقية القوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية.
- أثر معايير المحاسبة الدولية على المردودية المالية.
- أهمية التحليل المالي في الرفع من مردودية المؤسسة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا: الكتب

1- أ. إلياس بن ساسي، الدكتور يوسف قريشين التسيير المالي (الإدارة المالية)، الطبعة الأولى 2006، دار وائل للنشر، الجزائر

ثانيا: الأطروحات والمذكرات

✓ **الأطروحات**

1- بن بلغيث مداني، أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2004

2- عقبي حمزة، انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على الأداء المالي للشركات المدرجة في السوق المالي، أطروحة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة 2016-2017.

✓ **المذكرات:**

1- أحلام بوطاروس، ياسمين نابتي، دور الوظيفة المالية في تحسين مردودية المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماستر علوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة 2015- 2016.

2- أوعمران وردة، التحليل المالي في ظل النظام المحاسبي المالين مذكرة ماستر في علوم التسيير تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، 2014-2015.

3- بلهاين عبير، خلدون مفيدة، أثر التمويل وتوظيف الأموال على مردودية شركات التأمين، مذكرة ماستر في علوم التسيير، تخصص مالية مؤسسات، جامعة 8 ماي 1945، قالمة 2012-2013.

4- بهلول صبيحة، طالبي نوال، تحليل ملاءة ومردودية شركات التأمين، مذكرة ماستر العلوم الاقتصادية، تخصص تأمينات وبنوك، جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة 2016-2017.

5- بوخروبة مخطار، غازي أمين، دور التحليل في تقييم الوضعية المالية للمؤسسة، مذكرة ماستر في علوم التسيير، تخصص غدارة مالية جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، 2018-2019

6- بوضياف كويسي، أثر تسيير الخزينة على المردودية المالية، مذكرة ماستر أكاديمي في العلوم المالية والمحاسبة، تخصص مالية جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2015-2016.

7- بوقلمونة ليندة، أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على قياس المردودية المالية، مذكرة ماستر أكاديمي في العلوم المالية والمحاسبة، تخصص محاسبة وتدقيق جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي2018-2019.

8- بومغان حنان، تحليل المردودية المحاسبية للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسات، جامعة 20أوت 1955، سكيكدة 2007.

9- خرشيش فاتح، دور النظام المحاسبي المالي scf في تحسين جودة المعلومة المالية، مذكرة ماستر في علوم التسيير، تخصص غدارة أعمال مالية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2015-2016.

10- دحماني كريمة، شريفي وردة، دور الملائمة والمردودية في تحسين الأداء المالي لمؤسسات التأمين، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، 2018-2019.

11- دغوم عبد الرحمان، دراسة أثر الرفع المالي على المردودية المالية، مذكرة في علوم المالية والمحاسبة، تخصص مالية مؤسسة جامعة قاصدي مرباح، ورقلة 2015-2016.

12- عكوش محمد أمين، أثر تطبيق معايير محاسبة الدولية على المردودية المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة الجزائر3 2010-2011.

13- علي عقاد، ياسين جلاوي، دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماستر علوم المالية والمحاسبة، تخصص محاسبة ومراجعة، جامعة اكلي محند أولحاج، البويرة،2017-2018.

14- عماري محمد، ميلودي العيد، أهمية تحليل القوائم المالية وفق في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة، مذكرة ماستر في العلوم التجارية، تخصص مالية مؤسسة، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة 2015-2016.

15- عون وردية، دور النظام المحاسبي المالي في الإفصاح عن المعلومات المالية، مذكرة ماستر في علوم المالية والمحاسبة، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة أولحاج، البويرة، 2014-2015.

16- لزعر محمد سام، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص الإدارة المالية، جامعة منتوري قسنطية201-2012.

17- لشهب عمر، تقييم تطبيق النظام المحاسبي المالي على الأداة المالي للشركات التأمين الجزائرية، مذكرة العلوم التجارية تخصص محاسبة جبائية معمقة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013-2014.

18- مبارك مبروكي، فيصل سويقات، أثر الرفع المالي على المردودية المالية في المؤسسة الاقتصادية مذكرة ليسانس في علوم التسيير تخصص مالية مؤسسة جامعة قاصد مرباح، ورقلة 2012-2014.

19- مسعودي سمية، أثر الرفع المالي على مردودية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماستر أكاديمي في علوم التسيير تخصص مالية وتأمينات وتسيير المخاطر، جامعة أم البواقي2016-2017.

20- يحياوي ياسر، أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي مكونات القوانين المالية للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماستر في العلوم التسيير، تخصص مالية وجبائية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2014-2015.

21- اليمين سعادة، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها، مذكرة الماجستير في العلوم التجارية تخصص إدارة وأعمال جامعة الحاج لخضر2008-2009.

ثالثا: المجلات

1- بن حركو غنية، النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية، مجلة دراسات اقتصادية ، العدد رقم 04 المجلد01 جامعة عبد الحميد مهرين، قسنطينة جوان2017.

2- د.سليم مجلخ، دوليد بشيشي الرقابة الداخلية وأثرها على المردودية المالية في المؤسسة الاقتصادية، مجلة المالية والأسواق، 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر2016.

رابعا: القوانين والمراسيم التنفيذية

1- القانون 07-11 المتضمن النظام المالي المحاسبي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية العدد74 25 المؤرخ نوفمبر 2007.

2- القرار الوزاري المؤرخ في 2008/07/26 قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها، ومدونة الحسابات، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد19 الصادرة بتاريخ 03/25 /2009.

3- المرسوم التنفيذي رقم 08- 156 المؤرخ في 20جمادى الأولى عام 1429هـ الموافق لـ26 ماي 2008 المتضمن تطبيق أحكام القانون 07-11 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 27، المادة رقم 04.

قائمة الملاحق

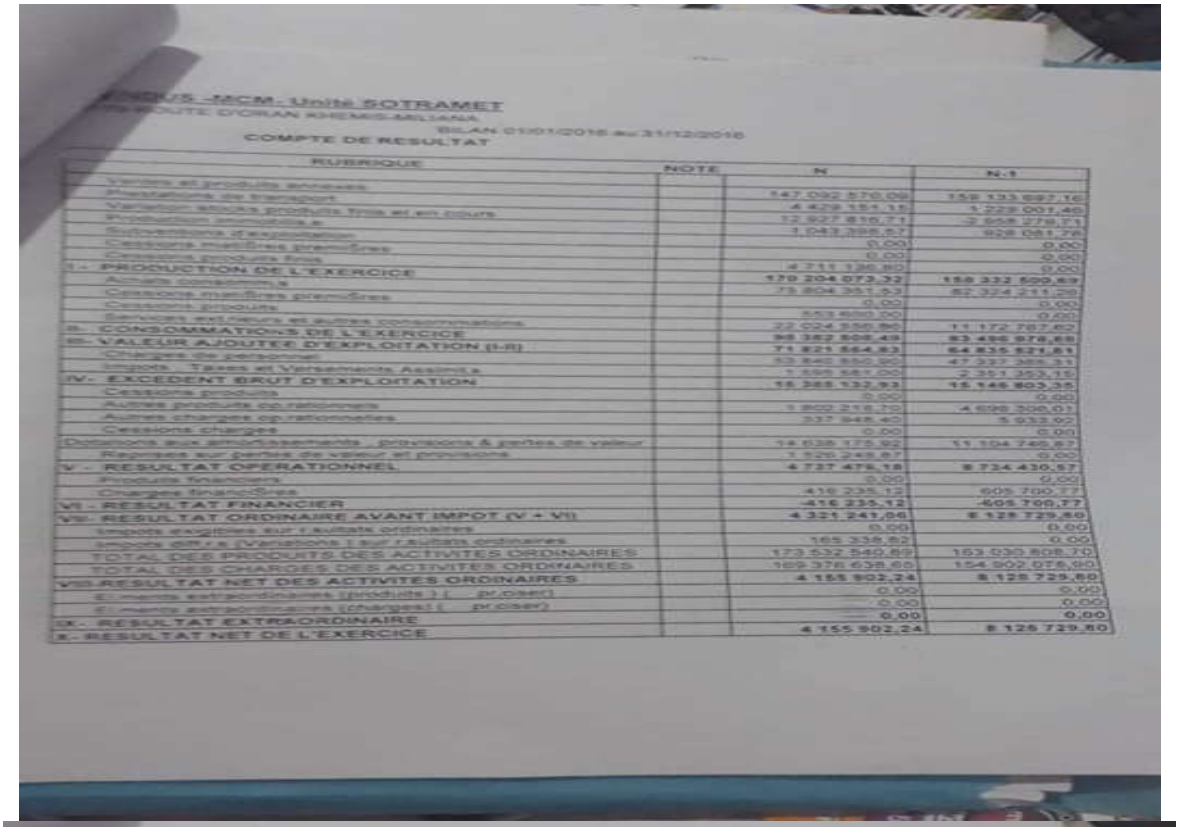

ENDUS -MCM- Unité SOTRAMET
PK2 ROUTE D'ORAN KHEMIS-MILIANA
BILAN 01/01/2016 au 31/12/2016
COMPTE DE RESULTAT

RUBRIQUE	NOTE	N	N-1
Ventes et produits annexes		147 092 570,09	159 133 697,16
Prestations de transport		4 429 151,15	1 229 001,46
Variation stocks produits finis et en cours		12 927 816,71	-2 958 279,71
Production immobilis,e		1 043 398,57	928 081,78
Subventions d'exploitation		0,00	0,00
Cessions matiSres premiSres		0,00	0,00
Cessions produits finis		4 711 136,80	0,00
I - PRODUCTION DE L'EXERCICE		**170 204 073,32**	**158 332 500,69**
Achats consomm,s		75 804 351,53	82 324 211,26
Cessions matiSres premiSres		0,00	0,00
Cessions produits		553 600,00	0,00
Services ext,rieurs et autres consommations		22 024 556,96	11 172 767,62
II- CONSOMMATIONS DE L'EXERCICE		**98 382 508,49**	**93 496 978,88**
III- VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		**71 821 564,83**	**64 835 521,81**
Charges de personnel		53 840 850,90	47 337 366,31
Impots , Taxes et Versements Assimil,s		1 595 581,00	2 351 353,15
IV- EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		**16 385 132,93**	**15 146 803,35**
Cessions produits		0,00	0,00
Autres produits op,rationnels		1 802 218,70	4 698 306,01
Autres charges op,rationnelles		337 948,40	5 933,92
Cessions charges		0,00	0,00
Dotations aux amortissements , provisions & pertes de valeur		14 638 175,92	11 104 746,87
Reprises sur pertes de valeur et provisions		1 526 248,87	0,00
V - RESULTAT OPERATIONNEL		**4 737 476,18**	**8 734 430,57**
Produits financiers		0,00	0,00
Charges financiSres		416 235,12	605 700,77
VI - RESULTAT FINANCIER		**-416 235,12**	**-605 700,77**
VII- RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOT (V + VI)		**4 321 241,06**	**8 128 729,80**
Impots exigibles sur r,sultats ordinaires		0,00	0,00
Impots diff,r,s (Variations) sur r,sultats ordinaires		165 338,82	0,00
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		173 532 540,89	163 030 808,70
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		169 376 638,65	154 902 078,90
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		**4 155 902,24**	**8 128 729,80**
El,ments extraordinaires (produits) (pr,ciser)		0,00	0,00
El,ments extraordinaires (charges) (pr,ciser)		0,00	0,00
		0,00	**0,00**
IX- RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X- RESULTAT NET DE L'EXERCICE		**4 155 902,24**	**8 128 729,80**

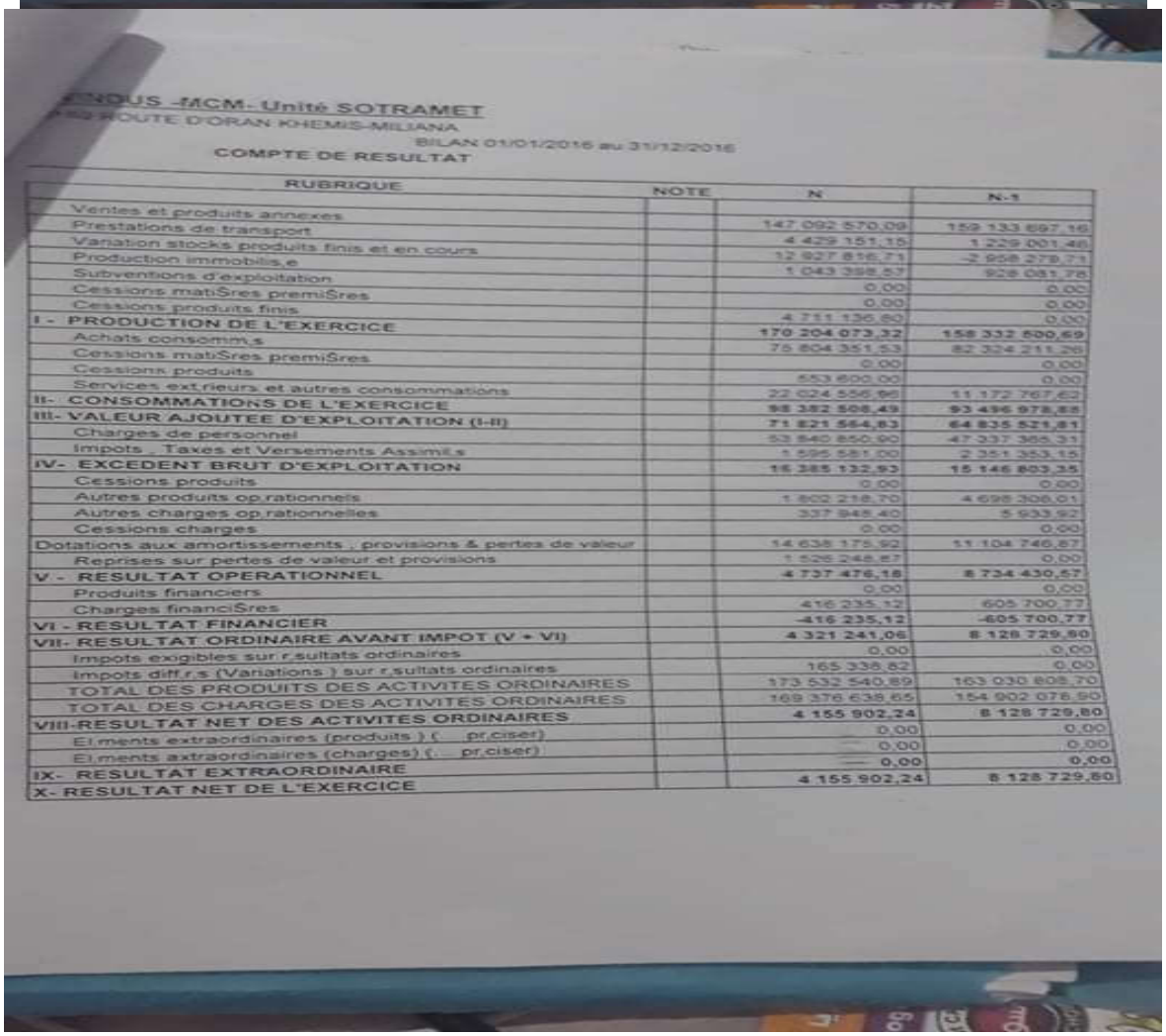

ENDUS -MCM- Unité SOTRAMET
PK2 ROUTE D'ORAN KHEMIS-MILIANA
BILAN 01/01/2016 au 31/12/2016
COMPTE DE RESULTAT

RUBRIQUE	NOTE	N	N-1
Ventes et produits annexes		147 092 570,09	159 133 697,16
Prestations de transport		4 429 151,15	1 229 001,46
Variation stocks produits finis et en cours		12 927 816,71	-2 958 279,71
Production immobilis,e		1 043 398,57	928 081,78
Subventions d'exploitation		0,00	0,00
Cessions matiSres premiSres		0,00	0,00
Cessions produits finis		4 711 136,80	0,00
I - PRODUCTION DE L'EXERCICE		**170 204 073,32**	**158 332 500,69**
Achats consomm,s		75 804 351,53	82 324 211,26
Cessions matiSres premiSres		0,00	0,00
Cessions produits		553 600,00	0,00
Services ext,rieurs et autres consommations		22 024 556,96	11 172 767,62
II- CONSOMMATIONS DE L'EXERCICE		**98 382 508,49**	**93 496 978,88**
III- VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		**71 821 564,83**	**64 835 521,81**
Charges de personnel		53 840 850,90	47 337 366,31
Impots , Taxes et Versements Assimil,s		1 595 581,00	2 351 353,15
IV- EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		**16 385 132,93**	**15 146 803,35**
Cessions produits		0,00	0,00
Autres produits op,rationnels		1 802 218,70	4 698 306,01
Autres charges op,rationnelles		337 948,40	5 933,92
Cessions charges		0,00	0,00
Dotations aux amortissements , provisions & pertes de valeur		14 638 175,92	11 104 746,87
Reprises sur pertes de valeur et provisions		1 526 248,87	0,00
V - RESULTAT OPERATIONNEL		**4 737 476,18**	**8 734 430,57**
Produits financiers		0,00	0,00
Charges financiSres		416 235,12	605 700,77
VI - RESULTAT FINANCIER		**-416 235,12**	**-605 700,77**
VII- RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOT (V + VI)		**4 321 241,06**	**8 128 729,80**
Impots exigibles sur r,sultats ordinaires		0,00	0,00
Impots diff,r,s (Variations) sur r,sultats ordinaires		165 338,82	0,00
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		173 532 540,89	163 030 808,70
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		169 376 638,65	154 902 078,90
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		**4 155 902,24**	**8 128 729,80**
El,ments extraordinaires (produits) (pr,ciser)		0,00	0,00
El,ments extraordinaires (charges) (pr,ciser)		0,00	0,00
		0,00	**0,00**
IX- RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X- RESULTAT NET DE L'EXERCICE		**4 155 902,24**	**8 128 729,80**

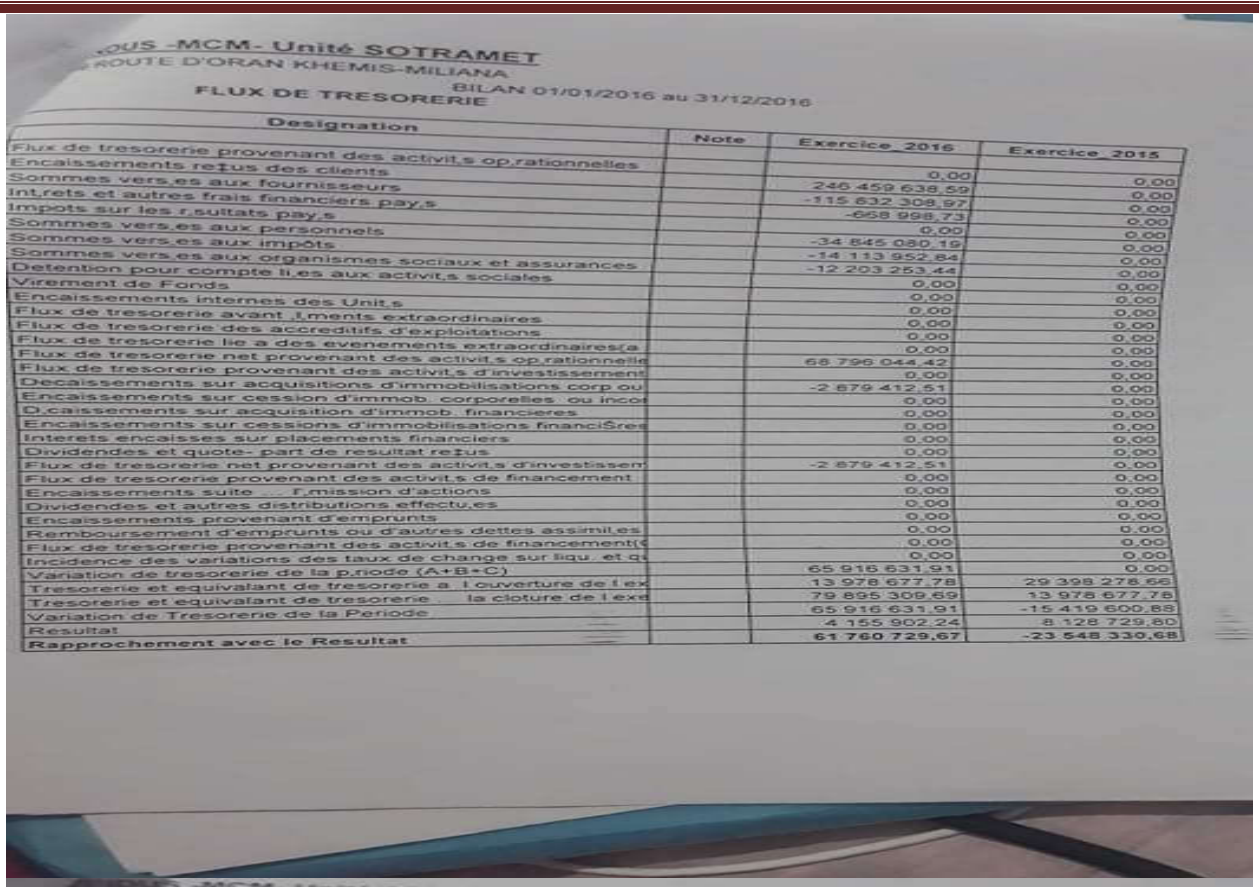

...OUS -MCM- Unité SOTRAMET
...ROUTE D'ORAN KHEMIS-MILIANA

BILAN 01/01/2016 au 31/12/2016

FLUX DE TRESORERIE

Designation	Note	Exercice_2016	Exercice_2015
Flux de tresorerie provenant des activit,s op,rationnelles			
Encaissements re‡us des clients		0,00	0,00
Sommes vers,es aux fournisseurs		246 459 638,59	0,00
Int,rets et autres frais financiers pay,s		-115 632 308,97	0,00
Impots sur les r,sultats pay,s		-658 998,73	0,00
Sommes vers,es aux personnels		0,00	0,00
Sommes vers,es aux impôts		-34 845 080,19	0,00
Sommes vers,es aux organismes sociaux et assurances		-14 113 952,84	0,00
Detention pour compte li,es aux activit,s sociales		-12 203 253,44	0,00
Virement de Fonds		0,00	0,00
Encaissements internes des Unit,s		0,00	0,00
Flux de tresorerie avant ,l,ments extraordinaires		0,00	0,00
Flux de tresorerie des accreditifs d'exploitations		0,00	0,00
Flux de tresorerie lie a des evenements extraordinaires(a		0,00	0,00
Flux de tresorerie net provenant des activit,s op,rationnelle		68 796 044,42	0,00
Flux de tresorerie provenant des activit,s d'investissement		0,00	0,00
Decaissements sur acquisitions d'immobilisations corp ou		-2 879 412,51	0,00
Encaissements sur cession d'immob. corporelles ou incor		0,00	0,00
D,caissements sur acquisition d'immob. financieres		0,00	0,00
Encaissements sur cessions d'immobilisations financi5ree		0,00	0,00
Interets encaisses sur placements financiers		0,00	0,00
Dividendes et quote- part de resultat re‡us		0,00	0,00
Flux de tresorerie net provenant des activit,s d'investissen		-2 879 412,51	0,00
Flux de tresorerie provenant des activit,s de financement		0,00	0,00
Encaissements suite ... E,mission d'actions		0,00	0,00
Dividendes et autres distributions effectu,es		0,00	0,00
Encaissements provenant d'emprunts		0,00	0,00
Remboursement d'emprunts ou d'autres dettes assimil,es		0,00	0,00
Flux de tresorerie provenant des activit,s de financement(C		0,00	0,00
Incidence des variations des taux de change sur liqu. et q		0,00	0,00
Variation de tresorerie de la p,riode (A+B+C)		65 916 631,91	0,00
Tresorerie et equivalant de tresorerie a l ouverture de l ex		13 978 677,78	29 398 278,66
Tresorerie et equivalant de tresorerie ... la cloture de l exe		79 895 309,69	13 978 677,78
Variation de Tresorerie de la Periode		65 916 631,91	-15 419 600,88
Resultat		4 155 902,24	8 128 729,80
Rapprochement avec le Resultat		**61 760 729,67**	**-23 548 330,68**

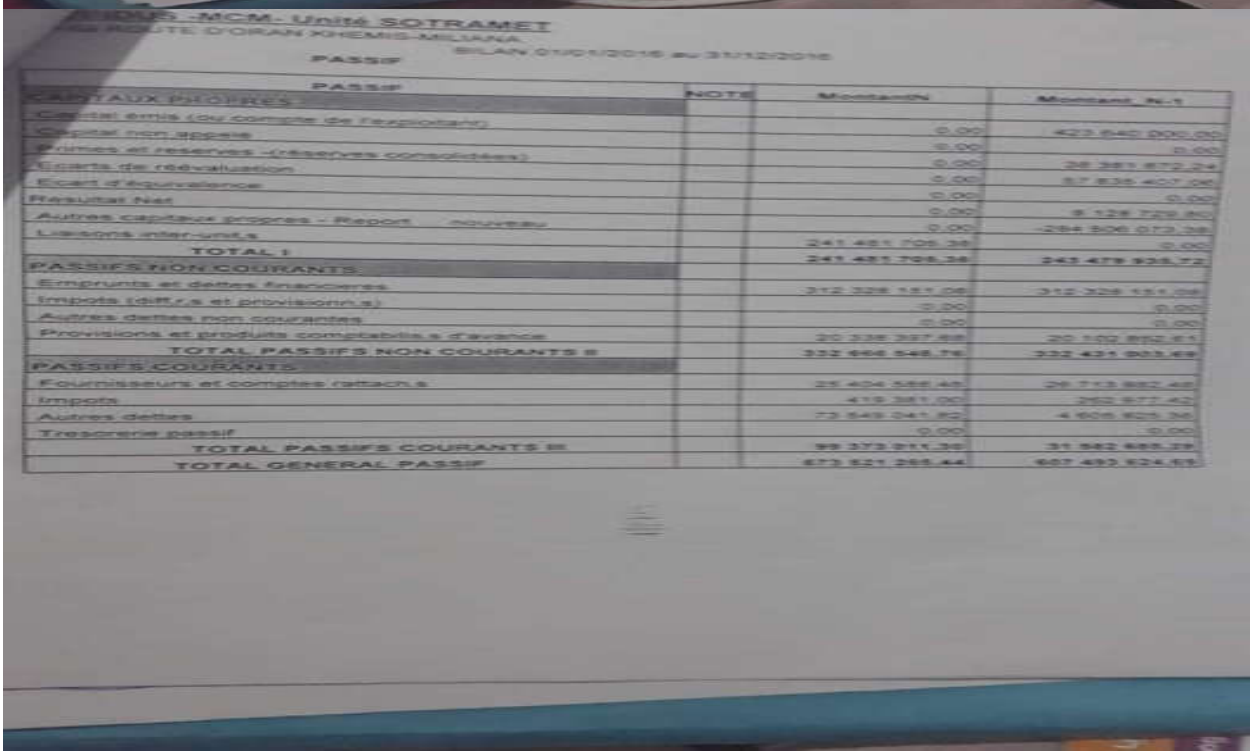

...OUS -MCM- Unité SOTRAMET
...ROUTE D'ORAN KHEMIS-MILIANA

BILAN 01/01/2016 au 31/12/2016

PASSIF

PASSIF	NOTE	Montant N	Montant N-1
CAPITAUX PROPRES			
Capital emis (ou compte de l'exploitant)			
Capital non appele		0,00	423 640 000,00
Primes et reserves -(reserves consolidees)		0,00	0,00
Ecarts de reevaluation		0,00	38 381 872,24
Ecart d'equivalence		0,00	57 836 407,06
Resultat Net		0,00	0,00
Autres capitaux propres - Report nouveau		0,00	8 128 729,80
Liaisons inter-unit,s		0,00	-284 506 073,38
TOTAL I		241 481 705,38	0,00
PASSIFS NON COURANTS		241 481 705,38	243 479 935,72
Emprunts et dettes financieres		312 328 181,08	312 328 181,08
Impots (diff,r,s et provisionn,s)		0,00	0,00
Autres dettes non courantes		0,00	0,00
Provisions et produits comptabilis,s d'avance		20 138 367,68	20 102 892,41
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		332 466 548,76	332 431 073,49
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattach,s		21 404 586,48	26 713 882,48
Impots		419 381,00	260 677,42
Autres dettes		73 549 241,82	4 606 624,36
Tresorerie passif		0,00	0,00
TOTAL PASSIFS COURANTS III		95 373 211,30	31 582 683,26
TOTAL GENERAL PASSIF		673 321 265,44	607 493 524,47

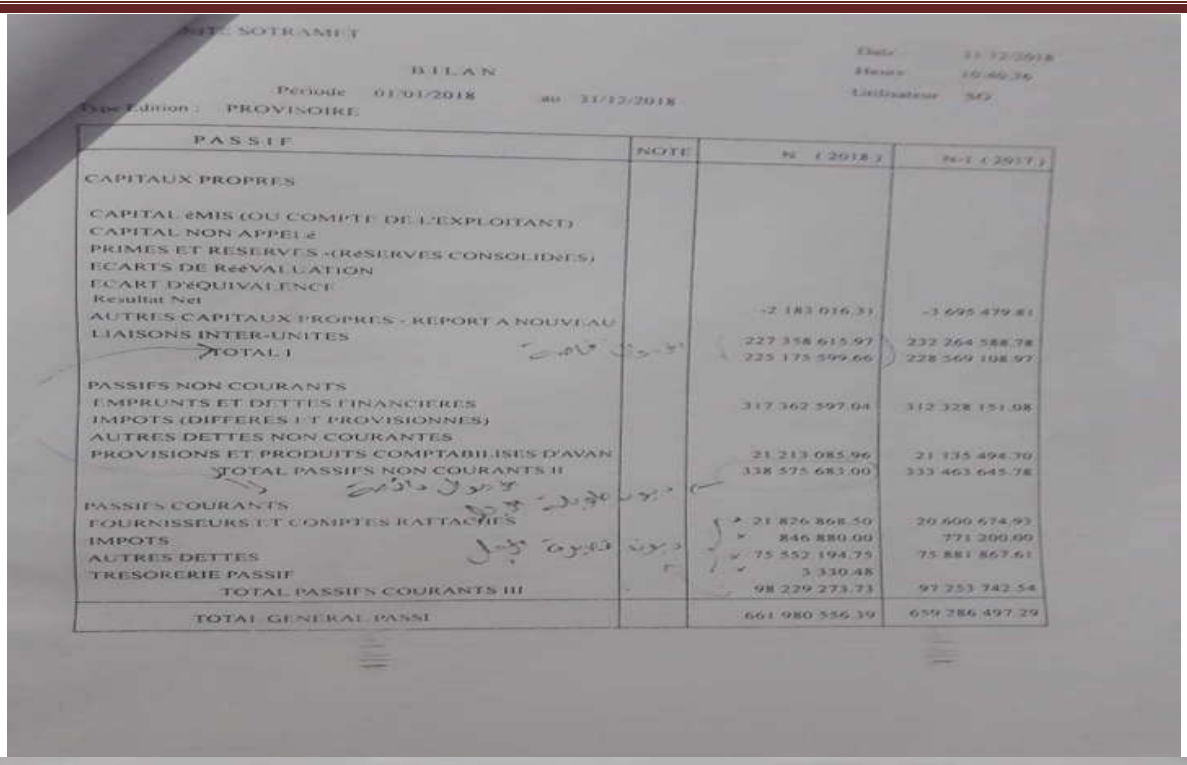

SPA SOTRAMET

BILAN

Date : 31/12/2018
Heure : 10:40:36
Utilisateur : SA2

Période : 01/01/2018 au 31/12/2018

Type Edition : PROVISOIRE

PASSIF	NOTE	N (2018)	N-1 (2017)
CAPITAUX PROPRES			
CAPITAL éMIS (OU COMPTE DE L'EXPLOITANT)			
CAPITAL NON APPELé			
PRIMES ET RESERVES -(RéSERVES CONSOLIDéES)			
ECARTS DE RéEVALUATION			
ECART D'éQUIVALENCE			
Resultat Net			
AUTRES CAPITAUX PROPRES - REPORT A NOUVEAU		-2 183 016,31	-3 695 479,81
LIAISONS INTER-UNITES		227 358 615,97	232 264 588,78
TOTAL I		225 175 599,66	228 569 108,97
PASSIFS NON COURANTS			
EMPRUNTS ET DETTES FINANCIERES		317 362 597,04	312 328 151,08
IMPOTS (DIFFERES ET PROVISIONNES)			
AUTRES DETTES NON COURANTES			
PROVISIONS ET PRODUITS COMPTABILISES D'AVAN		21 213 085,96	21 135 494,70
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		338 575 683,00	333 463 645,78
PASSIFS COURANTS			
FOURNISSEURS ET COMPTES RATTACHES		21 826 868,50	20 600 674,93
IMPOTS		846 880,00	771 200,00
AUTRES DETTES		75 552 194,75	75 881 867,61
TRESORERIE PASSIF		3 330,48	
TOTAL PASSIFS COURANTS III		98 229 273,73	97 253 742,54
TOTAL GENERAL PASSI		661 980 556,39	659 286 497,29

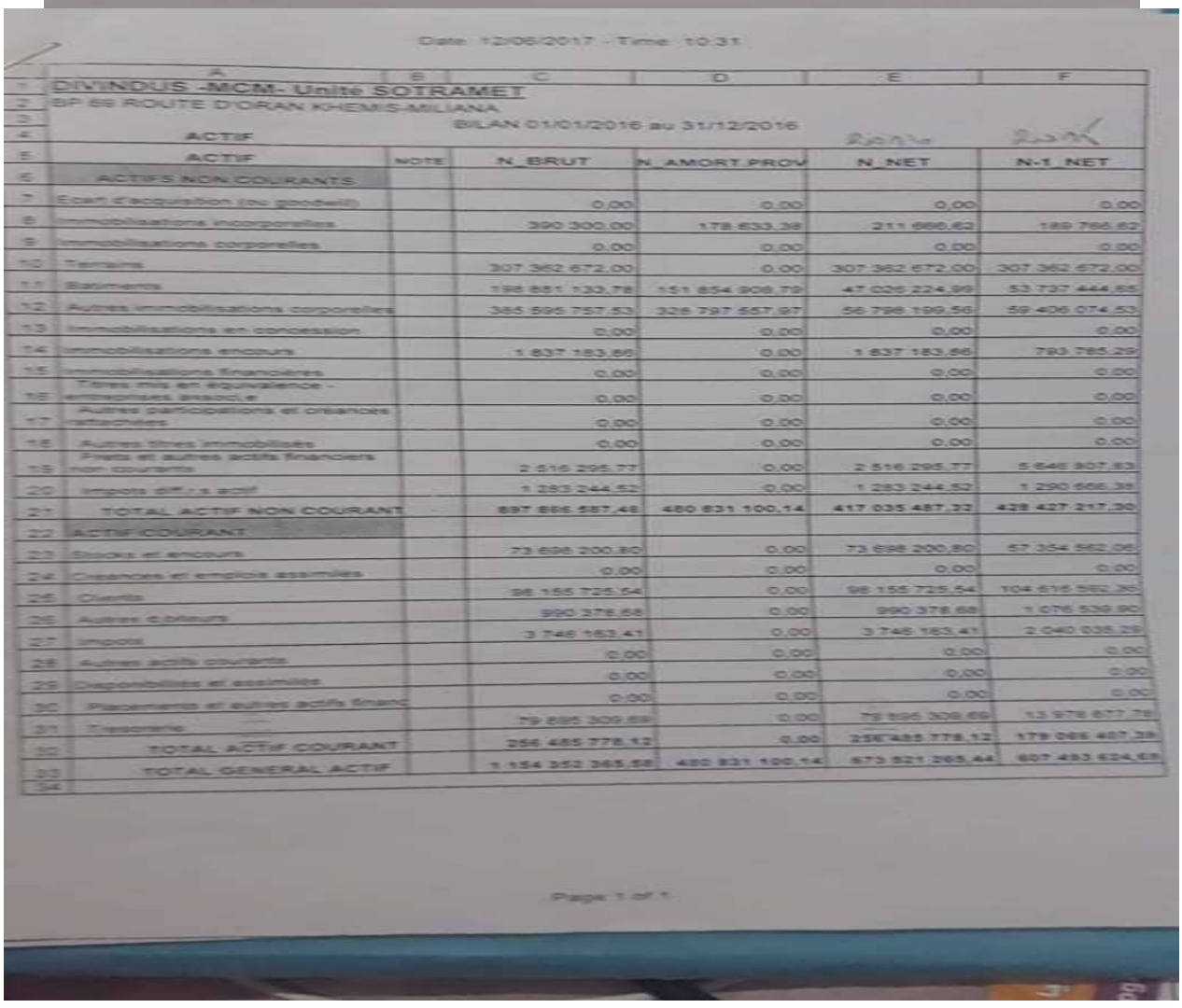

Date: 12/06/2017 - Time: 10:31

DIVINDUS -MCM- Unité SOTRAMET

BP 69 ROUTE D'ORAN KHEMIS-MILIANA

BILAN 01/01/2016 au 31/12/2016

ACTIF

ACTIF	NOTE	N_BRUT	N_AMORT.PROV	N_NET	N-1_NET
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)		0,00	0,00	0,00	0,00
Immobilisations incorporelles		390 300,00	178 633,38	211 666,62	189 766,62
Immobilisations corporelles		0,00	0,00	0,00	0,00
Terrains		307 362 672,00	0,00	307 362 672,00	307 362 672,00
Batiments		198 881 133,78	151 854 908,79	47 026 224,99	53 727 444,65
Autres immobilisations corporelles		385 595 757,53	328 797 657,97	56 798 199,56	59 406 074,53
Immobilisations en concession		0,00	0,00	0,00	0,00
Immobilisations encours		1 837 183,66	0,00	1 837 183,66	793 785,29
Immobilisations financières		0,00	0,00	0,00	0,00
Titres mis en équivalence - entreprises associé		0,00	0,00	0,00	0,00
Autres participations et créances rattachées		0,00	0,00	0,00	0,00
Autres titres immobilisés		0,00	0,00	0,00	0,00
Prêts et autres actifs financiers non courants		2 516 295,77	0,00	2 516 295,77	5 646 937,83
Impots différés actif		1 293 244,52	0,00	1 293 244,52	1 290 666,36
TOTAL ACTIF NON COURANT		897 886 587,48	480 831 100,14	417 035 487,32	428 427 217,30
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		73 696 200,80	0,00	73 696 200,80	57 354 582,06
Creances et emplois assimilés		0,00	0,00	0,00	0,00
Clients		98 155 725,54	0,00	98 155 725,54	104 616 582,36
Autres débiteurs		990 378,68	0,00	990 378,68	1 076 539,80
Impots		3 746 163,41	0,00	3 746 163,41	2 040 035,29
Autres actifs courants		0,00	0,00	0,00	0,00
Disponibilités et assimilés		0,00	0,00	0,00	0,00
Placements et autres actifs financ		0,00	0,00	0,00	0,00
Trésorerie		79 696 309,69	0,00	79 696 309,69	13 978 677,78
TOTAL ACTIF COURANT		256 485 778,12	0,00	256 485 778,12	179 066 407,28
TOTAL GENERAL ACTIF		1 154 352 365,59	480 831 100,14	673 521 265,44	607 493 624,58

Page 1 of 1

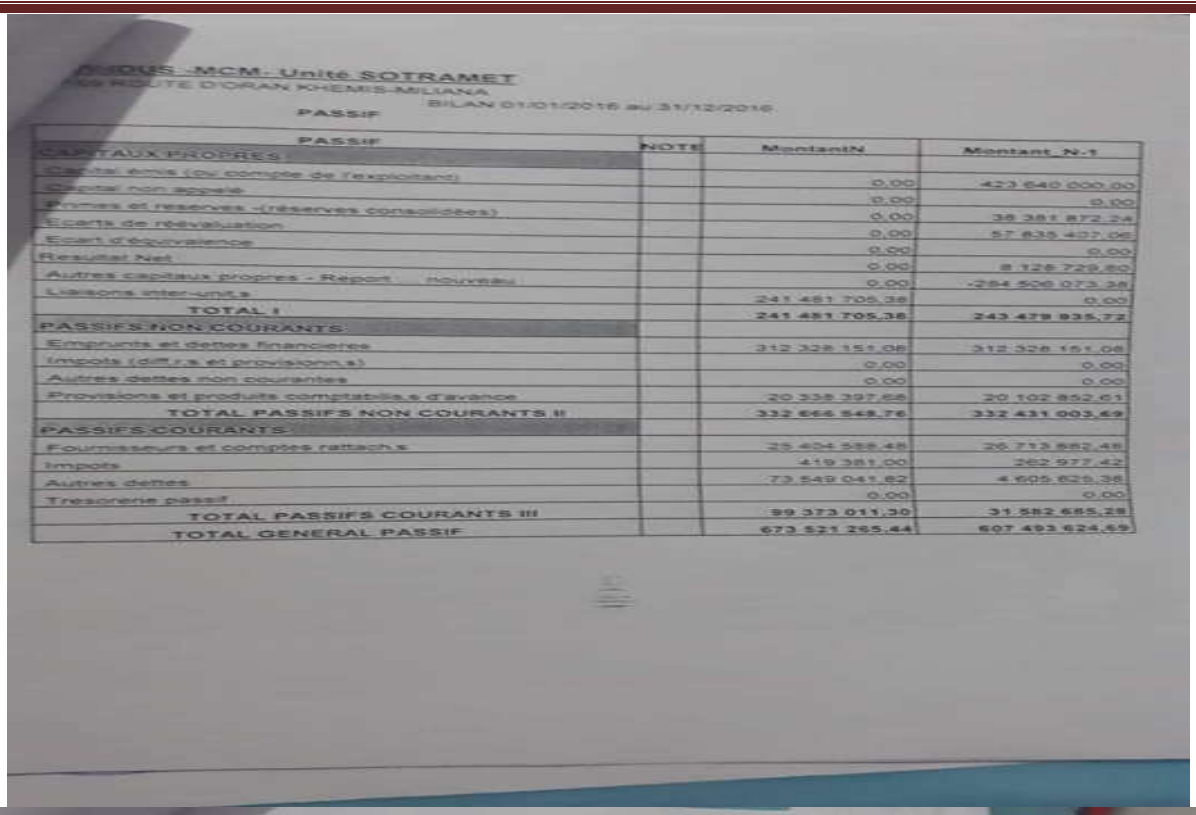

DIOUS -MCM- Unité SOTRAMET
RN9 ROUTE D'ORAN KHEMIS-MILIANA

BILAN 01/01/2016 au 31/12/2016

PASSIF

PASSIF	NOTE	MontantN	Montant_N-1
CAPITAUX PROPRES :			
Capital émis (ou compte de l'exploitant)		0.00	423 640 000.00
Capital non appelé		0.00	0.00
Primes et réserves -(réserves consolidées)		0.00	38 381 872.24
Ecarts de réévaluation		0.00	57 835 407.06
Ecart d'équivalence		0.00	0.00
Resultat Net		0.00	8 128 729.80
Autres capitaux propres - Report nouveau		0.00	-284 508 073.38
Liaisons inter-unités		241 461 705.38	0.00
TOTAL I		241 461 705,38	243 479 935,72
PASSIFS NON COURANTS :			
Emprunts et dettes financières		312 328 151.08	312 328 151.08
Impots (diff.s et provisionn.s)		0.00	0.00
Autres dettes non courantes		0.00	0.00
Provisions et produits comptabilis.s d'avance		20 338 397.68	20 102 852.41
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		332 666 548,76	332 431 003,49
PASSIFS COURANTS :			
Fournisseurs et comptes rattach.s		25 404 588.48	26 713 882.48
Impots		419 381.00	262 977.42
Autres dettes		73 549 041.82	4 605 629.38
Tresorerie passif		0.00	0.00
TOTAL PASSIFS COURANTS III		99 373 011,30	31 582 685,28
TOTAL GENERAL PASSIF		673 521 265,44	607 493 624,49

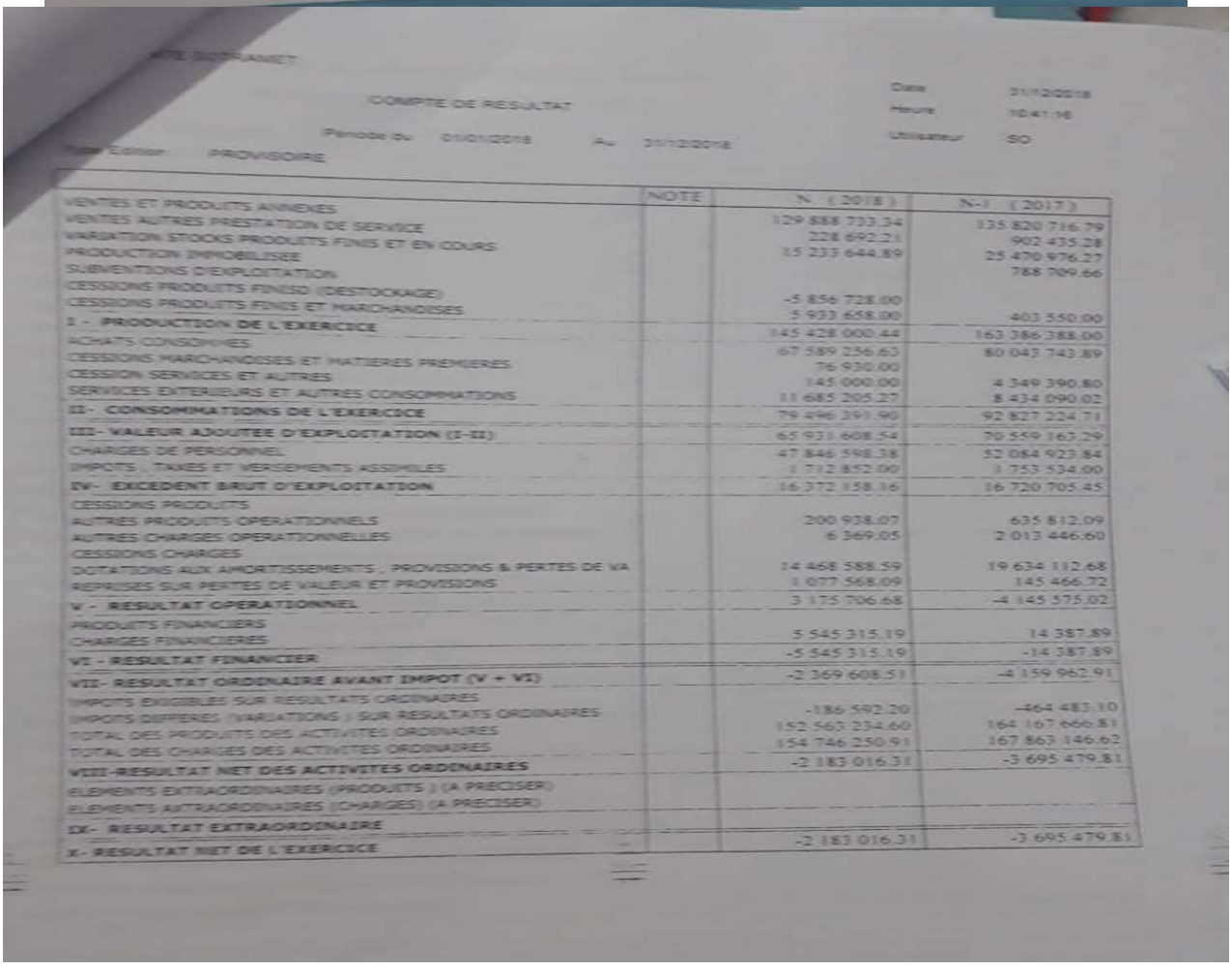

RTE SOTRAMET

COMPTE DE RESULTAT

Date 31/12/2018
Heure 10:41:16
Utilisateur SO

Période du 01/01/2018 Au 31/12/2018

Type Edition PROVISOIRE

	NOTE	N (2018)	N-1 (2017)
VENTES ET PRODUITS ANNEXES		129 888 733.34	135 820 716.79
VENTES AUTRES PRESTATION DE SERVICE		228 692.21	902 435.28
VARIATION STOCKS PRODUITS FINIS ET EN COURS		15 233 644.89	25 470 976.27
PRODUCTION IMMOBILISEE			788 709.66
SUBVENTIONS D'EXPLOITATION			
CESSIONS PRODUITS FINISD (DESTOCKAGE)		-5 856 728.00	
CESSIONS PRODUITS FINIS ET MARCHANDISES		5 933 658.00	403 550.00
I - PRODUCTION DE L'EXERCICE		145 428 000.44	163 386 388.00
ACHATS CONSOMMES		67 589 256.63	80 043 743.89
CESSIONS MARCHANDISES ET MATIERES PREMIERES		76 930.00	
CESSION SERVICES ET AUTRES		145 000.00	4 349 390.80
SERVICES EXTERIEURS ET AUTRES CONSOMMATIONS		11 685 205.27	8 434 090.02
II- CONSOMMATIONS DE L'EXERCICE		79 496 391.90	92 827 224.71
III- VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		65 931 608.54	70 559 163.29
CHARGES DE PERSONNEL		47 846 598.38	52 084 923.84
IMPOTS , TAXES ET VERSEMENTS ASSIMILES		1 712 852.00	1 753 534.00
IV- EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		16 372 158.16	16 720 705.45
CESSIONS PRODUITS			
AUTRES PRODUITS OPERATIONNELS		200 938.07	635 812.09
AUTRES CHARGES OPERATIONNELLES		6 369.05	2 013 446.60
CESSIONS CHARGES			
DOTATIONS AUX AMORTISSEMENTS , PROVISIONS & PERTES DE VA		14 468 588.59	19 634 112.68
REPRISES SUR PERTES DE VALEUR ET PROVISIONS		1 077 568.09	145 466.72
V - RESULTAT OPERATIONNEL		3 175 706.68	-4 145 575.02
PRODUITS FINANCIERS		5 545 315.19	14 387.89
CHARGES FINANCIERES		-5 545 315.19	-14 387.89
VI - RESULTAT FINANCIER		-2 369 608.51	-4 159 962.91
VII- RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOT (V + VI)			
IMPOTS EXIGIBLES SUR RESULTATS ORDINAIRES		-186 592.20	-464 483.10
IMPOTS DIFFERES (VARIATIONS) SUR RESULTATS ORDINAIRES		152 563 234.60	164 167 666.81
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		154 746 250.91	167 863 146.62
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		-2 183 016.31	-3 695 479.81
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES			
ELEMENTS EXTRAORDINAIRES (PRODUITS) (A PRECISER)			
ELEMENTS EXTRAORDINAIRES (CHARGES) (A PRECISER)			
IX- RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X- RESULTAT NET DE L'EXERCICE		-2 183 016.31	-3 695 479.81

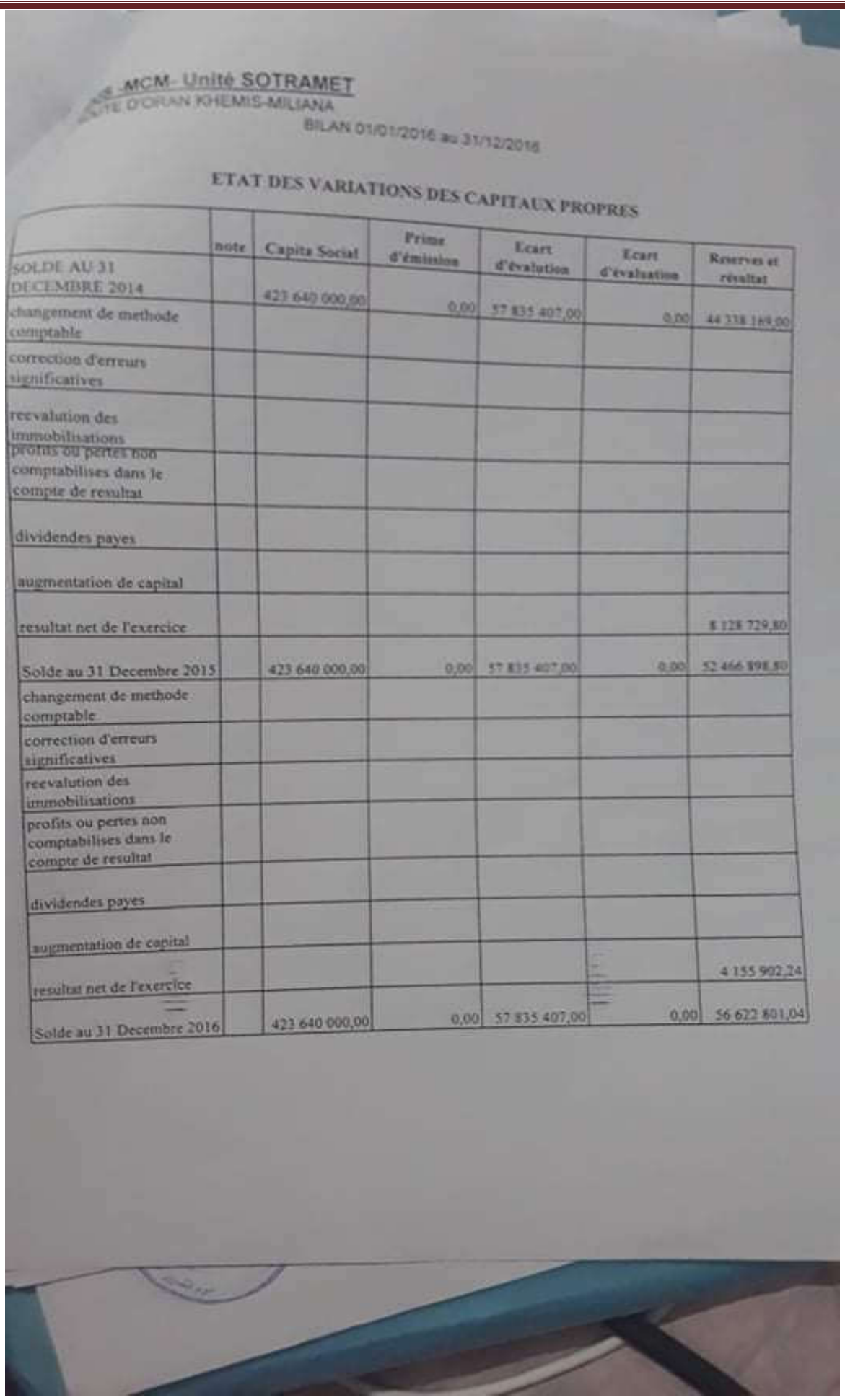

MCM- Unité SOTRAMET
SITE D'ORAN KHEMIS-MILIANA

BILAN 01/01/2016 au 31/12/2016

ETAT DES VARIATIONS DES CAPITAUX PROPRES

	note	Capita Social	Prime d'émission	Ecart d'évalution	Ecart d'évaluation	Reserves et résultat
SOLDE AU 31 DECEMBRE 2014		423 640 000,00	0,00	57 835 407,00	0,00	44 338 169,00
changement de methode comptable						
correction d'erreurs significatives						
reevalution des immobilisations						
profits ou pertes non comptabilises dans le compte de resultat						
dividendes payes						
augmentation de capital						
resultat net de l'exercice						8 128 729,80
Solde au 31 Decembre 2015		423 640 000,00	0,00	57 835 407,00	0,00	52 466 898,80
changement de methode comptable						
correction d'erreurs significatives						
reevalution des immobilisations						
profits ou pertes non comptabilises dans le compte de resultat						
dividendes payes						
augmentation de capital						
resultat net de l'exercice						4 155 902,24
Solde au 31 Decembre 2016		423 640 000,00	0,00	57 835 407,00	0,00	56 622 801,04